﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الإصلاح

لا يُصلِحُ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّة إلاّ مَا أَصْلَحَ أَوَّلَـهَا

54

مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

السنة الحادية عشر. العدد الرابع والخمسون: جمادى الأولى/جمادى الآخرة 1438هـ الموافق لـ جانفي/فيفري 2017م



السلفيون والحنبلية

هذه سبيلنا فماذا تنقمون؟

لفظة الحشوية في الميزان

عبد الصمد سليمان

شيخ الإسلام ابن تيمية بين علماء الجزائر وشمس الدين بوروبي

توفيق عمروني

السعر: 200دج رقم الإيداع القانوني: 3623. 2006 ISSN: 1112.6825

(فتوى) في حكم عزل الإمام الأعظم بالفسق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه ونَسْتَعِينُه ونَسْتَغْفِرُه، ونعوذُ باللهِ منْ شرورِ أَنْفُسِنَا ومِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له.

وأَشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ ﴾ [سُورَةُ آلِ عِمۡرَانَ].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾ [سُورَةُ الأَحۡزَابِ].

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وأحسنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحْدَثَاتُهَا، وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وكُلَّ ضَلاَلَةٍ في النَّارِ.

■■■



مدير المجلة

السلفيون والحنبلية

من الجهالات الَّتي نسمعُها، قول بعضهم: إنَّ السَّلفيِّين في الجزائر حنابلةٌ في الفُـروع؛ وهو قولٌ باطلٌ حكايتُه تُغني عن الرَّدِّ عليه؛ إذ لا يخفَى أنَّه لا مُنافاةَ بينَ السَّـلفيَّة والمالكيَّة، أو غيرها منَ المذاهب الفقهيَّة المعتَبَرة؛ فمنذُ أن استقرَّ العَملُ بالمذَاهـب والعُلماءُ ينتَسـبون إليها دونَ نكير؛ إنَّما الإنـكارُ على مَن خالفَ الأئمَّة الأربعَة في اعتقادهم؛ الَّذي هو عقيدة السَّلف الصَّالح.

فالعقيدةُ السَّـلفيَّة ليسَـت خاصَّـةً بالإمام أحمـد أو بالحنَابلـة وحدَهُم دونَ غيرهم؛ قال ابنُ تيميَّة: «ومذهبُ أهل السُّنَّة والجماعَة مذهبٌ قديمٌ معروفٌ قبلَ أن يخلُقَ الله أبا حنيفَة ومالكًا والشَّـافعيَّ وأحمَد، فإنَّه مذهبُ الصَّـحابة الَّذين تلقَّوه عن نبيِّهم» [«منهاج السُّنَّة» (2/ 601)].

وأمَّا انتسـابُ بعضهم إلى الإمام أحمد مع افتراقهم معه في المذهب الفقهي، فلكونه كانَ علَمًا من أعلام السُّـنَّة، يُتفاخَر بمُوافقتِه، فهذا أبو الحسن الأشعَري لَّما تاب من الاعتزال، كتبَ في «الإبانة»: «قولُنا الَّذي نقُولُ به، وديانتُنا الَّتي ندينُ بهَـا: التَّمسُّـك بكتَـاب الله ربِّنا عزَّ وجلَّ، وبسُـنَّة نبيِّنا محمَّـد ﷺ، وما رُوِي عن السَّـادَة الصَّـحابة والتَّابعين وأئمَّة الحديث، ونحن بذلكَ معتَصـمُون، وبمَا كانَ يقُـولُ بـه أبو عبـد الله أحمد بن محمَّد بن حنبَل نضَّـر اللهُ وجهَـه، ورفَع درجَتَه وأجـزَلَ مثُوبَتَـه قائلُون، ولما خالَـفَ قولَه مُخالفُـون..»، مع أنَّ الأشـعَريَّ لم يكن حنبليًّـا بل تنازعَه الشَّـافعيَّة والمالكيَّة؛ لكن مُوافقة الإمـام أحمَد في العقيدة هي موافَقَـةٌ لجميع أئمَّة الهُدى؛ و«إنَّه ليسَ للحنبَليَّـة قولٌ انفرَدُوا به عَن غيْرِهم من طوائف أهلِ السُّـنَّة والجماعَة، بل كلُّ ما يقُولونَه قَد قَاله غيْرُهُم من طوائفِ أهل السُّنَّة» كما يقولُه ابن تيميَّة في «منهاج السُّنَّة» (2/ 601).

ولهذا كانَ منَ المضحك أن يُنسبَ السَّلفيُّ إلى المذهَب الحنبلي لمجرَّد سلفيَّته؛ فالسَّـلفيُّون يصُـولُونَ بالعلم ويجولُونَ بالدَّليل، سـيماهُم اتِّباع السُّـنَّة ولزومُها؛ ومسائلُ العلم الَّتي يتَّفقُون فيها مع الحنَابلة لا يجعَلهم حنابلةً، كما أنَّ اختلافَهم معهُم في مسائل أخرى كثيرة لا يَسْحَبُ منهم سلفيَّتَهُم.

فليتفَطَّـن مَـن يُحاولُ ازدراءَ السَّـلفيِّين بهذه الدَّعـوى المكشـوفة، وليَعْلَم أنَّ السَّـلفيَّةَ ليسَت خاصَّـةً بابن حنبَل، ولا بابن تيميَّة، ولا بابن عبد الوهَّاب؛ بل هي الإسـلامُ الصَّـحيحُ الَّذي تلقَّاه الصَّـحابة رضي الله عنهم مـن نبيِّهـم ﷺ، ونقَلوه إلى من بعدَهُـم، وهو الَّذي تلقَّته الأمَّـةُ الجزائريَّة على يد الفاتحـين، قال عبد الرَّحمن الجيـلالي في «تاريخ الجزائر العام» (1/ 214): «فالعقيدةُ الإسـلاميَّةُ والقيامُ بجميع الواجبَات الدِّينيَّة كانَ ذلكَ كلُّه سائرًا على الطَّريقَة السَّلفيَّة لا شائبةَ فيه لمنهج خاصٍّ أو منحى من المناحي المختلفَة الَّتي انتهَجَها أو اضطَرَّ للأخذ بهَا أهلُ المذاهِب الإسـلاميَّة فيمَا بعـد»، ولنا على ذلك من الشَّـواهد كثير؛ واللهُ الهادي إلى سواء السَّبيل.



مجلة جامعة تصدر عن دار الفضيلة للنشر والتوزيع

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

المدير
توفيق عمروني

رئيس التحرير
عز الدين رمضاني

أعضاء التحرير:
عمر الحاج مسعود
عثمان عيسي
نجيب جلواح
د.رضا بوشامة

التصميم والإخراج الفني:
دار الفضيلة للنشر والتوزيع

الطباعة:
مطبعة الديوان

عنوان المجلة:
دار الفضيلة للنشر والتوزيع
التعاونية العقارية (الإصلاحات)
قطعة (44) عين النعجة (بئر خادم)
الجزائر

الهاتف والفاكس: 32 08 52 (023)
(النقال): 92 99 06 (0559)
التوزيع (جوال): 08 53 62 (0661)

البريد الإلكتروني:
darelfadhila@hotmail.com

الموقع على الشبكة العنكبوتية:
www.rayatalislah.com



محتويات

السنة الحادية عشر العدد الرابع والخمسون:
جمادى الأولى - جمادى الآخرة 1438 / جانفي - فيفري 2017

غلاف العدد السابق





قواعد النشر في المجلة

- أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها.
- أن يكون المقال متسمًا بالأصالة والاعتدال.
- أن يحرَّر المقال بأسلوب يحقق الغرض، ولغة بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخطٍّ واضح مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- أن يذكر صاحب المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وجدت.
- المقالات أو البحوث التي لا تنشر لا تردُّ لأصحابها.

المراسلات على عنوان المجلة باسم رئيس التحرير:
دار الفضيلة للنشر والتوزيع
التعاونية العقارية (الإصلاحات) قطعة (44)
عين النعجة (بئر خادم) الجزائر
الفاكس: 32 08 52 (023)
البريد الإلكتروني:
darelfadhila@hotmail.com

سعر النسخة: (200 دج)
الاشتراك السنوي: (1500 دج)



هذه سبيلنا فماذا تنقمون؟!

التحرير

منذ أن بزغَ فجر الإسلام وخُصومُ الدِّين من المشركين ثمَّ المنافقين واليهود يقارفون الكِبر والمكر والصَّدَّ عن سبيل الله بالطَّعن في القرآن والنَّيل من الرَّسول ﷺ واستعداءِ السُّفهاء لإيذائه واعتراض السَّبيل الَّتي كان يدعو إليها، وظلَّت هذه الحال عبر عصور تواكبُ مسيرة الدَّعوة وجَحَافِلَ الدُّعاة رغم بشائر النَّصرِ المُتتالية وانحسار مدِّ الكفَّار تارةً، ويقين أهل الإيمان بوعد الله في التَّمكين لهم ولدينِهم، فأتباعُ الحقِّ لابدَّ أن يمرُّوا على قنطرةِ الابتلاء، وتَعْرِض لهم كلاليب المحن في سَيْرهم، وهذا من علامة الإرثِ الصَّحيح والمتابعة التَّامَّة كما قال بعض السَّلف، إلاَّ أنَّهم أعظم النَّاس صبرًا ويقينًا، وعندهم من الشَّجاعة والثَّبات أضعاف ما هو عند أهل البدع والأهواء.

وما هذا التَّطاول والتَّحامل ضدَّ أهل السُّنَّة والسَّلفيِّين في هذه الأعصُر المتأخِّرة، والشَّغب عليهم؛ من رميهم بالتَّشدُّد والتزمُّت، ونبزهم بالألقاب الكاذبة، والأسماء المنفِّرة، وتجريدهم من أدنى ما يتمسَّكون به من الحقِّ، ويتميَّزون به من حميدِ الخصال، والطَّعن عليهم في الثَّوابت الشَّرعيَّة إلاَّ محاولةٌ بئيسةٌ لجرِّ العامَّة إلى حمأة الشُّبه، ومن ثمَّ إلى مُستنقع الفتنة في الدِّين، وحَسْم جولات صراعٍ مُفتعلة للقضاء على جُهود دعوة مباركة، وتأليبِ الرَّأي العامِّ عليها، والنَّيلِ من عقيدةٍ ومنهج ظلاًّ عبر عقود من الزَّمن، وفي أصقاعٍ مختلفة من المعمورة المرجعيَّة الَّتي لا تَقبلُ المساومة ولا تخضعُ للنِّقاش وإعمال الرَّأي فيها لارتباطها بالمنبع الأصيل والمورد الصَّافي: الكتاب والسُّنَّة وما أجمعَ عليه خيارُ الأمَّة من الصَّحابة والتَّابعين ومن سَلك مسلكهُم واتَّبع سبيلهم بإيمانٍ وإحسانٍ.

فمن أكبرِ الجُرم اليوم أن تُعقدَ النَّدوات ويُدعى إلى الحوارات لا من أجل مناقشة هادئة أو مُناظرة نزيهة كما يدَّعون وجرد مسائل الخلاف وعرض وُجهات النَّظر ومناقشتها بتحرير الأقوال وتوثيق الدَّلائل، ثمَّ الحُكم على الخصم بما يوهن حجَّته ويُبطل دعاويه، وإنَّما هو لإثارة الاستفزاز واستعداء الهيئات الرَّسميَّة ودفعها إلى تبنِّي ما اصطلحوا على تسميته بـ«ترسيم محاربة السَّلفيَّة» أو اقتلاع «جذور الوهابيَّة» وتجريئها على النَّيل من دُعاتها وحُماتها، في جوٍّ من الاحتقان وإسراف في التَّجنِّي بكلمات تنضَح زورًا وألفاظ تنهشُ نهشًا تنمُّ عن عداء صارخ ومكر كبَّار، يذكِّر بماضٍ مُؤلم وشنشنةٍ قديمةٍ والتَّاريخ يُعيد نفسه يومَ قام أهلُ الطُّرق بتأسيس «جامعة اتِّحاد الزَّوايا والطُّرق» بعد أن خمد صوت «جمعيَّة علماء السُّنَّة» (الطُّرقيَّة) والبدعة رَحِمٌ مَاسَّة وكلاهما أُسِّستَا لحرب جمعيَّة العلماء السَّلفيِّين وتشويه سُمعتها ومُناوأة زعمائها المُصلحين وتخذيل مُحبِّيها ونبزها بـ «أنَّها جمعيَّة وهَّابيَّة وأنَّها تُريد التَّسلُّط على المساجد لتوظِّف فيها أتباعها الوهَّابيِّين»[1]، فما كان من علماء الجمعيَّة المغاوير إلاَّ التَّصدِّي لذلك العُدوان الآثم بقلم ولسان ودعوة بيان أزالَ اللَّبس المضروبَ على الوقائع وأذابَ الزَّيف المسبوكَ على الحقائق، فكان أوَّلهم الشَّيخ ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ الَّذي لخَّص دعوة الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللهُ بمقولته الذَّهبيَّة وحرَّر بنبراس قلمه تلك الجُملة العصماء: «وإنَّما كانت غاية دعوة ابن عبد الوهَّاب تطهير الدِّين من كلِّ ما أحدث فيه

(1) «آثار» الإبراهيمي (3/ 349).

المُحدِثون من البدع في الأقوال والأعمال والعقائد والرُّجوع بالمسلمين إلى الصِّراط السَّويِّ من دينهم القويم بعد انحرافهم الكثير وزيغهم المُبين»[2]، وتلاه بيان الشَّيخ الإبراهيمي في غاية ما تكون المنافحة عن الحقِّ والانتصار لأهله فقال: «ويقولون عنَّا إنَّنا وهَّابيُّون كلمةٌ كثُر تردادُها في هذه الأيَّام الأخيرة... إنَّ العامَّة لا تعرف من مَدلول كلمة «وهَّابي» إلاَّ ما يُعرِّفها به هؤلاء الكاذبون، وما يعرف منها هؤلاء إلاَّ الاسم وأشهر خاصَّة لهذا الاسم، وهي أنَّه يُذيبُ البدع كما تُذيبُ النَّار الحديد، وإنَّ العاقلَ لا يدري ممَّا يعجب: أمِن تنفيرهم باسم لا يعرف حقيقته المخاطَبُ منهم ولا المخاطِب!؟ أم من تعمُّدهم تكفير المسلم الَّذي لا يعرفونه نكاية في المسلم الَّذي يعرفونه!؟»[3]، وجاء بعده الشَّيخ السَّلفي الطيِّب العقبي رَحِمَهُ اللهُ ليُعلن بلسان صارم لا عيبَ فيه، وقلم جريء لا عَبَثَ فيه، فيقول: «إذا كانتْ الوهَّابيَّةُ الَّتي يُعيِّروننا بها هي عبادة الله وحده بما شرعه لعباده فإنَّها هي مذهبُنا ودينُنا وملَّتنا وعليها نحيا وعليها نموت ونُبعث إن شاء الله»[4]، ثمَّ ينبري لهم إمام مسجد «سيدي رمضان» أبو يعلى الزَّواوي رَحِمَهُ اللهُ ليكشف عن جهل الجاهلين ويردَّ على المتستِّرين بمذهب الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، في مقال نُشر له في مجلَّة [«الصِّراط» العدد السَّابع (ص 80)] تحت عنوان: «وهَّابي؟»... فيقول: «ولهذا قلتُ وما زلت ولن أزالَ أقول: إنَّ المالكي الَّذي يطعنُ في الوهَّابي يَطعنُ في مالك ومذهبه من حيث يشعر أو لا يشعر أو لأنَّه جاهل أو يتجاهل»، ثمَّ يُعلن رضاه وإعجابه بكتابات ابن عبد الوهَّاب فيقول: «وعليه فأهلُ العلم عمومًا وأهل الإسلام قاطبةً يعلمون أنَّ الوهَّابيِّين حنبليُّون من أهل السُّنَّة والجماعة ومن المذاهب الأربعة المُجمع عليها والشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب مجدِّد مذهب الإمام أحمد مع ترجيح مذهب السَّلف، وكتابه في العقيدة التَّوحيديَّة (يقصد الثَّلاثة الأصول) يُباع بمكتبة «رودوسي» بمدينة الجزائر ولا يستطيع سنِّي أن يردَّ فيه كلمة ولا نصف كلمة وأنَّ الوهَّابيِّين بإجماع الأمَّة مسلمون سنيُّون من أهل القبلة»[5].

هذه الرُّدود وغيرها كثيرٌ الَّتي سطَّرتها أنامل ذلك الجيل الفَريد من رجال الجمعيَّة وهي في مجلاَّتهم وجرائدهم، مؤرَّخة ومعنونة، ومنشورة ومحفوظة، رُقِّمَت احتسابًا وإبراءً للذِّمَّة، ونُصرةً للحقِّ وتخذيلاً للباطل لا انتقامًا ونكايةً، ليُعيدَ إلى أذهاننا حجم المعاناة والمُضايقات الَّتي اعترضت سبيلَ هؤلاء المُصلحين والكيد المُضمر من قِبل جماعات الطُّرق المرفوقين بحشد من الأتباع والأنصار غَلب عليهم الجهلُ وتسلَّط عليهم التَّوجيه الضَّال فآمنوا بالدَّجل والتَّضليل وهم يحسبونه الخلاص المُنجي لهم من اللَّوم والتَّبعات.

وما أشبهَ اليوم بالبارحة، فهذا التَّصعيد غير المسبوق في مواجهة دعوة الحقِّ الَّتي ترعاهُ بعضُ القنوات والمُنتديات وتشهِّر به الصُّحف والجرائد بعناوين مُلفتة وجذَّابة، وصخب إعلاميٍّ يُفصح عن عداوة متمكِّنة من الفجور في الخصومة واستمراء الكذب مع ابتذال الأسلوب وإقحام لغة الإرهاب من التَّجريم والمحاربة وسلِّ سيف الحجَّاج في التَّعامل مع مسائل وقضايا هي من رَحِم العلم وشؤون الدَّعوة لَيُنْبِئُ عن خواء جراب القوم من العلم، وعجزٍ في مقارعة الحجَّة بالحجَّة وانحراف عن جادَّة النَّقد وتنكُّب سبيل العدل والحق، وإلاَّ فأين التثبُّت في النَّقل؟ وأين الأدلَّة على تلك الدَّعاوى والأقاويل؟ ولمَ هذا الإسراف في النَّقد؟ ولمَ يُشغَّب بالمَغمور على المشهور ويحتجُّ بالأغرب على الأغلب؟ مع أنَّ كتابات المُصلحين قديمًا وأهل الإصلاح حديثًا، ومساجلاتهم العلميَّة مطبوعة متداولة، ومواقفهم واضحة وثابتة، وأصولهم معلومة، فهلاَّ حاكمتموهم إليها وأنصفتم في نسبة الأقوال إليهم، حتَّى وإن عجزتم في الردِّ عليها، أم صار الطَّعن في السَّلفيَّة حِمًى مستباحًا واهتمامًا راتبًا وقضيَّة مألوفة ومُوضة عصريَّة، الغرض منه هو استعداءُ النَّاس وتنفيرهم وتجريمُ الدَّعوة السَّلفيَّة وتحميلها أوزار المفسدين وشناعات المُبطلين من الطَّوائف الضَّالَّة وما وضعوه من التَّفسيرات المُنحرفة والتَّأويلات المتعسِّفة، ولكن هيهات أن يكتسحَ الظَّلام الضِّياء فلا يعود لنوره المألوف، وأن يلجم سيف الباطل لسانَ الحقِّ فلا يرفع رأسًا ولا يدفع بأسًا، وإنَّما هي السُّنن ليحيى من حيي عن بيِّنة ويهلك من هلك عن بيِّنة: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝١٤٠﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ].

اللَّهمَّ أرنا الحقَّ حقًّا وارزقنا اتِّباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّه محمَّد وآله وصحبه.

□□□

(2) «آثار ابن باديس» (5/ 32).
(3) «الآثار» (1/ 123).
(4) «الشِّهاب» (101/ 621).
(5) «البصائر» العدد (167 ص6).



في أخطاء الاستشهاد بآي القرآن (11)

عز الدين رمضاني
رئيس التحرير



يقول الله عزَّ وجلَّ في آخر سورة الكافرون المكيَّة:

﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ [سُورَةُ الكَافِرُونَ].

⌑ ⌑ ⌑

هذه الآية هي موضع استشهاد فريقين من النَّاس:

أوَّلهما: دعاة التَّقريب بين الأديان، المصحِّحون لما عليه اليهود والنَّصارى وغيرهم.

ثانيهما: عوام النَّاس.

ooo

□ **أمَّا دعاة التَّقريب بين الأديان**، المصحِّحون لما عليه غيرهم من أهل الدِّيانات الباطلة فيرون انطلاقًا من مبدأ حريَّة المُعتقد واحترام الرَّأي الآخر أنَّه لا يلزم اليهودي ولا النَّصراني وكلّ مخالف لدين الإسلام أن يدَع شريعته ويستبدلها بشريعة الإسلام تطبيقًا لمبدأ ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾[1]، وأنَّ في الآية اعترافًا وإقرارًا بالدِّين المخالف لدين الإسلام، ولكلِّ قوم دينٌ وملَّةٌ يختصُّ بهم اعتقادًا وعملاً، وفيها الدَّلالة على ترك قتال الكفَّار وجهادهم.

□□□

□ **وجه الخطأ**: إنَّ هذا الاستدلال يُشكِّل تحريفًا للقرآن وانحرافًا عن جادَّة المعتقد الصَّحيح من دين الإسلام، ونسفًا لمعلم الولاء والبراء بين أهل الإيمان ومخالفيهم.

□□□

□ **والردُّ على هذا من وجوه:**

أوَّلاً: إنَّ قوله تعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ جرى مجرى تقسيم الحظّ والنَّصيب، فأصاب المؤمنون التَّوحيد والإيمان، وأصاب الكفَّار الشِّرك بالله والكفر به، وليس معناه أنَّنا رضينا بدينكم كما رضيتم أنتم بديننا، يقول ابن القيِّم في «بدائع الفوائد» (1/ 245): «وأفاد آخر السُّورة (يقصد سورة الكافرون) إثبات ما تضمَّنه ذلك النَّفي من توحيده له، وأنَّه حظُّه ونصيبه وقَسْمُه، فإنَّ ما تضمَّنه النَّفي من جهتهم من الشِّرك والكفر هو حظُّهم وقَسْمُهم ونصيبهم، فجرى ذلك مجرى من اقتسم هو وغيره أرضًا فقال له: (لا تدخل في حدِّي ولا أدخل في حدِّك، لك أرضك ولي أرضي) فتضمَّنت الآية أنَّ هذه البراءة اقتضت أنَّا اقتسمنا حصَّتنا بيننا فأصابنا التَّوحيد والإيمان فهو نصيبنا وقَسْمُنا الَّذي نختصُّ به لا تشركونا فيه، وأصابكم الشِّرك بالله والكفر به، فهو نصيبكم وقَسمُكم الَّذي تختصُّون به لا نشرَكُكُم فيه».

✧✧✧

ثانيًا: أنَّه ليس في الآية ما يدلُّ على إقرار الكفَّار على ما هم عليه من الدِّين الباطل، ولو احتجَّ من احتجَّ بأنَّ هذا الإقرار كان في الأوَّل ثمَّ نُسخ بآية السَّيف[2] أو خُصِّص بمن يُقرُّون على دينهم من أهل الكتاب.

يقول ابن تيمية في «الجواب الصَّحيح» (3/ 59): «ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ في ﴿قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَـٰفِرُونَ ۝١﴾ هي براءة من الشِّرك، وليس في هذه الآية أنَّه رضي بدين المشركين ولا أهل الكتاب كما يظنُّه بعض الملحدين، ولا أنَّه نهى عن جهادهم كما ظنَّه بعض المغالطين فجعلوها منسوخة».

وهذا المعنى زاد في بيانه وتفصيل القول فيه ابن القيِّم حيث يقول في «بدائع الفوائد» (1/ 247): «إنَّ هذا الإخبار بأنَّ لهم دينهم وله دينَه، هل هو إقرار فيكون منسوخًا أو مخصوصًا؟ أو لا نسخ في الآية ولا تخصيص؟ فهذه مسألة شريفة من أهمِّ المسائل المذكورة، وقد غلط في السُّورة خلائق وظنُّوا أنَّها منسوخة بآية السَّيف؛ لاعتقادهم أنَّ هذه الآية اقتضت التَّقرير لهم على دينهم، وظنَّ آخرون أنَّها مخصوصة بمن يُقرُّون على دينهم وهم أهل الكتاب، وكلا القولين غلط محض، فلا نسخ في السُّورة ولا تخصيص، بل هي محكمة، عمومها نصٌّ محفوظ، وهي من السُّور الَّتي يستحيل دخول النسخ في مضمونها، فإنَّ أحكام التَّوحيد الَّتي اتَّفقت عليه دعوة الرُّسل يستحيل دخول النَّسخ فيه.

وهذه السُّورة أخلصت التَّوحيد، ولهذا تسمَّى سورة الإخلاص كما تقدَّم، ومنشأ الغلط: ظنُّهم أنَّ الآية اقتضت إقرارهم على دينهم، ثمَّ رأوا أنَّ هذا الإقرار زال بالسَّيف، فقالوا: منسوخ[3]، وقالت طائفة: زال عن بعض الكفَّار وهم من لا كتاب لهم، فقالوا: هذا مخصوص، ومعاذ الله أن تكون الآية اقتضت تقريرًا لهم، أو إقرارًا على دينهم أبدًا، بل لم يزل رسول الله ﷺ في أوَّل الأمر وأشدّه عليه وعلى أصحابه، أشدّ على الإنكار عليهم وعيب دينهم وتقبيحه والنَّهي عنه والتَّهديد لهم والوعيد كل وقت وفي كلِّ نادٍ... فكيف يُقال: إنَّ الآية اقتضت تقديره لهم؟! معاذ الله من هذا الزَّعم الباطل، وإنَّما الآية اقتضت البراءة المحضة كما تقدَّم، وأنَّ ما هم عليه من الدِّين لا نوافقكم عليه أبدًا، فإنَّه دين باطل، فهو مختصٌّ بكم لا نشرككم فيه ولا أنتم تشركوننا في ديننا الحقّ، فهذا غاية البراءة والتنصّل من موافقتهم في دينهم، فأين الإقرار حتَّى يُدَّعى النَّسخ أو التَّخصيص؟».



(1) انظر الأقوال الشاذَّة في التَّفسير، د.عبد الرحمن الدهش (ص354).

(2) هي قوله تعالى ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ...﴾ [التوبة: 6].

(3) هذا من قول أهل الإسلام من المفسِّرين والفقهاء، وأمَّا المنسلخون عن الدِّين المرضون لأعدائهم فلا يعرفون النَّسخ ولا يقولون به.

ثالثًا: أنَّه ليس في الآية ما يدلُّ على قتال الكفَّار لا بنفي ولا إثبات، ولا بأمر أو نهي حتَّى يقال إنَّه ما دام الأمر كذلك فلا داعي إلى التبرُّؤ من دين المخالف لدين الإسلام، بل الَّذي يقتضيه العقل والحكمة!! الدَّعوة إلى التَّعايش بين الأديان والمسامحة والمطاوعة بين معتنقيها، ورفع أسباب الحرب وأوزارها بينهم، وهذه مغالطة خطيرة تقتضي نسف عقيدة الولاء والبراء وخلط دين التَّوحيد بدين الشِّرك.

قال ابن تيمية في «الجواب الصَّحيح» (3/ 60): «وقد يظنُّ بعضُ النَّاس أيضًا أن قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ الآية، أي لا آمر بالقتال ولا أنهى عنه، ولا أتعرَّض له بنفي ولا إثبات، وإنَّما فيها أنَّ دينكم لكم أنتم مختصُّون به وأنا بريء منه، وديني لي وأنا مختصٌّ به وأنتم بُرَآء منه، وهذا أمر محكم لا يمكن نسخه بحال كما قال تعالى عن الخليل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف]».

❖❖❖

رابعًا: أنَّه يجب التَّفريق بين معنى الرِّضا بدين الكفَّار كدين حقّ، وبين إقرارهم على دينهم إن أدَّوْا الجزية، فالأوَّل لا يمكن بحال انتزاعه من منطوق الآية ولا من مفهومها، لأنَّ النَّبيَّ ﷺ المأمور بتلاوة هذه الآية على النَّاس، ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ لم يرضَ إلاَّ بالدِّين الَّذي أُرسِلَ به، ولم يرض قطُّ بدين أهل الكتاب ولا دين المشركين، قال ابن تيمية في «الجواب الصَّحيح» (3/ 59): «فظنَّ هذا الملحد أنَّ قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ معناه أنَّه رضي بدين الكفَّار، ثمَّ قال: هذه الآية منسوخة فيكون قد رضي بدين الكفَّار، وهذا من أبين الكذب والافتراء على محمَّد ﷺ فإنَّه لم يرض قطّ إلاَّ بدين الله الَّذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، ما رضي قطُّ بدين الكفَّار، لا من المشركين ولا من أهل الكتاب، وقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ لا يدلُّ على رضاه بدينهم بل ولا على إقرارهم عليه، بل يدلُّ على براءته من دينهم، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ هذه السُّورة براءة من الشِّرك»».

وأمَّا إقرارهم على دينهم وإن كان باطلاً عندنا فمسلّم بشرط دفع الجزية إذا أُعطوا الأمان وأقاموا بديار المسلمين، ولكن ليس معناه تصويب دينهم وإنَّما اقتضى ذلك اختصاصهم بعقيدتهم الَّتي لا يوافقون عليها.

قال الشَّيخ ابن عثيمين في تفسير سورة الكافرون: «ولكنَّ الصَّحيح أنَّها لا تنافي الأمر بالجهاد حتَّى نقول إنَّها منسوخة بل هي باقية ويجب أن نتبرَّأ من دين اليهود والنَّصارى والمشركين، في كلِّ وقت وحين، ولهذا نُقرُّ اليهود والنَّصارى على دينهم بالجزية، ونحن نعبد الله وهم يعبدون ما يعبدون»[4]، وعلى هذا المعنى يتنزَّل معظم ما كتبه علماء الإسلام قديمًا وحديثًا عن تسامح المسلمين مع مخالفيهم في الدِّين.

❖❖❖

خامسًا: أنَّ من المعاني الصَّحيحة للآية الَّتي أقرَّها العلماء في تفسير ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ أنَّ المراد بالدِّين هنا الجزاء[5]، أي لكم جزاء أعمالكم ولي جزاء عملي.

(4) «تفسير جزء عم» (ص 342).

قال السَّمعاني في «تفسيره» (6/ 294): «﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ لكم جزاءُ عملكم ولي جزاءُ عملي».

وقال القرطبي في «تفسيره» (22/ 537): «ومعنى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ أي جزاء دينكم، ولي جزاء ديني[6]، وقيل: المعنى: لكم جزاؤكم ولي جزائي، لأنَّ الدِّين الجزاء».

وعلى هذا التَّفسير فلا متمسَّك لقول من ذهب إلى أنَّ في الآية ما يفيد الرِّضا والإقرار بدين الكفَّار لا قبل فرض الجهاد ولا بعده على قول من أقرَّ بالنَّسخ.

❖❖❖

سادسًا: أنَّ قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ فيه معنى التَّهديد والإنكار، ولا يراد منه التَّسليم والموافقة، وهو كقوله تعالى: ﴿لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ [الشورى: 15]، وكقوله تعالى: ﴿أَنتُم بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٤١﴾﴾ [يونس]، وكقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40].

(5) وفُسِّر الدِّين أيضًا بالحساب والعبادة والحال وغيرها، انظر: «فتح البيان» (15/ 424)، و«روح المعاني» (29/ 388).

(6) وهذا على حذف المضاف.



قال القرطبي في «تفسيره» (22/ 537): «فيه معنى التَّهديد وهو كقوله تعالى: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [الشورى: 15]، أي: إن رضيتم بدينكم، فقد رضينا بديننا».

وقال ابن فورك في «تفسيره»[7] (3/ 291): «فإن قال: فلم قال: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ مع ما يقتضي ظاهره التَّسليم، قيل له: مظاهرة في الإنكار كما قال تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: 40]، لما فيه من الدَّليل على شدَّة الوعيد بالقبح، لأنَّه إذا خرج الكلام مخرج التَّسليم للأمر دلَّ على أنَّ الضَّرر لا يلحق إلاَّ المسلم إليه، فكأنَّه قيل له: أهلك نفسك إن كان ذلك خيرًا لك».

✧✧✧

سابعًا: أنَّه ليس في إطلاق اسم الدِّين على ما عليه الكفَّار ما يدلُّ على صحَّة دينهم وأنَّه دين الحقِّ حتَّى يقال: إنَّ في الآية ما يوحي إلى الاعتراف بدينهم.

قال القرطبي في «الجامع» (22/ 537): «وسمَّى دينهم دينًا لأنَّهم اعتقدوه وتولَّوه».

✧✧✧

ثامنًا: أنَّ بعض أهل العلم ممَّن أقرَّ نسخ آية ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ بآية السَّيف لم يصرِّحوا بما يدلُّ على إقرارٍ لدين الكفَّار أو مداهنة لهم، بل غاية ما قالوا: أنَّ في الآية مهادنةً ما.

قال العليمي في «فتح الرَّحمن» (7/ 449): «وفي هذه الألفاظ مهادنة ما»، وقال الرسعني في «رموز الكنوز» (8/ 755): «وهذه مجاملة أي قد بعثت إليكم لأرشدكم إلى الهدى، فإذا لم تتَّبعوني فدَعُوني، ولا تَدْعُوني إلى الشِّرك».

✧✧✧

تاسعًا: أنَّ قوله تعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ ما هو إلاَّ تقرير وتأكيد لما جاء في أوَّل السُّورة من البراءة من دين المشركين، وليست جملة مستأنفة منفصلة عمَّا سبقها لفظًا ومعنى.

يقول الألوسي في «روح المعاني» (29/ 87): «وقوله تعالى: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ﴾ هو عند الأكثرين تقرير لقوله تعالى: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢﴾ [سورة الكافرون]، وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤﴾، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ عندهم تقرير لقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣﴾ [سورة الكافرون]، والمعنى: إنَّ دينكم وهو الإشراك[8] مقصور على الحصول لكم، لا يتجاوزه إلى الحصول لي كما تطمعون فيه، فلا تعلَّقوا به أمانيكم الفارغة، فإنَّ ذلك من المحالات، وإنَّ ديني الَّذي هو التَّوحيد مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه إلى الحصول لكم أيضًا، لأنَّ الله تعالى قد ختم على قلوبكم لسوء استعدادكم، أو لأنَّكم علَّقتموه بالمحال الَّذي هو عبادتي لآلهتكم، أو لاستلامي لها، أو لأنَّ ما وعدتموه عين الإشراك».

□ وأمَّا استدلال العوام بآية: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾ في المتاركة عند المخاصمة والجدال فقد قال الرَّازي في «تفسيره» (31/ 148): «جرت عادة النَّاس بأن يتمثَّلوا بهذه الآية عند المتاركة، وذلك غير جائز لأنَّه تعالى ما أنزل القرآن ليتمثَّل به بل ليتدبَّر فيه ثمَّ يعمل بموجَبِه».

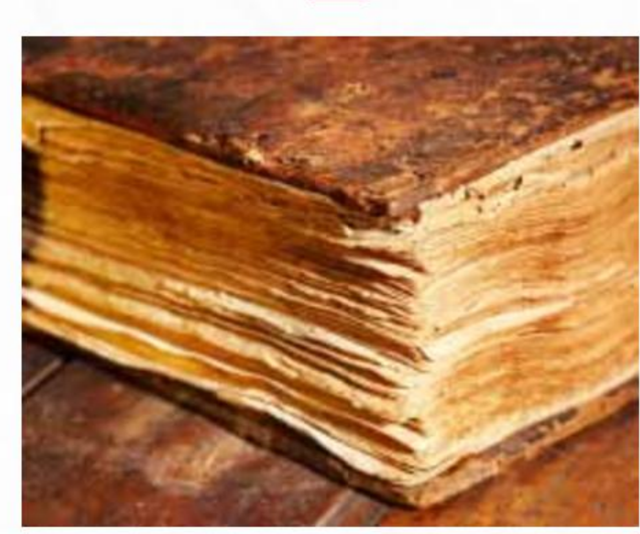
وتعقَّبه الطَّاهر بن عاشور في «التَّحرير والتَّنوير» (3/ 584): بقوله: «وهذا كلام غير محرَّر، لأنَّ التَّمثل به لا ينافي العمل بمُوجَبه، وما التمثّل به إلاَّ من تمام بلاغته واستعداد للعمل به»، وكذلك الألوسي في «روح المعاني» (29/ 388) بقوله: «وفيه ميل إلى سدِّ باب الاقتباس والصَّحيح جوازه»، والَّذي يظهر والله أعلم أنَّ التَّعليل الَّذي ذكره الرَّازي ليس في بابه حقًّا، وهو الَّذي حمل العالمَيْن لتعقُّبه من حيث أن لا مانع من التَّمثُّل بالقرآن وجواز الاقتباس، أمَّا من حيث التمثل بالآية عند المخاصمة والمغالبة، وغالبًا ما يكون ذلك في حالة الغضب والمشاحنة فهذا هو المحذور، وتنبيه الرَّازي في محلِّه، لأنَّه يفضي إلى الاستعلاء على الحقِّ وعدم قبوله، والاعتداد بالباطل، وربَّما جرَّ إلى ما هو أقبح وأشنع كسبِّ الدِّين، وهو أشبه بمن يقول لمغاضبه: «صلِّ على محمَّد»، وهذا لا يجوز مع شرف المقولة لما في ذلك من وضع لها في غير محلِّها، وتعريض الاسم الشَّريف للامتهان وما إلى ذلك ممَّا ينجم عند جنون الغضب من تقصير أو سوء أدب[9]، ثمَّ الَّذي ينبغي بأهل القرآن ألاَّ يتسرَّعوا بالتَّمثل بالقرآن إلاَّ بعد فهمه وتدبُّره، ومعرفة الحال والمحلِّ الَّذي يستدعي التمثُّل به، وهذا أدعى إلى تعظيمه وإجلاله، والاهتداء بما فيه من الهدى والعلم النَّافع، هذا والله تعالى أعلى وأعلم، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وآله وسلَّم.

○○○

(7) ابن فورك من غلاة الأشاعرة، شديد الانتصار لعقائدهم، لا يفرح به كثيرا، وإن كان تفسيره قد أثنى عليه القاضي أبو بكر بن العربي؛ بقوله: «وإن كان أقلها حجما، فهو أكثرها علما وأبدعها تحقيقا».

(8) يطلقُ الدِّين على الكفر والشِّرك.

(9) انظر ما كتبه ابن باديس حول هذا المعنى في «آثاره» (4/ 388).



فتح المليك بفوائد حديث «كنت خير شريك»

صالح الكشبور
مرحلة الدكتوراه. الجزائر

عن السَّائب بن أبي السَّائب قال:

أتيت النَّبيَّ ﷺ فجعلوا يثنون عليَّ ويذكروني، فقال رسول الله ﷺ:

«أَنَا أَعْلَمُكُمْ» يعني به، قلت: «صدقت بأبي أنت وأمِّي، كنت شريكي فنعم الشَّريك كنت لا تداري ولا تماري».

روى هذا الحديث الإمام أحمد (15502) وأبو داود في «سننه» (4838)، وابن ماجة (2287)، وابن أبي شيبة (858) والفاكهي في «أخبار مكَّة» (2155)، وأبو نعيم في «الحلية» (9/ 48) كلُّهم عن مجاهد عن قائد السَّائب عن السَّائب رضي الله عنه، وفي رواية عند أحمد (15505) أنَّ السَّائب رضي الله عنه كان يشارك رسول الله ﷺ قبل الإسلام في التِّجارة[1] فلمَّا كان يوم الفتح جاءه فقال النَّبيُّ ﷺ: «مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي؛ كَانَ لاَ يُدَارِي وَلاَ يُمَارِي، يا سائب قد كنت تعمل أعمالاً في الجاهلية لا تُقبَل منك وهي اليوم تُقبَل منك»، وكان ذا سلف وصلة».

(1) وعند الحاكم (2357)، والطَّبراني (6618) عنه أنَّه كان شريك النَّبيِّ ﷺ في أوَّل الإسلام في التِّجارة.

ورواه ابن أبي شيبة (36948)، والبيهقي في «الكبرى» (6/ 129)، والطَّبراني في «الكبير» (6618)، والحاكم في «المستدرك» (2/ 69).

وابن أبي الدُّنيا في «الصمت» (145)، وفي «الغيبة والنَّميمة» (6)، عن مجاهد عن السَّائب بن أبي السَّائب رضي الله عنه.

وقد تباينت آراء العلماء في الحكم على الحديث بسبب اختلاف الرِّوايات في ذكر شريك النَّبيِّ ﷺ، قال ابن الأثير رحمه الله: «قال هشام بن محمَّد الكلبي: كان شريك النَّبيِّ ﷺ في الجاهلية عبد الله ابن السَّائب.

وقال الواقدي: كان شريكه السَّائب ابن أبي السَّائب.

وقال غيرهما: كان شريكه قيس بن السَّائب.

وقد جاء بذلك كلّه أثر، واختلف فيه على مجاهد»[2].

ويرجع نظر العلماء من حيث حكمهم على الحديث إلى ثلاثة أقوال:

(2) «أسد الغابة» (3/ 150).

1. منهم من جعل اختلاف رواياته من قبيل الاضطراب، فذهب إلى عدم الاحتجاج به، وهو صنيع ابن عبد البرّ، قال رحمه الله: «وقد ذكرنا أنَّ الحديث فيمن كان شريك رسول الله ﷺ من هؤلاء مضطرب جدًّا؛ منهم من يجعل الشركة مع رسول الله ﷺ للسَّائب بن أبي السَّائب، ومنهم من يجعلها لأبي السَّائب أبيه، ومنهم من يجعلها لقيس بن السَّائب، ومن يجعلها لعبد الله بن السَّائب وهذا اضطراب لا يثبت به شيء ولا تقوم به حجَّة»[3].

وتبع ابنَ عبد البرّ في ذلك السهيليُّ، وزاد عليه أن حكم بالاضطراب في موضع آخر؛ وهو أنَّ في بعض الرِّوايات عبارة: «كُنْتَ شَرِيكِي فَنِعْمَ الشَّرِيك كُنْتَ لاَ تُدَارِي وَلاَ تُمَارِي» جاءت من كلام السَّائب أو ابنه، وبعض الرِّوايات مصرَّحة بأنَّها من كلام النَّبيِّ ﷺ، قال السهيلي رحمه الله: «كذلك اختلفت الرِّواية في هذا الكلام: «كان خير شريك لا يشاري ولا يماري»

(3) «الاستيعاب» (ص 311).

فمنهم من يجعله من قول النَّبيِّ ﷺ في أبي السَّائب، ومنهم من يجعله من قول أبي السَّائب في النَّبيِّ ﷺ»[4].

2. ومنهم من سلك مسلك التَّرجيح بين الرِّوايات، فرجَّح كثيرٌ من المحدِّثين أنَّ الشَّريك هو السَّائب بن أبي السَّائب رضي الله عنه، وقد كشف القناع عن هذه المسألة طبيب العلل في زمانه الإمام أبو حاتم الـرَّازي رحمه الله، فبعد إيـراده الـرِّوايات المختلفة قال: «من قال: عن عبد الله ابن السَّائب؛ فهو ابن السَّائب بن أبي السَّائب، ومن قال: قيس ابن السَّائب؛ فكأنَّه يعني أخا عبد الله بن السَّائب، ومن قال: السَّائب بن أبي السَّائب؛ فكأنَّه أراد والد عبد الله بن السَّائب، وهؤلاء الثَّلاثة موالي مجاهد من فوق»، فقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: فحديث الشركة ما الصَّحيح منها؟ قال أبو حاتم: «عبد الله ابن السَّائب ليس بالقديم، وكان على عهد النَّبيِّ ﷺ حدَثًا»، والشركة بأبيه أشبه، والله أعلم»[5].

وإلى هذا القول جنح الكثير من الحفَّاظ أي أنَّ الشَّريك هو السَّائب منهم: الدَّارقطني[6]، وابن الأثير[7] والمزِّي[8]، والذَّهبي[9]، والحافظ ابن حجر[10]، والمعلمي[11].

3. ومنهم من سلك مسلك الجمع بين الرِّوايات، وذلك أنَّ الشركة بالسَّائب أصالة ولابنه تبعًا، وهذا الَّذي جنح إليه الحافظ الضِّياء المقدسي رحمه الله: فقد قال بعد سرده لجملة من روايات الحديث المختلفة: «وفي رواية إبراهيم بن مهاجر ومنصور بن الأسود أنَّ السَّائب وعبد الله ابنه كلٌّ واحد منهما هو القائل للنَّبيِّ ﷺ، ويحتمل والله أعلم أن يكونا كانا يشاركان النَّبيَّ ﷺ جميعًا، ويكون النَّبيُّ ﷺ قال لهما جميعًا، أو هما قالا للنَّبيِّ ﷺ، فإنَّ في رواية السَّائب أنَّه جاء يومَ الفتح، وفي رواية عبد الله هذه: فلمَّا قدمت المدينة، فيكون قصَّة السَّائب غير قصَّة ابنه، ومن كان شريكًا لرجل فلا ينكر معاونة الابن له في تجارته والله أعلم»[12].

هذا؛ وقد ورد الحديث بطُرق متعدِّدة، لا يسلم الكثير منها من مقال، وبعض الطُّرق ضعفُها خفيف ينجبر، فالحديث بمجموع الرِّوايات لا ينزل عن درجة الحسن المحتجِّ به، وقد صحَّحه بعض الأئمَّة: منهم الحاكم رحمه الله عند إيراده في «مستدركه»، ووافقه الذَّهبي، وقال الهيثمي في رواية الطَّبراني: «ورجاله رجال الصَّحيح»[13]، وصحَّحه الألباني[14].

وقد تضمَّنت هذه القصَّةُ فوائدَ عظيمةً وفرائدَ جسيمةً، يُبعد فهمُها كثيرًا من الشُّركاء عن الفتن، ويحمي فقهُها الخلطاء من العناء والإحن الَّتي نعيشها ونسمع بها بسبب هذا النَّوع من العقود وصدق الله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: 24]، فأحببت أن أشير إلى جملة منها، وقبل ذلك أعرِّف بالشركة.

✧✧✧

■ تعريف الشركة:

□ **لغة:** قال ابن فارس: «الشركة، وهو أن يكون الشَّيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، ويقال شاركت فلانًا في الشَّيء إذا صرت شريكه، وأشركت فلانًا إذا جعلته شريكًا لك، قال الله جلَّ ثناؤه في قصَّة موسى: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ۝٣٢﴾ [سُورَةُ طه]»[15].

□ **أمَّا شرعًا** فهي: (هي اشتراكُ شخصين أو أكثر إمَّا في المال أو في العمل أو فيهما معًا، بهدف إنجاز عمليَّة معيَّنة وعلى أساس اقتسام النَّاتج عنها بحسب حصَّة كلِّ واحد؛ سواءً في المال أو في العمل)[16].

■ فوائد الحديث:

1. في الحديث دلالة على أنَّ الشَّراكة عقدٌ كان متعاملاً به في الجاهليَّة وجاء الإسلام فأقرَّه[17].

✧✧✧

2. قوله ﷺ: «مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي» فيه حُسن استقبالِ القادم وجميل ملاقاته، وقد أورد النَّسائي الحديث في «عمل اليوم واللَّيلة» (312) تحت باب: «ما يقول للقادم إذا قدم عليه»، قال ابن حجر: «مرحبًا هو منصوب بفعل مضمر أي صادفت رُحبًا ـ بضمِّ الرَّاء ـ أي سعة، والرَّحب ـ بالفتح ـ الشَّيء الواسع، وقد يزيدون معها أهلاً أي: وجدت أهلاً فاستأنس، وفيه دليلٌ على استحباب تأنيس القادم وقد تكرَّر ذلك من النَّبيِّ ﷺ»[18].

✧✧✧

(4) «الرَّوض الأنف» (3/ 171).
(5) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (2/ 246).
(6) «المؤتلف والمختلف» (2/ 120).
(7) «أسد الغابة» (2/ 162).
(8) «تهذيب الكمال» (10/ 188).
(9) «الكاشف» (1/ 425)، وانظر: «سير أعلام النُّبلاء» (3/ 389).
(10) «تهذيب التَّهذيب» (3/ 389).
(11) انظر تعليقه على «التَّاريخ الكبير» للبخاري (5/ 9).
(12) «الأحاديث المختارة» بتصرُّف يسير (9/ 398).
(13) «مجمع الزَّوائد» (1/ 276).
(14) انظر: «التَّعليقات الرَّضيَّة» (2/ 469).
(15) «معجم مقاييس اللُّغة» (3/ 265).
(16) «المشاركة في الشَّريعة الإسلاميَّة» لمحمَّد عبد الرَّؤوف حمزة (ص4).
(17) انظر «سبل السَّلام» للصَّنعاني (3/ 64).
(18) «فتح الباري» (1/ 131).

3. اشتمل الحديث على جملة من مناقب الصَّحابي الجليل السَّائب رضي الله عنه وذلك من أوجه:

أ . أنَّه كان شريكًا للنَّبيِّ ﷺ في الجاهليَّة وصدرًا من الإسلام.

ب . ثناء الصَّحابة رضي الله عنهم على السَّائب وعدم إنكار النَّبيِّ ﷺ عليهم ذلك.

ج . ثناء النَّبيِّ ﷺ عليه فيما يخصُّ تلك الشَّراكة وشهادته له بالخيريَّة في هذا النَّوع من المعاملة وهذا باعتبار الرِّواية الأخرى..

✧✧✧

4. فيه جواز مدح المرءِ والثَّناء عليه في وجهه، إذا أُمن الفتنة عليه.

✧✧✧

5. فيه ما كان عليه نبيُّنا ﷺ من الأخذ بالسَّماحة في معاملات النَّاس، وقد قال ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلاً سَمْحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى»[19]، فينبغي للشَّريك أن يسامح قدر الإمكان ولا يتكلَّف الاحتياط الشَّديد[20].

✧✧✧

6. فيه جواز مشاركة المسلمُ غيرَ المسلم إذا سلم مالُه من الحرام، وما كرهه بعض العلماء من ذلك إنَّما هو لخوف عدم تورُّع الكافر عن الحرام، قال ابن قدامة: «وأمَّا المجوسي فإنَّ أحمد كره مشاركته ومعاملته قال: ما أحبُّ مخالطته ومعاملته، لأنَّه يستحلُّ ما لا يستحلّ غيره».

وقال الإمام مالك: «لا أحبّ للرَّجل أن يقارض رجلاً لا يعرف الحلال والحرام، وإن كان رجلاً مسلمًا فلا أحبّ له أن يقارض من يستحلّ شيئًا من الحرام في البيع والشِّراء»[21].

✧✧✧

(19) رواه البخاري من حديث جابر رضي الله عنه (2077).
(20) «تفسير الرَّازي» (1/ 3489) بتصرُّف.
(21) «المدوَّنة» (3/ 645).

7. في الحديث إشارة إلى أنَّه ينبغي للمسلم أن يختار وينتقي من يتَّخذه شريكًا له في تكسُّبه الرِّزق الحلال، أي أن يكون الشَّريك خيِّرًا متخلِّقًا عاقلاً صادقًا، وينبغي للمرء «لزوم صحبة العاقل الأريب وعشرة الفطن اللَّبيب»[22] وهذا في مُطلق الصُّحبة والمجالسة، فكيف إذا تأكَّدت هذه الصُّحبة بعقد مشاركة، وتحقَّقت هذه المجالسة بعقد مخالطة!؟ لاشكَّ أنَّه أحرى بالانتقاء وأحقُّ بتحرِّي هذه الصِّفات في الشَّراكة! أمَّا أن يلهث وراء كلِّ من عرض عليه المال، أو أغراه بصفقة معيَّنة أوهمه أنَّها تُدرُّ عليهما الغنى؛ فعلى نفسه يجني! فينبغي للحصيف أن ينظر إلى عواقب الأمور عند إقدامه على الشَّراكة مع من فقد بعض تلك الخصال، وكم سمعنا من بلايا في هذا الباب؛ فهذا سرق من نصيب هذا، وذاك اتَّهم الأوَّل، والآخر احتال على شريكه...

✧✧✧

8. قوله: «لا يداري» قال ابن الأثير: «وهو مهموز، وروي في الحديث غير مهموز ليزاوج يماري، فأمَّا المداراة في حُسن الخلق والصُّحبة فغير مهموز وقد يهمز»[23]، فعلى هذا تكون اللَّفظة «لا يدارئ»: من المدارأة؛ وهي المشاغبة والمخالفة على صاحبك، ومنها قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: 72]، يعني اختلافهم في القتيل[24]، فيؤخذ منه أنَّ من خيريَّة الشَّريك عدم مخالفة شريكه والتَّشغيب عليه فيما يَرجع إلى مصلحة عقدهما، بل يكون سهلاً مع شريكه لا يمانعه ولا يعارضه ما لم يكن إثمًا .، وإذا فرض

(22) «روضة العقلاء» (ص 118).
(23) «النِّهاية في غريب الحديث» (2/ 244).
(24) «غريب الحديث» لابن سلام (1/ 337).

أنَّ الحقَّ في الظَّاهر معه فالرِّفق وحُسن المراجعة مع الأخذ بالمطاوعة في مثل هذه الأحوال دليل على خيريَّة هذا الشَّريك ونبله، ومن سوء صنيع بعض الشُّركاء أنَّ شريكه يعرض عليه صفقة فيقرُّه عليها أو أقلّ الأحوال أنَّه لا يعترض ثمَّ إذا خسر فيها ردَّ اللاَّئمة كلّها عليه وأشبعه توبيخًا وغير ذلك، بل قد يحمِّله الخسارة، وما هذا من المروءة في شيء، وممَّا يوضِّح هذا الأمر:



9. ما ورد في رواية أبي نُعيم[25] قوله: «لا يشاري» بدل «لا يداري»، قال السهيلي: «من شَرِيَ الأمر بينهم إذا تغاضبوا»[26]، وقال الأزهري: «يُقال للرَّجل إذا تمادى في غيِّه وفساده: شَرِيَ شرًى، واستشرى فلان في الغيِّ إذا لجَّ فيه، والمشاراة: الملاجة، يقال: هو يشاري فلانًا، أي يلاجه»[27]، وهذه نتيجة للأولى، فإنَّه يعترض ثمَّ يشغب ثمَّ يتمادى في الغيِّ ثمَّ يُفسِد... والله المستعان.



(25) «حلية الأولياء» (9/ 48)، وأيضًا في «معرفة الصَّحابة» (4/ 2319).
(26) «الرَّوض الأُنف» (3/ 173).
(27) «تهذيب اللُّغة» (4/ 117)، وقيل في سبب تلقيب الخوارج بالشراة لغضبهم، قال ابن منظور في «لسان العرب» (4/ 118): «والشُّراة الخوارج سمُّوا بذلك لأنَّهم غضبوا ولجوا».



10. من خيريَّة الشَّريك أن يكون صادقًا، أمَّا الكذَّاب فلا يعاشر فضلاً عن أن يُشارَكَ في المصالح الدُّنيويَّة، قال أبو بكر الصدِّيق ﷺ: «إيَّاكم والكذب فإنَّ الكذب مجانب الإيمان»، قال الذَّهبي معلِّقًا على كلام الصدِّيق :. «صدق الصِّديق فإنَّ الكذب أسّ النِّفاق وآية المنافق، والمؤمن يطبع على المعاصي والذُّنوب الشَّهوانيَّة لا على الخيانة والكذب»[28].

11. أورد ابن أبي الدُّنيا الحديث في كتاب «النَّميمة»، وهذا من جميل فقهه رَحِمَهُ اللَّهُ، فكم أفسدت النَّميمة من مصالح للشُّركاء، ويحدث الفساد لَمَّا يكون الشَّريك أُذُنًا للنمَّامين في شريكه، فيصدِّقهم فيما يبلِّغونه عن شريكه ويشوِّهون صورته عنده.

12. الشَّراكة عقدٌ مبني على مصالح الشَّريكين، ففي الحديث لفتة لما ينبغي أن يكون عليه الشَّريكان من الحزم وصيانة كلِّ واحد منهما للشَّيء الَّذي اشتركا عليه؛ منقولاً كان أو ثابتًا، فليس من الحزم أن يتهاون في حفظه، أو يعطي منه للغير دون إذن شريكه، أو أن يتصرَّف في بعض ذلك لمصلحته هو دون مصلحة الشّركة، فهذا ونحوه ينافي الخيريَّة، وهو سببٌ لمحق بركة هذه الشركة وتعجيل انقطاعها، وقد قال ابن حزم: «الاستهانة بالمتاع دليل على الاستهانة بربِّ المتاع»، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستهانة نوع من أنواع الخيانة»[29].

(28) «تذكرة الحفَّاظ» (1/ 10).

(29) «مداواة النُّفوس» لابن حزم (ص 80).

13. يؤخذ من خيريَّة الشَّريك أنَّه ينبغي عليه التحلِّي بالتُّؤدة والتَّأنِّي والمشاورة، سواءٌ في إقدامه على عقد الصَّفقات أو فسخها فيشاور شريكه أو شركاءه (وفي الاستشارة عين الهداية، ومن استشار لم يعدم رُشدًا، ومن ترك المشاورة لم يعدم غيًّا، ولا يندم من شاور مرشدًا)[30]، ولا ينفرد بالرَّأي أو يستبدَّ به، بل يراعي مقام الخلطة ويزن انتقاء اللَّفظة، فبهذا وذاك يفوت شرٌّ كبير، وقد قيل: «الخطأ مع الاسترشاد خير من الصَّواب مع الاستبداد».



14. من خيريَّة الشَّريك تركُ التجسُّس وسوء الظنِّ بشريكه، والنَّبيُّ ﷺ يقول: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيث وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا»[31]، وينبغي أن يُعلم أنَّ سوء الظنِّ على ضربين:

أحدهما: منهيٌّ عنه بحُكم النَّبيِّ ﷺ.

والضَّرب الآخر: مستحبٌّ.

وأمَّا الَّذي نهى عنه فهو استعمال سوء الظنِّ بالمسلمين كافَّة وبلا دافع يحمله عليه، والَّذي يستحبّ من سوء الظَّنِّ فبوجود أسبابه؛ كمن بينه وبينه عداوة أو شحناء في دين أو دُنيا يخاف على نفسه مكره، فحينئذ يلزمه سوءُ الظَّنِّ بمكائده ومكره لئلاَّ يصادفه على غرة بمكره فيهلكه[32]، وهي هنا في الشَّراكة أن ينمي إليه ثقة كونه يغشه، أو تحصل له عنده أمارات تعرِّفه بسوء صنيع شريكه أو غير ذلك من المعرِّفات، فحينها ينبغي مراعاة ذلك والأخذ بالتَّحرُّز وهذا هو الاحتياط، أمَّا بدون ذلك فوسوسة مطَّرحة[33].

(30) «روضة العقلاء» (ص 193).

(31) رواه البخاري (5143).

(32) «روضة العقلاء» (ص 127).

15. من خيريَّة الشَّريك أن يكتم سرَّ شريكه والشَّراكة الَّتي بينهما، ولا يُطْلِعَ أحدًا على ما بينهما إلاَّ بإذن شريكه فهذا حقَّه، قال ابن حبَّان: «فالواجب على من سلك سبيل ذوي الحجى لزوم ما انطوى عليه الضَّمير بتركه إبداء المكنون فيه لا إلى ثقة ولا إلى غيره، فإنَّ الدَّهر لا بدَّ من أن يضرب ضرباته»[34] وكم جرَّ إفشاء السِّرِّ من فساد عريض، فيكشف أحدهما ما يدرُّ لهما من أرباح مثلاً فيكثِّر القتاتين عليه، ويطرِّق الحسَّاد إليه ولكلِّ نعمة حاسد، فإفشاء السِّرِّ خيانة وهو حرام إذا كان فيه إضرار، ولُؤم إن لم يكن فيه إضرار[35]، «والحازم يجعل سرَّه في وعاء ويكتمه عن كلِّ مستودع فإن اضطرَّه الأمر وغلبه أودعه العاقل النَّاصح له لأنَّ السِّرَّ أمانه وإفشاؤه خيانة»[36].



16. في الحديث بيان لجميل أثر حُسن العشرة ومليح ثمار طيب الخلطة والشَّراكة مع الغير، ذلك أنَّ النَّبيَّ ﷺ جعل يُثني على السَّائب ﷺ بسبب ما وجد فيه من الخير والصِّدق في تجارته وشراكته معه، وهذا من الآثار الحسنة الَّتي يتركُها المرء في غيبته، وأمَّا الشَّريك السُّوء فإنَّه يبوء بالذَّمِّ بين النَّاس، وقد يشتهر عندهم بسوئه والحذر من مشاركته، وهذا شيء واقع في حياة

(33) ومن ذلك أنَّ بعض النَّاس جرت عادتهم أن لا يفكِّر إلاَّ في الرِّبح، ولم يتصوَّر عند مباشرته للشَّراكة أن يخسر، فإذا قدَّر الله ذلك لم ترض بذلك نفسه فاتَّهم شريكه ورماه بالسُّوء.

(34) «روضة العقلاء» (ص 187).

(35) «الإحياء» (4/ 220).

(36) «روضة العقلاء» (ص 189).

النَّاس، وصدق القائل: «حسن الأخلاق أفضل الأرزاق».

✧✧✧

17. ينبغي للمسلم أن يفقه أحكام الشركة قبل أن يباشر هذا النَّوع من العقود، بل لا تتمُّ خيريَّة الشَّريك إلاَّ بفقه هذه الأحكام، حتَّى لا يكون مجاوزًا لحدود الشَّرع فيما يأتي ويفعل، ولا ظالمًا لشريكه فيما يقول ويعمل، ومن ذلك أن يقتصر الشَّريكان كلّ منهما على ما كان متعلِّقًا بمال الشركة، فكلٌّ منهما وكيل عن صاحبه، وكفيلٌ عليه في جميع ما يتعلَّق بمال الشركة، وهذا اقتضاه العقد الَّذي تعاقدا عليه، فكلٌّ واحد منهما نائبٌ عن الآخر في كلِّ التَّصرُّفات في مال الشركة، وضامنٌ عليه في كلِّ ما يتعلَّق بالشركة[37]، لا أن يتنصَّل الواحد عن مسؤوليَّته عند المضايق والمشكلات.

✧✧✧

18. أورد أبو داود الحديث تحت باب: «في كراهيَّة المراء» والمراء لا خير فيه، قال أبو الدَّرداء رضي الله عنه: «كفى بك ظالمًا أن لا تزال مخاصمًا وكفى بك آثمًا أن لا تزال مماريًا وكفى بك كاذبًا أن لا تزالَ محدِّثًا إلاَّ حديثًا في ذات الله تبارك وتعالى»[38]، بل كثرته توجب القطيعة وتُورث الضَّغينة، والغالب أنَّ دافع المماري حبُّ الظُّهور، وصرفُ الأنظار إليه طلبًا للبُروز بكمال العقل واتِّقاد الذِّهن وتمام الخبرة في الصَّفقات والمعاملات، وقد يحمله على ذلك إظهار شريكه بمظهر الاحتقار وعدم الخبرة في المعاملة، أو رميه بالحمق والجهل، وهو بهذا يَصغُر في أعين رفقائه وشركائه، وقد قال بعض السَّلف: «من لاحى الإخوان وماراهم قلَّت مروءته»، وقال بلال بن سعد: «إذا رأيتَ الرَّجل لجوجًا مماريًا مُعجبًا برأيه فقد تمَّت خسارته»، «والمواظب على المراء والجدال يقع في المعصية مهما حصل فيه إيذاءُ الغير، ولا تنفكُّ المماراة عن الإيذاء، وتهييج الغضب، وحمل المعترض عليه على أن يعود فينصر كلامه بما يمكنه من حقٍّ أو باطل، ويقدح في قائله بكلِّ ما يتصوَّر له، فيثور الشِّجار بين المتماريين كما يثور الهراش بين الكلبين، يقصد كلُّ واحد منهما أن يعضَّ صاحبه بما هو أعظم نكاية وأقوى في إفحامه وإلجامه»[39]، وفي الجملة نهاية كثرة المراء أحد أمرين:

ـ يكفي أحدهما في طيِّ الشَّراكة فكيف إذا اجتمعا؟! وكثيرًا ما يجتمعان إمَّا تكذيب شريكك، وإمَّا إغضابه، قال ابن أبي ليلى: «لا أماري صاحبي فإمَّا أن أكذِّبه وإمَّا أن أغضبه»[40]، ومن جميل ما قاله ابن حبَّان: «المراء أخو الشَّنآن كما أنَّ المناقشة أخت العداوة، والمراء قليلٌ نفعه كثيرٌ شرُّه، ومنه يكون السِّباب، ومن السِّباب يكون القتال، ومن القتال يكون هراقة الدَّم، وما مارى أحد أحدًا إلاَّ وقد غيَّر المراء قلبيهما»[41].



19. أورد الهيثمي الحديث تحت باب: «فيمن عمل خيرًا ثمَّ أسلم» وذلك لرواية الطَّبراني «يا سائب قد كنت تعمل أعمالاً في الجاهليَّة لا تتقبَّل منك وهي اليوم تتقبَّل منك وكان ذا سلف وصلة».

ففيه أنَّ الإسلام يقطع ما قبله، وأنَّ الأعمال الصَّالحة لا تُقبل بغير إسلام صاحبها، وأنَّ الكافر بعد إسلامه يكتب له ما عمل من الصَّالحات في كفره تكرُّمًا من الله عز وجل، ومن هذا ما قاله حكيم بن حزام لرسول الله ﷺ: أي رسول الله! أرأيت أمورًا كنت أتحنَّث بها في الجاهليَّة من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ»[42].

هذه بعض التَّنبيهات الَّتي أشار إليها هذا الحديث، الغرض من ذلك كبحُ جِماح المخالفات الحاصلة في هذا الباب، ولزوم حدِّ الشَّرع في هذه المعاملة وسائر المعاملات، والله الموفّق وحده، وسبحانك اللَّهمَّ وبحمدك أشهد أن لا إله إلاَّ أنت أستغفرك وأتوب إليك.

ooo

(37) «أضواء البيان» للشَّنقيطي (19/ 87).
(38) «روضة العقلاء» (ص46).
(39) «الإحياء» (4/ 193)، وفي الغالب يؤدِّي هذا الوضع إلى إشاعة الشَّريكين. بعد التَّفرق. الكلام في النَّاس وكلٌّ ينتصر لنفسه، فيقف طائفة من النَّاس مع أحدهما وطائفة مع الآخر، ويصير عقد الخلطة ميدان خبطة! ولا يُرجع إلى أهل العلم للفصل بينهما إلاَّ بعد وقوع أحداث، والله المستعان.
(40) المصدر السَّابق (4/ 192).
(41) «روضة العقلاء» (ص 78).
(42) رواه مسلم (123).







إزالة النَّبي ﷺ لمواطن الشِّرك

فوائد وأحكام

محمد قرياتي
إمام أستاذ. الشلف

○ **يقول الله تعالى:**

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۝٢١ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ۝٢٣ ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «يقول تعالى مقرِّعا للمشركين في عبادتهم الأصنامَ والأندادَ والأوثانَ، واتِّخاذهم البيوت لها مضاهاةً للكعبة الَّتي بناها خليلُ الرَّحمن عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ ﴾؛ وكانت اللَّات: صخرةً بيضاء منقوشةً وعليها بيتٌ بالطَّائف، له أستارٌ وسَدَنَة، وحوله فناء مُعظَّم عند أهل الطَّائف، وهم ثقيفٌ ومن تابعها، يفتخرون بها على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش؛ قال ابن جرير: وكانوا قد اشتقُّوا اسمها من اسم الله فقالوا: اللاَّت، يعنون مؤنَّثة منه، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

وحُكي عن ابن عبَّاس ومجاهد والرَّبيع بن أنس أنَّهم قرءوا «اللاَّتَّ» بتشديد التَّاء، وفسَّروه بأنَّه: «كان رجلاً يَلُتُّ للحجيج في الجاهليَّة السَّويق، فلمَّا ماتَ عكفوا على قبره فعبدوه»[1].

وروى البخاري عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: ﴿ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ]: «كَانَ اللاَّتُ رَجُلاً يَلُتُّ سَوِيقَ الحَاجِّ»[2].

قال الشَّيخ عبد الرَّحمن بن حسن آل الشَّيخ: «لا مُنافاة بين القولين؛ فإنَّهم عبدوا الصَّخرةَ والقبرَ تأليهًا وتعظيمًا؛ ولمثل هذا بُنيت المشاهدُ والقِباب على القبور واتُّخذت أوثانًا»[3].

❖❖❖

○ **وأمَّا عن إزالتها:** فقد أرسل النَّبيُّ ﷺ إليها رجالاً لهدمها، «وقد أمَّر عليهم خالدَ بن الوليد، وفيهم المغيرةُ ابن شُعبَة، فلمَّا قدموا عمدوا إلى اللاَّت ليهدموها، واستكَفَّتْ ثقيفٌ كلُّها الرِّجال والنِّساء والصِّبيان، حتَّى خرج العواتقُ من الحِجَال لا ترى عامَّة ثقيف أنَّها مهدومة يظنُّون أنَّها ممتنعة، فقام المغيرةُ بن شُعبة فأخذ الكرْزينَ[4]، وقال لأصحابه: والله لأُضحكنَّكُم من ثقيف، فضرب بالكرْزين ثمَّ سقط يركض، فارتجَّ أهل الطَّائف بضجَّة واحدة، وقالوا: أبْعَدَ الله المغيرةَ قَتَلَتْهُ الرَّبَّة، وفرحوا حين رأوْهُ ساقطًا، وقالوا: من شاء منكم فَلْيَقْرُبْ وليجتهدْ على هدمها، فوالله لا تُستطَاع، فوثَبَ المغيرة بن شُعبة فقال: قبَّحكُم الله يا معشر ثقيف، إنَّما هي لُكَاعُ حجارة ومَدَر، فاقبلوا عافية الله واعبدوه، ثمَّ ضرب الباب فكسره، ثمَّ علا سُورها وعلا الرِّجال معه، فما زالوا يهدمونها حجرًا حجرًا حتَّى سوَّوْهَا...وأقبل الوفد حتَّى دخلوا على رسول الله ﷺ بحُلِيِّها وكسوَتِهَا، فقَسَمَهُ رسول الله ﷺ من يومه، وحَمِدَ الله على نُصرَة نبيِّه وإعزاز دينه»[5].

وأمَّا العُزَّى: فكانت شجرة عليها بناء وأستار بنخْلَة، وهي بين مكَّة والطَّائف، وكانت قريش يُعظِّمونها كما

(1) «تفسير القرآن العظيم» (7/ 422).
(2) أخرجه البخاري (4859).
(3) «فتح المجيد شرح كتاب التَّوحيد» (134).

(4) الكرزين: «الفأس؛ ويقال له: كَرْزَنٌ أيضًا (بالفتح والكسر)، والجمع: كَرَازين وكَرَازِن». «النِّهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (4/ 162).
(5) انظر: «الدَّلائل» للبيهقي (5/ 303)؛ وابن عبد البرّ في «الدُّرر في اختصار المغازي» مختصرا (22)؛ و«البداية والنِّهاية» لابن كثير (5/ 41).

قال أبو سفيان يوم أُحُد: «لنا العُـزَّى ولا عُـزَّى لكم»، فقال رسول الله ﷺ: «قُولُوا: اللهُ مَوْلاَنَا وَلاَ مَوْلَى لَكُمْ»؛ فبعث رسول الله ﷺ خالدَ بن الوليد إلى العُـزَّى لخمسٍ ليالٍ بَقِينَ من شهر رمضان ليهدمها، فخرج إليها في ثلاثين فارسًا من أصحابه حتَّى انتهوا إليها فهدمها، ثمَّ رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: «هَلْ رَأَيْتَ شَيْئًا؟»، قال: لا، قال: «فَإِنَّكَ لَمْ تَهْدِمْهَا فَارْجِعْ إِلَيْهَا فَاهْدِمْهَا»؛ فرجع خالد وهو مُتغيِّظٌ فجرَّد سيفه فخرجت إليه امرأة عجوز عُريانة سوداء ناشرة الرَّأس[6]، فجعل السَّادن يصيح بها، فضربها خالد فجَزَلها باثنتين ورجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره فقال: «نَعَمْ، تِلْكَ العُزَّى وَقَدْ أَيِسَتْ أَنْ تُعْبَدَ فِي بِلاَدِكُمْ أَبَدًا»؛ وكانت بنخلةَ، وكانت لقريش وجميع بني كنانة، وكانت أعظم أصنامهم، وكان سدَنَتُها من بني شَيْبَان[7].

وقد ذكر ابن جرير الطَّبري رَحِمَهُ اللهُ أنَّ هدمها كان لخمس بقينَ من رمضان عام ثمانٍ من الهجرة.

وروى عن ابن إسحاق أنَّه قال: «ثمَّ بعث رسول الله ﷺ خالدَ بن الوليد إلى العزَّى وكانت بنخلة، وكانت بيتًا يعظِّمه هـذا الحـيُّ مـن قريش وكنانـة ومُضر كلّها، وكانت سدَنَتُها من بني شَيْبَان، من بني سُلَيْم حلفاء بني هاشم فلمَّا سمِعَ صاحبها بمسير خالد إليها، علَّق عليها سيفه، وأسند في الجبل الَّذي هي إليه فأصْعَد فيه.

وهو يقول:

أَيَا عُزُّ شُدِّي شَدَّةً لا شَوَى لَهَا
عَلَى خَالِدٍ أَلْقِي القِنَاعَ وَشَمِّرِي

وَيَا عُزُّ إِنْ لَمْ تَقْتُلِي اليَوْمَ خَالِدًا
فَبُـوئِي بِإِثْمٍ عَاجِلٍ أَوْ تَنَصَّرِي

قال: فلمَّا انتهى خالدٌ إليها هدمها ثمَّ رجع إلى رسول الله ﷺ»[8].

وجاء في بعض الرِّوايات: أنَّ خالدًا لمَّا علاها بالسَّيف جعل يقول:

يَا عزَّ كُفْـرَانَك لاَ سُبْحَانَـك
إنِّـي وَجَـدْتُ اللهَ قَـدْ أَهَانَك

ثمَّ خرَّب ذلك البيت الَّذي كانت فيه، وأخذ ما كان فيه من الأموال رضي الله عنه وأرضاه ثمَّ رجع فأخبر رسول الله ﷺ فقال: «تِلْكَ العُزَّى وَلاَ تُعْبَد أَبَدًا»[9].

وأمَّا مَنَاة: فكانت بالـمُشَلَّل عند قُدَيْد بين مكَّة والمدينة، وكانت خُزاعة والأوْسُ والخزْرج في جاهليَّتها يعظِّمونها ويهلُّون منها للحجِّ إلى الكعبة[10].

وأصـل اشـتـقـاقـهـا: مـن اسـم الله «المنَّان»؛ وقيل: لكثرة ما يُمْنَى أي: يُرَاقُ عندها من الدِّماء للتبرُّك بها[11].

وقد بعث رسول الله ﷺ حين فتح مكَّةَ سعدَ بن زيد الأَشْهَلي إلى مناة يهدمها؛ فخرج في عشرين فارسًا حتَّى انتهى إليها وعليها سَادنٌ فقال: السَّادن: ما تريد؟ قال: هَدْمَ مناة، قال: أنت وذاك، فأقبل سعدٌ يمشي إليها وتخرج إليه امرأة عُريانة سوداء ثائرة الرَّأس تدعو بالويل وتضرب صدرها، فقال السَّادن: مناة دُونَـك بعض غَضَبَاتك، ويضربها سعد بن زيد الأَشْهَليُّ وقتلها، ويقبل إلى الصَّنم معه أصحابه فهدموه ولم يجدوا في خِزَانتِهَا شيئًا، وانصرف راجعًا إلى رسول الله ﷺ[12].

هـذا وقـد هـدم النَّـبيُّ ﷺ أصنامًا أخـرى منها: سُـوَاع، وهـو صنمٌ لهُذَيْل؛ قـال ابـن القـيـم رَحِمَهُ اللهُ: «ثـمَّ بعث عمرو ابن العاص إلى سُواع وهو صنمٌ لهُذَيْل؛ ليـهـدمـه، قـال عـمـرو: «فـانـتـهـيـت إلـيـه وعـنـده السَّـادن فـقـال: مـا تـريـد؟ قلت: أمرني رسول الله ﷺ أن أهدمه، فقال: لا تقدر على ذلك، قلت: لم؟ قال: تُمْنَع. قلت: حتَّى الآن أنت على الباطل، ويْحَك فهل يَسمع أو يُبصر؟ قال: فدنَوتُ منه فكسرته، وأمرت أصحابي فهدموا بيت خزانَته، فلم نجد فيه شيئًا، ثمَّ قلت للسَّادن: كيف رأيت؟ قال: أسلمتُ لله»[13].

وهدم النَّبيُّ ﷺ أيضًا ذا الخَلَصَة؛ فعن جرير بن عبد الله، قال: «كـان في الجاهليَّة بيْتٌ، يُقـال لـه ذو الخَلَصَة وكان يقال له: الكعبةُ اليمانيَّة أو الكعبةُ الشَّـامـيـة[14]، فقال لي رسـول الله ﷺ: «هَـلْ أَنْـتَ مُـرِيـحِـي مِـنْ ذِي الخَلَصَة»؛ قال: فنفرت إليه في خمسين ومائة فارس مـن أَحْمَس، قـال: فكسرنا، وقتلنا من وجدنا عنده، فأتيناه فأخبرناه، فدعا لنا ولأحمس»[15].



(6) هي الكاهنة الَّتي كانت تخدم ذلك الموضع الشِّركي وتحضُر الجنَّ لإضلال النَّاس.
(7) انظر: «تفسير ابن كثير» (3/ 364.365).
(8) «تاريخ ابن جرير الطبري» (3/ 65).
(9) انظر: «مغازي الواقدي» (3/ 874)؛ و«البداية والنِّهاية» لابن كثير (4/ 362).
(10) «تفسير ابن كثير» (7/ 423).
(11) «فتح المجيد شرح كتاب التَّوحيد» (135).
(12) انظر: «الطَّبقات الكبرى» لابن سعد (2/ 112)؛ و«زاد المعاد» لابن القيِّم (3/ 365).
(13) «زاد المعاد» لابن القيِّم (3/ 365).
(14) تنبيه: قد ورد ذكر ذي الخلصة في حديث آخر وهو غير الَّذي هدمه النَّبيُّ ﷺ قال الحافظ ابن حجر: في «الفتح» (8/ 71): «وقد وقع ذكر ذي الخلصة في حديث أبي هريرة عند «الشَّيخين» في كتاب الفتن مرفوعًا: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الخَلَصَة»، وكان صنمًا تعبده دوس في الجاهلية... وذكر ابنُ دحْيَة أنَّ ذا الخلَصة المراد في حديث أبي هريرة كان عمرو بنُ لُحَيٍّ قد نصَبَه أسفل مكَّة، وكانوا يُلْبِسُونَه القلائد ويجعلون عليه بيض النَّعام ويذبحون عنده، وأمَّا الَّذي لخَثْعَمَ فكانوا قد بَنَوْا بيتًا يُضَاهُونَ به الكعبة، فظهر الافتراق وقَوِيَ التَّعدُّد، والله أعلم».
(15) أخرجه البخاري (3823)، ومسلم (2467).

○ **الفوائد والأحكام:**

الفائدة الأولى: قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يجوز إبقاء مواضع الشِّرك والطَّواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يومًا واحدًا، فإنَّها شعائر الكفر والشِّرك، وهي أعظم المنكرات، فلا يجوز الإقرارُ عليها مع القُدرة البتَّة، وهذا حكم المَشَاهد الَّتي بُنيت على القبور(16) الَّتي اتُّخذت أوثانًا وطواغيت تُعبد من دون الله، والأحجار الَّتي تُقصد للتَّعظيم والتَّبرُّك والنَّذر والتَّقبيل لا يجوز إبقاءُ شيءٍ منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالته، وكثيرٌ منها بمنزلة اللاَّت والعُزَّى، ومَنَاة الثَّالثة الأخرى، أو أعظم شركًا عندها، وبها، والله المستعان»(17).

(16) تنبيه: لا يَفهَمُ المرءُ من هذا: أنَّه يجب عليه المسارعة إلى إزالة هذه المنكرات والمشاهد الشِّركيَّة، فيوقع نفسه في المتاهات، وممَّا تقرَّر من أصول الشَّرع الحنيف كما هو معلوم أنَّ: المنكر إذا ترتَّب على إزالته منكر أعظم منه أو مثله فإنَّه يترك ولا يزال، وكذلك تغيير المنكر باليد يسقط مع عدم القدرة؛ نسأل الله تعالى أن يوفِّق حكَّامنا لإزالة مظاهر الشِّرك من بلادنا.

(17) «زاد المعاد» (3/ 443).

الفائدة الثَّانية: بناءُ القِباب على القبور وتعظيمها والاعتناء بها وتعظيم الأشجار والأحجار كلُّه من سُنن الجاهليَّة الَّتي أبطلها الإسلام وحقَّرها وصغَّرها، وأمرَ بهدمها وبحرقها.

ولذلك «حرَّق رسول الله ﷺ مسجد الضِّرار، وأمر بهدمه، وهو مسجدٌ يُصلَّى فيه ويُذكر اسم الله فيه؛ لمَّا كان بناؤه ضرارًا وتفريقًا بين المؤمنين ومأوى للمنافقين، وكل مكان هذا شأنه فواجب على الإمام تعطيله، إمَّا بهدم وتحريق، وإمَّا بتغيير صورته وإخراجه عمَّا وُضع له، وإذا كان هذا شأن مسجد الضِّرار فمَشَاهد الشِّرك الَّتي تدعو سَدَنَتُهَا إلى اتِّخاذ من فيها أندادًا من دون الله أحقُّ بالهدم وأوجب، وكذلك محالُّ المعاصي والفُسوق كالحانات وبيوت الخمَّارين وأرباب المنكرات»(18).

فالحاصل أنَّه لمَّا كانت الفتنة بالقبور عظيمة أمر النَّبيُّ ﷺ بهدم كلِّ بناءٍ بُنيَ عليها، سدًّا لذريعة الشِّرك، وحماية لجناب التَّوحيد.

(18) انظر: «زاد المعاد» لابن القيِّم (3/ 500).

ونهى عن الاعتناء بالقبور ورفعها وزخرفتها وإقامة المواسم عندها أعظمَ النَّهي، فما بال أقوام يريدون أن يُحيوا فينا سنَّة الجاهليَّة الأولى الَّتي حذَّرنا رسول الله ﷺ منها!

وكم نشأ من تشييد أبْنِية القبور وتحسينها من مفاسدَ يبكي لها الإسلام، فظنَّ كثير ممَّن انتسب إلى الإسلام أنَّها قادرة على جلب المصالح ودفع المضارّ، فاتَّخذوها مقصدًا لقضاء الحوائج، وملتجأً لنجاح المطالب، وسألوها مسألة العبد ربَّه ومعبوده، وشدُّوا إليها الرِّحال، وتمسَّحوا بتُربتها، واستغاثوا بميِّتها... الخ.

وفي الجملة لم يدَعُوا شيئًا ممَّا كان يصنعه أهل الجاهليَّة بأصنامهم إلاَّ فعلوه، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

فيا علماء الدِّين، أيُّ رُزءٍ للإسلام أشدُّ من الشِّرك؟! وأيُّ بلاءٍ لهذه الملَّة الحنيفيَّة أضرُّ عليها من عبادة غير الله عزَّ وجلَّ ؟! وأيُّ منكرٍ يجب إنكاره ومحاربته إن لم يكن إنكار هذا الشِّرك ومحاربته من أوجب الواجبات؟! وأيُّ مصيبة يُصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة؟!

إنَّها (الوَعْدَةُ) وتبًّا لها من وَعْدَة، إنَّها شدُّ الرِّحال إلى الأموات والذَّبح لهم وإطعام الطَّعام عندهم، إنَّها الشِّرك بالله العزيز في أظهر صُور الشِّرك به؛ يأتي إليها النَّاس من كلِّ فجٍّ عميق ليشهدوا خسرانًا مبينًا، وإثمًا عظيمًا، ومضارًّا كثيرةً لهم في دينهم ودنياهم، فالسيَّارات والحافلات مشحونات بحجيج القبور، فتيانٍ وفَتيات، صغارٍ وكبارٍ... وجلُّ الحجيج عوامٌ جهَّال، لا



يعرفون حقيقةَ توحيد معبودهم الأحد، ولا طريقةَ إخلاص عباداتهم وقرباتهم للواحد الصَّمد!

هل أبصرت الكعبة المشرَّفة وطواف الحجيج حولها في خُشوع وخُضوع لله جلَّ وعلا؟ فكذلك يفعل عبَّاد القبور، يطوفون بالقباب والأضرحة، يُقبِّلون ويتمسَّحون كما يُقبَّل الحجر الأسود، سائلين ـ والخوف يملأُ قلوبهم ـ قضاءَ الحاجات، وتفريج الكُربات ممَّن قد مات منذ قرونٍ عديدات، وهو ـ أي المقبور ـ عند مولاه لا يعلم عنهم، ولا يعلمون عنه شيئًا.

وهل رأيت مِنًى وعرفات وتلك الخِيام المعمورة بضيوف الرَّحمن؟ فكذلك خيام الوَعْدَة مملوؤة ومكتظَّة بضيوف الشَّيطان!

وهل شاهدت المبيت بمزدلفة، وعاينت الوقوف بالمشعر الحرام، والدُّعاء والبكاء، والعجَّ والثَّجَّ في موسم الحجِّ؟ فكذلك يصنع القبوريُّون! يبيتون اللَّيالي في فلاة من أرض حول مقبرة تتوسَّطها قِبابٌ بيضٌ وخضرٌ في جوفها أضرحة مزخرفة ومكسوَّة بالحرير وما إلى ذلك... وإلى الله المشتكى من غُربة التَّوحيد والإسلام.

فكم دماء تُهرَق للأموات وتوسُّلات واستغاثات ومدائح شُكريَّة وابتهالات «يا رِّجَال البلاد، ويا سيدي فلان، ويا عُرَاس القوم احْنَا في ساحتْكُم»... وهكذا!

أسواقٌ قائمةٌ للبيع والشِّراء، واختلاطٌ للرِّجال بالنِّساء، تبرُّج فاضحٌ وسفورٌ، مزامير وطبول، زَغَاريد وضرب مواعيد، فُسوقٌ وفجورٌ باللَّيل في الشِّعاب والغاب...الخ.

فسادٌ عريضٌ تتقطَّع منه قلوب عصبة التَّوحيد، ومشاهد مزرية مشحونة بالشِّركيَّات والمخازي والويلات، لكنَّه وللأسف الشَّديد عند عبَّاد القبور هذا عمل صالح مبرور، ومن أعظم القُربات الَّتي تقرِّبهم من الله الغفور!!

يا قومنا إن كنتم لا تعدُّون عملكم هذا مظهرًا من مظاهر الشِّرك بالله عزَّ وجلَّ؟ فبالله عليكم ما هو الشِّرك الَّذي حرَّمه الله، وأوجب لمن مات عليه الخلود في نار جهنَّم؟! ويحكم يا أمَّة محمَّد أهذا هو التَّوحيد الخالص الَّذي جاء به الصَّادق الأمين وخاتم النَّبيِّين محمَّد رسول ربِّ العالمين ﷺ؟! كلَّا، والَّذي أنزل القرءان العظيم، ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۝٨٩ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠﴾ [مريم].

لقد صيَّرتم أولياءكم أوثانًا تُعبد مع الله من حيث تشعرون أو لا تشعرون لجهلكُم بحقيقة التَّوحيد وما يناقضه ويهدمه، والويل لمن سايركم وهو يعلم الحقَّ ويكتمه حفاظًا على مصالحه الدُّنيويَّة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۙ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۝١٥٩﴾ [البقرة].

✧✧✧

الفائدة الثَّالثة: يجوز للإمام أن يتصرَّف في تلك الأموال الَّتي يجدها في تلك المشاهد والقِباب ويصرفها في صالح المسلمين؛ لأنَّ رسول الله ﷺ أعطى منها لأبي سفيان رضي الله عنه يتألَّفه على الإسلام، وقضى منها دينًا كان على عُروة والأسود.

وقد يقول قائل: «هذا وقف لا يحلُّ أخذه»، فيقال: إنَّ الوقف لا يصحُّ إلاَّ في قربةٍ وطاعةٍ لله ولرسوله ﷺ، فلا يصحُّ وقفٌ على مشهد ولا لقبر يُسرج عليه ويُعَظَّم ويُنذر له ويُعبد من دون الله عزَّ وجلَّ.[19]



الفائدة الرَّابعة: كان النَّبيُّ ﷺ لا يهدأ له بال ولا يطمئنُّ له قرارٌ حتَّى يُزيل مواطن الشِّرك الَّتي قدر على إزالتها؛ لذلك قال لجرير بن عبد الله رضي الله عنه[20]: «هَلْ أَنْتَ مُرِيحِي مِنْ ذِي الخَلَصَة»[21]، والمراد بالرَّاحة راحة القلب، وما كان شيء أتعب لقلب النَّبيِّ ﷺ من بقاء الأصنام والأوثان وكل ما يُشرك به من دون الله أو ما هو وسيلة أو ذريعة للوقوع في الشِّرك[22].



وهناك فوائد أخرى تركتها خشية الإطالة، نسأل الله عز وجل أن يطهِّر بلادنا وسائر بلاد المسلمين من الشِّرك إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، والحمد لله ربِّ العالمين.

■■■

(19) انظر: «زاد المعاد» لابن القيِّم (3/ 443-444)، بتصرُّف.

(20) قال ابن حجر في «الفتح» (8/ 72): «وخصَّ جريرًا بذلك لأنَّها كانت في بلاد قومه وكان هو من أشرافهم».

(21) سبق تخريجه.

(22) انظر: «فتح الباري» (8/ 72) بتصرُّف.



التبيان لأحكام إتلاف المصاحف

د. عادل مقراني
جامعة العلوم الإسلامية قسنطينة

لم تعرف البشريَّةُ عَبْرَ تاريخها الطَّويل كتابًا حَظِيَ بالعناية والاهتمام والرِّعاية على مرِّ الأزمنة والعصور مثل القرآن الكريم؛ من حيث ترتيلُه، وتحقيقُ قراءاته وكتابتُه، وطباعتُه، وبيانُ أحكامه ومعانيه، ورسمُ حروفه، فهو أشرف كتاب في الوجود؛ لأنَّه كلامُ ربِّ البريَّة، فوجب تعظيمُه اعتقادًا وعملاً، بالتَّحاكُم إليه، والخضوعِ لحُكمِه، وقراءته وتدبُّره والذَّبِّ عنه، وحفظه وصيانته من كلِّ ما يسوؤُه، أو يكون سببًا لامتهانه، قال النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العزيز على الإطلاق وتنزيهه وصيانته»[1].

وقد تأكَّدَتْ في حقِّه جملةٌ من الآداب والأحكام الدَّالَّة على علوِّ قَدره وعظيم منزلته؛ كاشتراط الطَّهارة لملامسته، والحذر من توسُّده واستدباره، وتعريضه لمظان امتهانه، أو بلِّ الرِّيق عند تقليب وَرَقِه، وغيرها من الآداب المُشعِرَة بقُدسيَّته، كما صرَّح غيرُ واحد من أهل العلم أنَّ الاستخفافَ بالمُصحَفِ الشَّريف؛ بأيِّ وجهٍ من وجوهِ الاستخفاف يُعَدُّ ردَّةً عن الإسلام، قال ابنُ فَرْحُون المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن استخفَّ بالقرآن أو بشيءٍ منه أو جحَدَه أو حرفًا منه، أو كذَّب بشيءٍ منه، أو أثبت ما نفاه أو نفى ما أثبتَه على علم منه بذلك، أو شكَّ في شيءٍ من ذلك فهذا كافرٌ بإجماع أهل العلم»[2].

فتعيَّنَ على هذه الأمَّة القيامُ بكلِّ ما هو مشروع لحفظ المُصحَف الشَّريف؛ لأنَّ النَّاظرَ لصنيع سلف الأمَّة يجدُ حفظَها له من جهتَيْن؛ الأولى: من جهة صيانة الصَّحيح السَّالم من المصاحف، والثَّانية: من جهة إتلافهم للمصاحف حيث قام المُقتَضَى الشَّرعي الَّذي تنتفي معه احتمالاتُ الاستخفاف والعبث.

وحاجة النَّاس اليوم ماسَّةٌ لمعرفة أحكام المُصحَف الشَّريف بعامَّة، والاطِّلاع على أحكام إتلاف المُصحَف الشَّريف بخاصَّة؛ لأهمِّيَّة هذا الموضوع، ولوجود التَّالف من المصاحف؛ وسؤال النَّاس عن كيفيَّة التَّعامل معها، فدفعني هذا لجمع ما تعلَّقَ بهذا الموضوع؛ نُصرةً لكتاب اللَّه تعالى، وتبصيرًا للنَّاس بهذه الأحكام الفقهيَّة العزيزة.

(1) «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص164).

(2) «تبصرة الحكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام» (2/ 214).

المطلب الأوَّل:
إتلافُ المُصحَفِ بقصد الاستخفاف

من المعلوم في دين الإسلام بالضَّرورة أنَّ المُصحَفَ الشَّريفَ يجب أن يُعظَّمَ ويُحتَرَم، ويُوقَّرَ، ويُصَانَ عن كلِّ ما ينفي قُدسيَّتَه، ولا خلاف بين أهل العلم في حرمة إتلاف المصحف الشَّريف أو الأجزاءِ القرآنيَّة إذا كانت طاهرةً سليمةً يُمكِنُ الانتفاعُ بها، كما قال ابنُ عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يجوز دَفنُ مُصحَفٍ صحيحٍ ولا غسله»[3].

لكنَّ دافعَ الإتلاف مُعتَبَرٌ في تعيين حكم الفعل والفاعل، فكان الاستخفافُ من أصرح وأوضح المقاصد الَّتي تكلَّم عليها العلماءُ في إتلاف المصحف الشَّريف.

■ الفرع الأوَّل: حكم إتلاف المصحف بقصد الاستخفاف:

صرَّحَ العلماءُ أنَّ الاستخفافَ بالمُصحَفِ الشَّريف بأيِّ وجه من وجوهِ الاستخفاف قولاً أو فعلاً، يُعَدُّ ردَّةً عن الإسلام، قال الدَّردير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحرق ما ذكر أي القرآن وأسماء الله وأسماء الأنبياء وكذا الحديث إن كان على وجه الاستخفاف فكذلك»[4] يعني هي ردَّةٌ.؛ لأنَّ الاستخفافَ إهانةٌ وإذلالٌ، وهذا ينافي الإيمان؛ الَّذي هو خضوعٌ وانقيادٌ، ومُحَالٌ أن يَجتَمِعَ هذان الضِّدَّان في قلبٍ واحدٍ، كما قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[5].

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلمْ أنَّ مَن استخفَّ بالقرآن، أو المصحف، أو بشيء منه، أو سبَّهُمَا، أو جحده، أو حرفًا منه، أو آيةً، أو كذَّبَ به، أو بشيء ممَّا صرَّحَ به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبته على علم منه بذلك، أو شكَّ في شيءٍ من ذلك؛ فهو كافرٌ عند أهل العلم بإجماع، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سُورَةُ فُصِّلَتْ]»[6].

وقال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومنهم من يُلقِي المُصحَفَ في المكان الَّذي يُرغَبُ عن ذكره، ويقول إنَّما ألقيتُ كاغدًا ومدادًا، ومنهم من يَجعلُه كرسيًّا له يضعُه تحت رجلَيْه، ويرقى عليه ويتناول به حاجتَه، ومنهم من يكون له وعاءٌ يضع فيه المصحفَ ونعلَه وغيرَه، ومنهم من يتوسَّدُه إلى غير ذلك من الأنواع الَّتي فيها من الاستخفاف بالمصحف والإهانة له ما يدلُّ على براءة فاعلِه من الله ورسولِه وكتابه ودينه»[7].

■ الفرعُ الثَّاني: صُورُ إتلافِ المصحف بقصد الاستخفاف.

لقد تنوَّعَتْ وتعدَّدَتْ صُوَرُ الاستخفافِ بالمصحف الشَّريفِ المُؤدِّيةُ إلى إتلافه، والمُتتبِّعُ لكلام العلماء يقف على نماذج لهذا الاستخفاف، ومن أهمِّها:

أوَّلاً: إلقاؤه في القاذورات والنَّجاسات استخفافًا، وهي من أشنع صور الاستخفاف بالمصحف الشَّريف الَّتي ذكَرَها جلُّ العلماء في باب الرِّدَّة، وجعلوها من أعمال الكفر اتِّفاقًا، قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد اتَّفقَ المسلمون على أنَّ من استخفَّ بالمصحف، مثل أن يُلقيَه في الحُشِّ أو يركضَه برجلِه؛ إهانةً له، أنَّه كافر مباحُ الدَّم»[8].

ومن أقوال العلماء أيضًا:

1. قال القرافي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكفر قسمان: مُتَّفقٌ عليه ومُختَلَفٌ فيه هل هو كفرٌ أم لا؟ فالمتَّفَقُ عليه نحو: الشِّرك بالله، وجَحد ما عُلِمَ من الدِّين بالضَّرورة؛ كجحد وجوب الصَّلاة والصَّوم ونحوهما، والكفر الفعلي نحو إلقاء المصحف في القاذورات...»[9].

2. وقال النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ في حقيقة الرِّدَّة: «هي قطع الإسلام، ويحصل ذلك تارةً بالقول الَّذي هو كفر، وتارةً بالفعل، والأفعال الموجبة للكفر هي الَّتي تصدر عن تعمُّد واستهزاء بالدِّين صريح، كالسجود للصَّنم أو للشَّمس، وإلقاء المصحف في القاذورات، والسِّحر الَّذي فيه عبادةُ الشَّمس ونحوها»[10].

3. قال الدَّردير رَحِمَهُ اللَّهُ في باب الرِّدَّة وأحكامها: «الرِّدَّة كفرُ المسلم المتقرِّر إسلامُه بالنُّطق بالشَّهادتَيْن مُختارًا، ويكون بأحد أمور ثلاثة: بصريح من القول كقوله أُشْرِكُ أو أَكْفُرُ بالله، أو لفظ، أي: قول يقتضيه... أو فعلٍ يتضمَّنه أي: يقتضي الكفرَ ويستلزمُه استلزامًا بيِّنًا كإلقاء مصحف بقذَر»[11].

4. قال السُّبكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كما يُحكَمُ على من سجد للصَّنم أو ألقى المصحفَ في القاذورات بالكفر، وإن لم يَجحَدْ بقلبه لقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك»[12].

---

(3) «مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة الأحكام» (ص48).
(4) «الشَّرح الكبير» (4/ 301).
(5) «الصارم المسلول» (3/ 969).
(6) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (2/ 1101).
(7) «الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة» (4/ 1428).
(8) «مجموع الفتاوى» (8/ 425).
(9) «أنوار البروق في أنواء الفروق» (1/ 224).
(10) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (10/ 64).
(11) «الشرح الكبير» (4/ 301).
(12) «فتاوى السبكي» (2/ 585).

ثانيًا: إحراق المصحف الشَّريف استخفافًا.

لا خلافَ في ردَّة وكفر مَنْ أحرَقَ المصحفَ الشَّريفَ على وجه الاستخفاف، حيث ذكر الدَّردير أنَّ من مُوجِبَات الرِّدَّة: «إلقاء مصحف أو بعضه ولو كلمة، وكذا حرقُه استخفافًا لا صونًا...»(13).

وقال ابنُ باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمَّا إذا حرَقَه كارهًا له سابًّا له مُبغضًا له، فهذا مُنكَرٌ عظيمٌ وردَّةٌ عن الإسلام، وهكذا لو قعد عليه أو وطأ عليه برجله إهانةً له، أو لطَخَه بالنَّجاسة أو سبَّه وسبَّ من تكلَّمَ به، فهذا كُفرٌ أكبر وردَّةٌ عن الإسلام والعياذُ بالله»(14).

ثالثًا: تمزيقُه.

قال الشبراملسي: «ويحرم تمزيقُ المصحف عبثًا؛ لأنَّه إزراءٌ به»(15).

وسُئِلَت اللَّجنةُ الدَّائمةُ للإفتاء: «ما حكم الدِّين في رجل أمسك بالمصحف الشَّريف ثمَّ أخذ يُمزِّقُ صفحاته الواحدةَ تلو الأخرى، وهو يعرف أنَّه مُصحَفٌ، وقد قال له شخص آخر يقف بجانبه إنَّه مصحف، وفي رجل أطفأ السِّيجارةَ في المصحف؟

فأجابت: «...كلاهما بفعله ذلك كافرٌ، لاستهتاره بكتاب الله تعالى وإهانته له، وهما بحكم المستهزئين على حكمه، لقوله تعالى ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [سُورَةُ التَّوْبَةِ]»(16).

(13) «الشرح الصغير» (6/ 145.146).

(14) «مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز» (24/ 395).

(15) «حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (1/ 128).

(16) «فتاوى اللجنة الدائمة» (2/ 20).



المطلب الثَّاني: إتلافُ المُصحَف الشَّريف للمصلحة الشَّرعيَّة

ذكر العلماءُ أنَّ إتلافَ المصاحف والأجزاءِ القرآنيَّة بقصد المصلحة الشَّرعيَّة صورةٌ من صُوَر صيانتها، وطريقةٌ لإكرامها وتعظيمها؛ لأنَّ المصحفَ الشَّريفَ عُرضَةٌ للتَّلف والبَلَى والتَّقادُم الَّذي يَجعَلُه غيرَ صالح للانتفاع به انتفاعًا صحيحًا، ممَّا دفع بالعلماء لذكر الطُّرق المشروعة الَّتي تحفظ للمصحف قدسيَّتَه ومكانَتَه، وغَرضَه الصَّحيحَ الَّذي لأجله جُمِعَ وكُتِبَ.

■ الفرع الأوَّل: مفهوم المصلحة المُفضِيَة إلى الإتلاف.

المقصود بالمصلحة المفضية إلى مشروعيَّة إتلاف المصاحف، هي الحالةُ الَّتي يكون عليها المصحَفُ أو الأجزاء القرآنيَّة غير مؤدِّيَة للغاية المنشودة منه، أو يصير سببًا لخلاف قصده الَّذي كُتِبَ لأجله.

ولا ينبغي أن يُتَصوَّرَ أنَّ الغايةَ قاصرةٌ على صلاحيَّته للقراءة فيه من عدمها؛ بل مفهوم المصلحة أوسع من ذلك بكثير؛ خاصَّةً المصاحف العتيقة، فلكلِّ نسخةٍ منها قيمةٌ معنويَّةٌ، وأهمِّيَّةٌ تاريخيَّةٌ وعلميَّةٌ، ومن وجوه الحاجة إليه:

1. الحاجةُ إليها في معرفة تاريخ المصحف الشَّريف، وخاصَّة أمَّهات المصاحف.

2. الحاجةُ إليها في معرفة تاريخ الخَطِّ؛ ووسائل الكتابة وأدواتها، وتاريخ العلامات في الكتابة العربيَّة، فخطوط المصاحف القديمة في جميع الأمصار يرشد الباحثين إلى التَّاريخ العلمي للمسلمين، ويعينهم على معرفة وسائل الكتابة، وطُرقها، ورُوَّادها، فبعض المصاحف القديمة الَّتي لا يُقرَأُ فيها لتَلَفها وعدم صلاحيَّتها لذلك، لا ينبغي أن تُتلَفَ لبقاء المصلحة المُعتبَرة شرعًا؛ لأنَّ إتلافَها إهدارٌ لجانب عظيم من علم هذه الأمَّة ووجودها التَّاريخي، وتَجاهل لطريق توثيقها العلمي ووسائل الكتابة عندها.

3. الحاجة إليها عند التَّرجيح بمرسوم الخطِّ، فقد صرَّح غيرُ واحدٍ من أهل العلم بذلك.

■ الفرع الثَّاني: حكم إتلافِ المصحَف للمصلحة الشَّرعيَّة.

قد اتَّفقَ العلماءُ على جواز إتلاف المصاحف والأجزاء القرآنيَّة إذا قام المُقتَضَى الشَّرعي لذلك، بل منهم من أوجب ذلك، كما قال أحمد الدَّردير: «وحرق ما ذُكِرَ أي القرآن وأسماء الله وأسماء الأنبياء وكذا الحديث.. إن كان على وجه الاستخفاف فكذلك (يعني هي رِدَّةٌ) وإن كان على وجهِ صيانتِه فلا ضَرَرَ، بل ربَّما وجب»[17].

غير أنَّهم اختلفوا في هذا الإتلافِ المشروع في مسألتَيْن:

المسألة الأولى: في حكم بعض طرق الإتلاف؛ كالتَّحريقِ، والتَّشقيقِ والتَّمزيقِ، وإن اتَّفقوا في الغسلِ والدَّفنِ.

المسألة الثَّانية: أيُّهما أَوْلَى في طرق الإتلاف، هل الحرقُ أو الغسلُ؟ وهل يُقدَّم الحرقُ أو الدَّفن؟

■ الفرع الثَّالث: طرق الإتلاف المشروعة واختلاف العلماء فيها.

من المُهمِّ التَّنبيهُ إلى عدم وجود طُرقٍ عصريَّة حديثة تختلف اختلافًا كلِّيًّا عن الطُّرقِ القديمةِ الَّتي تطرَّقَ الفقهاءُ لذِكرِها في كُتبهم، وما وُجِدَ منها فيرجع إلى تطويرِ الطَّريقةِ لا غير؛ من مثلِ طريقةِ الفرم.

وطرقُ الإتلاف المشروعة هي: الحرق والغسل والدَّفن والتَّشقيقُ أو التَّمزيقُ أو الفرم.

الطَّريقة الأولى: الحرق.

اختلف العلماءُ في حكم حَرقِ المصاحف الَّتي ثَبَتَتْ عدمُ صلاحيَّتِها لسببٍ من الأسباب، على قولَيْن:

القول الأوَّل: القائلون بجواز إتلافها بالحرق.

وذهب إلى هذا القول المالكيَّةُ والشَّافعيَّةُ، وبه قال بعضُ الحنابلة، وهو قولُ جمهورِ العلماء، ومن أقوالهم:

1. قال ابنُ بطَّال المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي أمر عثمان بتحريق الصُّحُف والمصاحف حين جمع القرآنَ: جوازُ تحريق الكتب الَّتي فيها أسماءُ الله تعالى وأنَّ ذلك إكرامٌ لها، وصيانةٌ من الوَطْءِ بالأقدام وطَرحِها في ضياعٍ من الأرض، وروى مَعمَر عن ابن طاووس عن أبيه أنَّه كان يُحرِقُ الصُّحف إذا اجتمعت عنده الرَّسائلُ فيها بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وحرق عروة بنُ الزُّبير كتب فقه كانت عنده يوم الحرَّة»[18].

2. قال القرطبي المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال القاضي أبو بكر لسانُ الأمَّة: جائزٌ للإمام تحريقُ الصُّحفِ الَّتي فيها القرآن إذا أدَّاه الاجتهادُ إلى ذلك»[19].

3. قال الحَطَّابُ في مُصحَفٍ كُتِبَ من دواة ثمَّ بعد الفراغ وُجِدَ فيها فَأرةٌ مَيِّتةٌ: «وإن كان لا يمكن غَسلُه فيُحتَمَلُ أن يَفعَلَ به ما تقدَّم من دَفنه، أو حرقه ونحوه»[20].

4. قال الخطيب الشَّربيني الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُرِهَ إحراقُ خَشَبٍ نُقِشَ بالقرآن، إلاَّ إن قُصِدَ به صيانةُ القرآن فلا يُكرَه، كما يُؤخَذُ من كلام ابن عبد السَّلام، وعليه يُحمَلُ تحريقُ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المصاحف»[21].

5. قال الرُّحيباني الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما تَنَجَّسَ أو كُتِبَ من قرآن أو حديث أو كتاب فيه ذلك بنَجَسٍ يلزم غَسلُه أو حَرقُه؛ فإنَّ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم حرَّقوه لَمَّا جَمَعُوه، قال ابنُ الجوزي: «إنَّما فعلوا ذلك لتعظيمه وصيانته» انتهى، وكان طاووس لا يرى بأسًا أن تُحرَقَ الكتبُ صيانةً لها عن الامتهان»[22].

القول الثَّاني: القائلون بعدم إتلافها بالحرق.

وذهب إلى هذا القول الأحنافُ، وبعضُ الحنابلة والشَّافعيَّة، ويرى أصحابُ هذا الرَّأي كراهيَةَ حرق المصحف، ومنعه حتَّى ولو قام المقتضى الشَّرعي لإتلافه؛ لأنَّ الأَوْلَى دَفنُه أو غَسلُه، وممَّن صرَّح بذلك من العلماء:

1. قال السَّرْخَسي الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا ينبغي له أن يُحرِقَ بالنَّار ذلك أيضًا (أي كتب أهل الكتاب)؛ لأنَّ من الجائز أن يكون فيه شيءٌ من ذكر الله تعالى، وممَّا هو كلامُ الله، وفي إحراقه بالنَّار من الاستخفاف ما لا يخفى»[23].

2. قال ابنُ عابدين الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي «الذَّخيرة»[24]: المصحف إذا صار خَلِقًا أي: باليًا وتعذَّرت القراءةُ منه لا يُحَرَّقُ بالنَّار إليه أشار محمَّد وبه نأخذ، ولا يُكرَهُ دَفنُه وينبغي أن يُلَفَّ بخرقةٍ طاهرة، ويُلحَدُ له؛ لأنَّه لو شقَّ ودُفِنَ يحتاج إلى إهالة التُّراب عليه وفي ذلك نوعُ تحقيرٍ إلاَّ إذا جُعِلَ فوقَه سقفٌ، وإن شاء غَسَلَه بالماء، أو وضعه في موضع

(17) «الشرح الكبير» (4/ 301).

(18) «شرح ابن بطال على صحيح البخاري» (10/ 226).

(19) «الجامع لأحكام القرآن» (1/ 55).

(20) «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» (1/ 119).

(21) «مغني المحتاج» (1/ 73).

(22) «مطالب أولي النهى» (1/ 159).

(23) «شرح السير الكبير» للسرخسي (3/ 141).

(24) أي «الذَّخيرة البرهانيَّة» لبرهان الدِّين البخاري (ت 616هـ).

طاهر لا تصل إليه يدُ مُحدث ولا غُبَارٌ ولا قَذَر تعظيمًا لكلام الله عزَّ وجلَّ»[25].

3. قال البهوتي الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو بَلِيَ المُصحَفُ أو اندرَسَ دُفِنَ نصًّا، ذكر أحمد أنَّ أبا الجوزاء بَلِيَ له مصحفٌ فحفر له في مَسجده فدفَنَه، وفي البخاري أنَّ الصَّحابةَ حرَّقَتْه بالحاء المهملة لما جمعوه، وقال ابنُ الجوزي ذلك لتعظيمه وصيانته»[26].

4. قال السُّيوطي الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجزم القاضي حسين في تعليقه بامتناع الإحراق؛ لأنَّه خلاف الاحترام، والنَّووي بالكراهة، وفي بعض كتب الحنفيَّة أنَّ المصحفَ إذا بلي لا يُحرَق بل يُحفَرُ له في الأرض ويُدفَن وفيه وقفة لتعرُّضه للوَطْء بالأقدام»[27].

التَّرجيح بين القولَيْن:

إنَّ القولَ بمشروعيَّة طريقة الحرق هو قولُ جمهور العلماء؛ لفعل عثمانَ وأمره بحرق ما خالف المصحف الإمام، وكان ذلك بحضور الصَّحابة، كما صحَّ في البخاري من طريق أنس بن مالك، أنَّ حذيفةَ بنَ اليمان قدمَ على عثمان وكان يُغازي أهلَ الشَّام في فتح إرْمِينِيَةَ، وأَذْرَبِيجان مع أهل العراق، فأفزَعَ حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفةُ لعثمان: «يا أميرَ المؤمنين، أَدركْ هذه الأُمَّةَ قبلَ أن يختلفوا في الكتاب اختلافَ اليهود والنَّصارى»، فأرسَلَ عثمانُ إلى حَفْصَةَ: أن أَرْسِلي إلينا بالصُّحُف نَنسَخُها في المصاحف، ثمَّ نردُّها إليك، فأرسلَتْ بها إلى عثمان، فأمر زيدَ بنَ ثابت وعبدَ الله ابنَ الزّبير، وسعيدَ بنَ العاص، وعبدَ الرَّحمن بنَ الحارث بن هشام، فنَسخُوها في المصاحف، وقال عثمانُ للرَّهط القرشيِّين الثَّلاثة: «إذا اختلفْتُم أنتم وزَيد بنُ ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنَّما نزل بلسانهم»، فَفَعَلُوا، حتَّى إذا نسخوا الصُّحفَ في المصاحف، ردَّ عثمانُ الصُّحفَ إلى حفصة، وأرسلَ إلى كلِّ أُفُق بمُصحف ممَّا نسخوا، وأمر بما سِوَى ذلك من القرآن، في كلِّ صحيفةٍ أو مصحف أن يُحرَق»[28].

فيُعتَبَر هذا حجَّةً لمن قال بطريقة الحرق، وحجَّةً على من ذهب إلى القول بعدم جواز إتلافها بالحرق.

الطَّريقة الثَّانية: الغسل أو المحو بالماء.

اتَّفق العلماءُ على طريقة إتلاف المصاحف أو الأجزاء القرآنيَّة بطريقة الغسل والمحو بالماء، ولم أقف في حدود بحثي على من قال بخلاف هذا القول، وقد صرَّح بذلك جمعٌ من العلماء منهم:

1. قال القُرطُبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من حُرمَته ألاَّ يَمحُوَهُ من اللَّوح بالبصاق، ولكن يغسلُه بالماء... ومن حُرمَته ألاَّ يَتَّخذَ الصَّحيفةَ إذا بَلِيَت ودَرَسَتْ وقايةً للكتب؛ فإنَّ ذلك جفاءٌ عظيمٌ، ولكن يمحوها بالماء»[29].

2. قال الهيتمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأفتى بعضُهم في مصحف تَنَجَّسَ بغير معفوٍّ عنه بوجوب غسله، وإن أدَّى إلى تَلفه، ولو كان ليتيم ويتعيَّن فرضُه على ما فيه فيما إذا مسَّت النَّجاسةُ شيئًا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي»[30].

3. قال الرُّحيباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ الماءَ والنَّارَ خَلقٌ من خلق الله تعالى، ويتَّجه المرادُ بغسل المصحف والكتاب بالماء وحرقهما بالنَّار إذا كانا أي الماء والنَّار طاهرَيْن، أمَّا إذا كانا نجسَيْن فلا يجوز غسلٌ ولا تحريقٌ بهما، صونًا لهما عن النَّجاسة، وحينئذ فيُعدَل إلى دَفنهما في موضع لا تَطؤُه الأَرجل؛ لأنَّ عثمان دَفَنَ المصاحف بين القبر والمنبر، هذا إذا كانا مكتوبَيْن بطَاهر، أمَّا إذا كانا مكتوبَيْن بنجس فغسلهما أو حرقهما بماء أو نار طاهرَيْن أولى من دفنهما كما لا يخفى وهو مُتَّجه»[31].

الطَّريقة الثَّالثة: الدَّفن

وصرَّح بهذه الطَّريقة الحنفيَّةُ والحنابلةُ، غير أنَّهم جعلوا لها شروطًا وضوابطَ تحفظ للقرآن قُدسيَّتَه، كأَنْ يُجعَل في خرقة طاهرة، ويُدفَن في مَحلٍّ طاهر غير مُمتَهَن لا يوطأ، وأن يُلحَد ولا يشقَّ له حتَّى لا يهالَ عليه التُّراب فيُمتَهن، وممَّن صرَّح بذلك:

1. العيني حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أصحابُنا الحنفيَّةُ: إنَّ المصحف إذا بلي بحيث لا ينتفع به يدفن في مكانٍ طاهر بعيد عن وطء النَّاس»[32].

2. وقال ابنُ عابدين الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «المصحف إذا صار خلقا أي: باليًا وتعذَّرت القراءةُ منه... لا يُكرَهُ دفنُه وينبغي أن يُلَفَّ بخرقة طاهرة، ويلحد له؛ لأنَّه لو شُقَّ ودُفِنَ يحتاج إلى إهالة التُّراب عليه وفي ذلك نوعُ تحقير إلاَّ إذا جُعِلَ فوقَه سقفٌ»[33].

3. وقال الحصكفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «المصحف إذا صار بحال لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم»[34].

---

(25) «حاشية ابن عابدين» (6/ 422).
(26) «كشاف القناع عن متن الإقناع» (1/ 166).
(27) «الإتقان» (2/ 172).
(28) البخاري (4987).
(29) «الجامع لأحكام القرآن» (1/ 28).
(30) «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» (1/ 220).
(31) «مطالب أولي النهى» (1/ 159).
(32) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (13/ 537)، وينظر «الفتاوى الهندية» (5/ 323).
(33) «حاشية ابن عابدين» (6/ 422).
(34) «الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة» (1/ 177).

4. قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وأمَّا المصحف العتيق والَّذي تَخرَّقَ وصار بحيث لا يُنتَفَعُ به بالقراءة فيه؛ فإنَّه يُدفَن في مكان يُصَانُ فيه كما أنَّ كرامةَ بَدَنِ المؤمن دفنُه في موضعٍ يُصَانُ فيه»[35].

5. قال ابنُ مُفلح رَحِمَهُ اللهُ: «وقيل إنْ نجس ورقة المكتوب فيه أو كتب بشيء نَجس أو بُلَّ واندرس أو غرق دفن كالمصحف، نُصَّ عليه في المصحف إذا بلي»[36].

الطَّريقة الرَّابعة: الوضع في شقٍّ أو التَّمزيق.

إذا كان العلماء لم يختلفوا في غسل المصاحف ودفنها صونًا لها، فقد اختلفوا في طريقة التَّشقيق والتَّمزيق على قولين:

القول الأوَّل: لا ينبغي تشقيق المصاحف وتمزيقُها؛ لأنَّ هذا الفعلَ يقطع الحروفَ ويُفرِّقُ الكَلِمَ فيُفسدُ المعنى ابتداءً، وهذا إزراءٌ بالمكتوب، وهو ما نقله الزَّرْكَشي والسُّيوطي عن الحليمي، قال الزَّركشي: «مسألة: في حكم الأوراق البالية من المصحف: وإذا احتيج لتعطيل بعض أوراق المصحف لبلاء ونحوه فلا يجوز وضعه في شقٍّ أو غيره ليُحفَظ؛ لأنَّه قد يسقط ويوطأ، ولا يجوز تمزيقُها لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم وفي ذلك إزراء بالمكتوب كذا قاله الحليمي»[37].

ومن المحاذير الَّتي يمكن أن يُعلَّلَ به القولُ بالمنع؛ مآل هذه الأوراق المُمزَّقة، وكيفيَّة التَّصرُّف معها، والَّتي تنحصر في الاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأوَّل: وضعها في الحاويات المُخصَّصة لرَمي الأوراق، وهذا فيه اعتراضٌ ظاهر، وهو مُجاوَرَتُها لأوراق لا تتناسب وطبيعة الأوراق المُمزَّقة الَّتي كُتِبَ فيها كلامُ الله تعالى قبل تَمزيقها، مع استحالة بقائها دون التَّصرُّف فيها.

الاحتمال الثَّاني: إتلافُ الأوراقِ المُمزَّقة بأحد طرق الإتلاف المشروع؛ مثل الحرقِ، أو الدَّفنِ، وهذا الاحتمال يعترض عليه بإمكانيَّة الحرق أو الدَّفنِ دون التَّمزيق.

الاحتمال الثَّالث: إعادةُ تصنيعها بعد وَضعها في الماكنات الخاصَّة بالوَرَق، حيث ورد سؤالٌ لهيئة كبار العلماء حول هذا الموضوع فمنعت ذلك بإجماعِ أعضاء الهيئة[38].

القول الثَّاني: يجوز تمزيقُها وتشقيقُها صونًا لها.

وذهب أصحاب هذا القول إلى جواز تمزيقها وتشقيقها إذا قام المقتضى الشَّرعي لهذه الطَّريقة، وحجَّتُهم فعلُ عثمان، حيث ثبت عنه أنَّه شقَّقَ المصاحف، فقد روى عمر بنُ شَبَّةَ بسند صحيح في «تاريخ المدينة» قال: «حدَّثنا عبدُ الرَّحمن بنُ مهدي قال حدَّثنا شعبةُ عن أبي إسحاق عن مُصعَب بن سعد ابن أبي وقَّاص قال: أدركتُ أصحابَ رسول الله ﷺ حين شَقَّق عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المصاحفَ، فأعجبهم ذلك أو قال: لم يُنكِرْ ذلك منهم أحدٌ»[39].

لكنَّ هذا التَّمزيقَ يَجِبُ أن يُضبَطَ لصعوبةِ الإتيان على جميع الحروف، ومن تمام ضبط هذه الطَّريقة أن تدفن هذه الأوراق المُمزَّقةُ تمزيقًا تامًّا؛ لأنَّ تَركَها مع بقيَّة الأوراق، أو رميها في الأماكن المخصَّص للرَّمي العامِّ؛ وإن كان خاصًّا بالأوراق ففيه محظورٌ جليٌّ، وعليه تجوز هذه الطَّريقة ابتداءً مع العناية بالأوراق المُمزَّقة كدَفنها، والله أعلم.

الطَّريقة الخامسة: إغراق المصحف.

وهذه الطَّريقةُ أعمُّ من الغسل، قال ابنُ عابدين رَحِمَهُ اللهُ: «أمَّا غيرُه من الكُتُب الَّتي لا ينتفع بها... يُمحَى عنها اسمُ الله وملائكته ورُسُله ويحرق الباقي، ولا بأس أن تُلقَى في ماءٍ جارٍ كما هي، أو تدفن وهو أحسن»[40].

المطلب الثَّالث: شروطُ إتلافِ المصاحف والأجزاء القرآنيَّة

بما أنَّ إتلافَ المصاحف خروجٌ عن الأصل الواجب لها، وهو حفظُها وصيانتُها، وعدم امتهانها بأيِّ وجه من الوجوه؛ فإنَّ إتلافَها مُتوقِّفٌ على توفُّرِ جُملَة من الشُّروط والأسباب الَّتي تجعل الإتلافَ صورةً من صُوَرِ إكرامها وصيانتها، وطريقة من طرق عناية المسلمين بكتاب ربِّهم سبحانه وتعالى، كما قال ابنُ مُفلح: «فقد جاز غسلُه وتحريقُه لنوع صيانة»[41].

من أهمِّ شروط إتلافِ المصحف والأجزاء القرآنيَّة:

1. **أن يكون من باب الصِّيانة والحفظ له**: وهذا شرط رئيسٌ فاصلٌ بين الإتلاف المشروع وغير المشروع المُفضي إلى الرِّدَّة والكُفر؛ لأنَّ الحاملَ الأصلي على إتلاف المصاحف والأجزاءِ القرآنيَّةِ هو

(35) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (12/ 599).
(36) «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (2/ 274).
(37) «البرهان» (2/ 106)، وينظر: «الإتقان» (2/ 172).
(38) فتوى رقم (9798).
(39) «تاريخ المدينة» عمر بن شبة (3/ 1004).
(40) «حاشية ابن عابدين» (1/ 177).
(41) «كتاب الفروع» (1/ 248).

إكرامُها وصيانَتُه وحفظُها حتَّى لا تهان ويُستَخَفَّ بها، وقد صرَّحَ غيرُ واحد من العلماء بهذا الشَّرط، قال أحمد الدَّردير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحَرْقُ ما ذُكِرَ أي القرآن وأسماء الله وأسماء الأنبياء وكذا الحديث.... إن كان على وجه صيانته فلا ضرَرَ، بل ربَّما وجب»[42].

وقال ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا المُصحَفُ العتيقُ والَّذي تَخرَّقَ وصار بحيث لا يُنتَفَعُ به بالقراءة فيه؛ فإنَّه يُدفَنُ في مكانٍ يُصَانُ فيه، كما أنَّ كرامةَ بدن المؤمن دفنُه في موضع يصان فيه»[43].

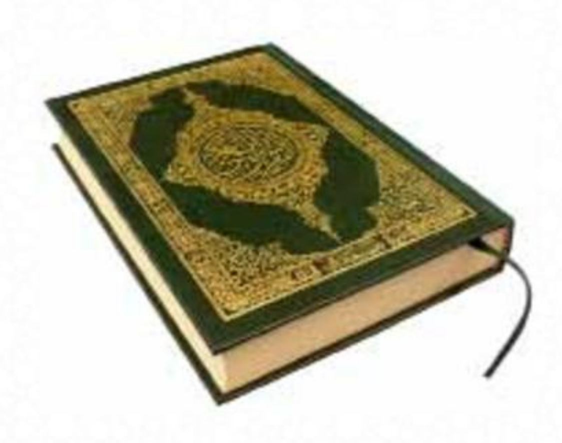
2. أن لا يكون من الأمَّهات: لأنَّ الأمَّهاتِ عمدةُ الإسلام، فلا يليق إتلافُها لضياعِ المصلحة الرَّاجحة معها، فقد سئل أبو إسحاق الشَّاطبي عن كتاب أو مصحف تحلُّ فيه نجاسة، فأجاب: «إن كانت نسخةُ المصحف أو الكتاب من الأمَّهات المُعتَبَرة الَّتي يرجع إليها أو يعتمد في صحَّة غيرها عليها، أو لا يكون ثَمَّ نسخةٌ من الكتاب سوى ما وقعت فيه النَّجاسةُ، فالحكم أن يزال من جرم النَّجاسة ما استُطيعَ عليه، ولا إثمَ للأثر؛ فإنَّ الصَّحابةَ رضوان الله عليهم تركوا مُصحَفَ عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وعليه الدَّم، ولم يَمحُوه بالماء ولا أتلفُوا موضعَ الدَّم لكونه عمدةَ الإسلام، وأمَّا إن لم يكن الكتابُ أو المصحفُ كذلك، ينبغي أن يُغسَل الموضعُ ويجبر إن كان ممَّا يجبر، أو يستغنى عنه بغيره، والله أعلم، فهذا ما ظهر من الجواب»[44].

3. أن تتعذَّرَ صيانَتُها: فالمقدَّمُ وجوبًا صيانةُ المصاحف قبل إتلافها، فلا يُتعَرَّضُ لحَرقها أو دَفنها أو غسلها إلاَّ عند تعذُّرِ إصلاحها؛ لأنَّه الإتلافُ المشروعُ، وهو من قَبيل الضَّرورة الَّتي تُقدَّرُ بقَدَرها، فإحراق كتب العلم والدِّين إتلافٌ للمصالح والمنافع، وأَوْلَى من ذلك وأسبق المصحف الشَّريف، فلا يَتعيَّنُ الإتلافُ إلاَّ إذا تعذَّرَ الإصلاحُ، كما جاء عن «اللَّجنة الدَّائمة للإفتاء»: «الواجبُ تصحيحُه إن تَيسَّرَ؛ محافظةً على القرآن، وإبقاءً على المال، فإن لم يتيَسَّرْ تعديلُ الغَلط مُنِعَ نشرُه بالقضاء عليه، إمَّا بتحريقه أو دفنه»[45].

4. أن لا يُنتَفَع به: والمنفعة المَرجُوَّةُ من المصحف إذا تعذَّرَتْ بحيث يصير عدمُ الانتفاع راجحًا، وقتها يتعيَّنُ الإتلافُ، قال ابنُ عابدين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمَّا غيرُه من الكتب الَّتي لا يُنتَفَعُ بها... يُمحَى عنها اسمُ الله وملائكته ورُسُله ويُحرَقُ الباقي، و لا بأس أن تُلقَى في ماء جارٍ كما هي، أو تدفن وهو أحسن»[46]، وقال ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا المُصحَفُ العَتيقُ والَّذي تَخرَّقَ وصار بحيث لا يُنتَفَع به بالقراءة فيه؛ فإنَّه يُدفَن في مكانٍ يُصَانُ فيه، وقال الإمامُ العيني: «قال أصحابُنا الحنفيَّةُ إنَّ المُصحَفَ إذا بَلِيَ بحيث لا يُنتَفَعُ به يُدفَنُ في مكانٍ طاهرٍ بعيد عن وَطْءِ النَّاس»[47]، وقال الشَّيخُ الفوزان: «نعم، إذا درس المصحفُ وتمزَّقَ وخَشِيَ عليه من الامتهان أصبح في حالة لا يمكن الانتفاعُ به والقراءةُ فيه فلا بأسَ أن يُحرَق أو يدفن في أرض طاهرة؛ لأنَّ كلاًّ من الأمرَيْن فَعَلَه الصَّحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فقد دَفَنُوا المصاحف، وكذلك حرقوا المصاحفَ لمَّا جمعوا النَّاسَ على مصحف واحد، وهو مصحف عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وحرقوا ما عداه من بقيَّة المصاحف، فالمصحف إذا كان في حالة لا يمكن الانتفاعُ به لتَمزُّقه؛ فإنَّه إمَّا أن يُدفَنَ في مكانٍ طاهرٍ وإمَّا أن يُحرَق»[48].

وتقدير انتفاء الفائدة المرجوَّة من المصاحف القديمة البالية ليس لجميع النَّاس؛ لأنَّ المنفعةَ ليست قاصرةً على القراءة فقط.

5. أن لا يكون ملكًا للغير أو ملكًا وقفيًّا، وهذا الَّذي أشار إليه الشَّيخُ محمَّد علي فركوس بقوله: «أمَّا إنْ كان ملْكًا لغيره أو ملْكًا وقفيًّا: فإنَّه لا يجوز له التَّصرُّفُ في مِلْك غيره إلاَّ بإذنه؛ لقوله ﷺ: «لاَ يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلاَّ بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ»، وقوله ﷺ: «كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ»، ويكون التَّصرُّفُ بالإتلاف في مال الوقف بإذنِ ناظرِ الوقف أو مَنْ يقوم مَقامَه»[49].



(42) «الشرح الكبير» (4/ 103).
(43) «مجموع الفتاوى» ابن تيمية (12/ 599).
(44) «المعيار المعرب» الونشريسي (1/ 29، 30).
(45) «فتاوى اللجنة الدائمة» (4/ 139).
(46) «حاشية ابن عابدين» (1/ 177).
(47) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (13/ 537).
(48) «مجموع فتاوى الشيخ صالح الفوزان» (1/ 127).
(49) «فتاوى اللجنة الدائمة» (5/ 453).

المطلب الرَّابع:
أسباب إتلاف المصاحف والأجزاء القرآنيَّة

إنَّ المُتتبِّعَ لكلام العلماء في مسألة إتلاف المصحف الشَّريف يَلحَظُ حِرصَهم الشَّديدَ على حُرمَته وقدسيَّته؛ لذا يقف على تنصيصهم على الأسباب المعتبرة شرعًا لجواز إتلافه؛ ومنها:

أوَّلاً: خشية الاختلاف والتَّفرُّق.

وهذا من أظهر الأسباب الحاملة على إتلاف المصاحف والأجزاء القرآنيَّة عند أوَّل فعلٍ في تاريخ هذه الأمَّة دالٍّ على مشروعيَّة الإتلاف بالحرق أو الغسل أو الدَّفن أو المَحو، قال ابنُ العربي رَحِمَهُ اللهُ عن جمع القرآن وإحراق بقيَّة المصاحف: «وأمَّا جمع القرآن، فتلك حسنَتُه العظمى (أي عثمان)، وخصلته الكبرى، وإن كان وجدها كاملةً، لكنَّه أظهره وردَّ النَّاسَ إليها، وحسم مادَّةَ الخلاف فيها»[50].

وكذلك فعل مروان بمصحف حفصة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بعد موتها، قال السَّخاوي: «فلمَّا فرغ عثمان من أمر المصاحف حرق ما سواها، وردَّ تلك المصاحف الأولى إلى حفصة فكانت عندها، فلما وَلِيَ مروان المدينةَ طلبها ليحرقها فلم تُجِبْه حفصةُ إلى ذلك ولم تَبعثْ بها إليه، فَلَمَّا ماتت حضر مروان في جنازتها وطلب الصُّحُفَ مِنْ أخيها عبد الله بن عمر وعزم عليه في أمرها، فَسَيَّرَها إليه عند انصرافه فحرقها خشيةَ أن تَظهَرَ فيعود النَّاس على الاختلاف»[51].

(50) «العواصم من القواصم» (ص80).
(51) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» علي القاري (4/ 1519).

ثانيًا: وقوع الغلط في المصاحف:

سواء كان هذا الغلط مُتعمَّدًا أو غيرَ مُتعَمَّد، وإن كان الأوَّل من قبيل الأفعال الكفريَّة الَّتي حكى فيها القاضي عياض إجماعَ أهل العلم، وأمَّا الثَّاني وهو ما كان نتيجةَ سهو، وقد صرَّحَ العلماءُ بعدم تأثيم صاحبه، كما قال العزُّ بنُ عبد السَّلام رَحِمَهُ اللهُ: «لا يجوز لمن لا يَعرفُ ضبطَ القرآن أن يَضبطَه، لِمَا في ذلك من تضليل الجُهَّال، وإذا كان هذا عالمًا فبدر منه ما لا شعور له به لم يَأثَمْ؛ إذ لا يخلو من مثل هذا أحدٌ إلاَّ المُتبَحِّرون في العربيَّة، والأولى به أن يتفقَّدَ ما كتَبَه ليُصلحَ ما عساه يتَّفقُ منه من لحن أو اختلال»[52].

ومن نماذج الغلط الواقع في المصاحف:

أ. الغلط في كتابة الكلمات أو الآيات.

ب. الغلط في ترتيب الآيات أو السُّوَر.

جـ. سقوط بعض أجزاء المصحف.

د. النَّقص في المُصحَف.

ثالثًا: إذا تنجَّسَتْ وتعذَّر تطهيرُها.

اتَّفق العلماءُ على وجوب تطهير المصحف الشَّريف إذا تنجَّس، وأمكن تطهيرُه؛ لأنَّ بقاءَه بالنَّجاسة استدامةٌ لسبب امتهانه، كما أنَّ تطهيرَه صيانةٌ له، ومراعاةٌ لحُرمَته، ولو أدَّى ذلك لتَلَفه بالكلِّيَّة سواءٌ بغسله، أو دفنه، أو حرقه، قال الهيتمي رَحِمَهُ اللهُ: «وأفتى بعضُهم في مصحف تنجَّسَ بغير مَعْفُوٍّ عنه بوجوب غسله وإن أدَّى إلى تلفه»[53].

(52) «فتاوى العز بن عبد السلام» (ص262).
(53) «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» (1/ 220).

المطلب الخامس:
القائم على إتلاف المصاحف والأجزاء القرآنية

من المُتقرِّر أنَّ إتلافَ المصاحف ليس متروكًا لعامَّة النَّاس؛ لعظم الأمر، وحاجة القائم به لفقه أحكام إتلاف المصحف الشَّريف، **فأرى أن يُفرَّقَ بين حالتين:**

الحال الأولى: إذا كانت المصاحف كثيرةً

فالإتلاف لوليِّ الأمر، و أهل العلم، قال القرطبي: «جائز للإمام تحريقُ الصُّحف الَّتي فيها القرآنُ إذا أدَّاه الاجتهادُ إلى ذلك»[54].

وهذا يدلُّ عليه صنيعُ عثمان بن عفَّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حيث لَقيَ الاستحسانَ من الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ كما تقدَّم.

الحال الثَّانية: إذا كان مصحفًا خاصًّا.

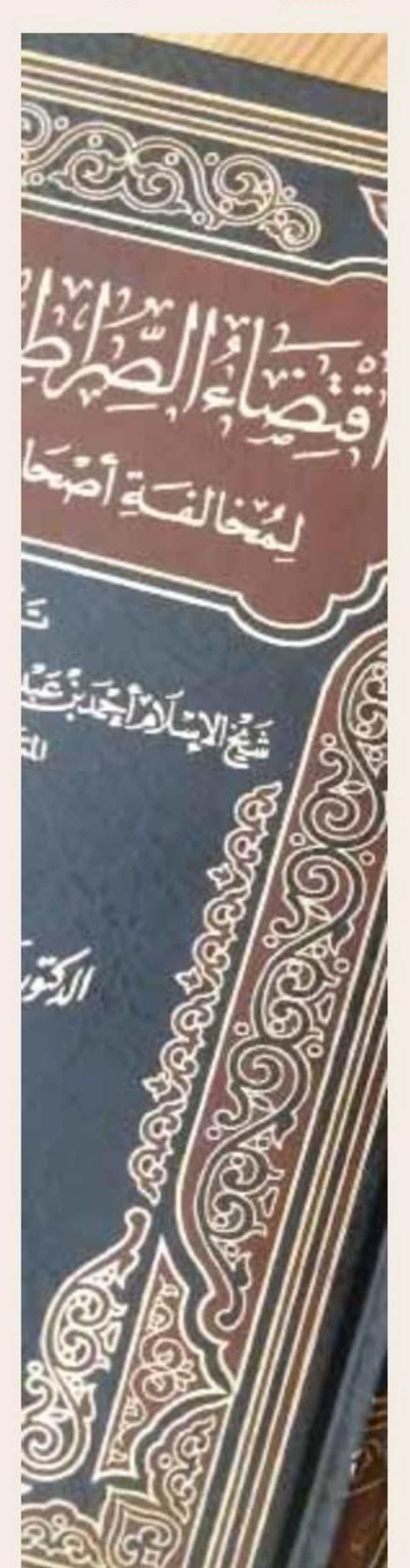
ففي هذه الحال لدينا احتمالان:

الاحتمال الأوَّل: أن يكون الشَّخصُ عارفًا بأحكام الإتلاف، وشروطه، وطُرقه، وما يتعلَّقُ به، فله أن يفعلَ ذلك، فقد ذكر الإمامُ أحمد أنَّ أبا الجوزاء بلي له مصحفٌ فحفر له في مسجده فدفنه[55].

الاحتمال الثَّاني: أن يكون الشَّخصُ جاهلاً لأحكام الإتلاف وشروطه وطرقه؛ فهذا تتعيَّن فيه الحرمة؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الإتلاف، وإن كان الأَوْلَى أن يُعطَى للجهات المسؤولة في الحالتَيْن؛ غلقًا لباب الفتنة، وباب التَّجرُّؤ على قدسيَّة المصحف الشَّريف.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمَّد وآله وصحبه.

(54) «الجامع لأحكام القرآن» (1/ 55).
(55) «كتاب الفروع» (1/ 194).



شيخ الإسلام ابن تيمية

بين علماء الجزائر وبوروبي

توفيق عمروني

إنَّ شيخَ الإسـلام أبـا العبَّاس تقيَّ الدِّين أحمد ابنَ تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ (728هـ) أحد عُلماء الأمَّـة الكبَار، وأحد مفاخر المسلمين العظام، شهد بفضله وتبحُّره في العلم القاصي والـدَّاني، والموافقُ والمخالفُ؛ كما شهد بسَعَة علمه وفرط ذكائه كثيرٌ مـن مُنصفي الغَرب من غير المسلمين، واعتَنَوا بمُصنَّفاته الَّتي أبهَرَتْهُم، وعدُّوه من أذكياء العالَم، ونوابغ الإسلام.

قال الذَّهبي في «المُعجم المُختَصّ» (ص25): «فوالله ما قابلَتْ عيني مثلَه، ولا رأى هُو مثلَ نفسه، وكانَ إمامًا مُتبحِّرًا في علوم الدِّيانة صحيحَ الذِّهن، سَريعَ الإدراك، سيَّالَ الفَهْم، كثيرَ المحاسن، موصوفًا بفَرط الشَّجاعَة والكرم، فارغًا عن الشَّهوات؛ المأكل، والملبَس، والجمَاع، لا لـذَّةَ لـه في غير نَشْر العِلم وتدوينـه والعَمل بمُقتَضاه».

وعاش ابنُ تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ ناصرًا للسُّنَّة، وقامعًا للبدعة، فأحبَّه كلُّ مسلم سُنِّي سليم الفطرة، وعاداه كلُّ مبتَدع وصاحب هـوىً؛ ولَقَد صَدَق بهاءُ الدِّين السُّبْكي الشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ في قوله: «والله يَا فُلان؛ مَا يُبغضُ ابنَ تَيْميَّة إلاَّ جَاهلٌ أو صَاحبُ هـوًى؛ فالجـاهـلُ لا يـدْري مَـا يَقُـول، وصَاحبُ الهوى يصُدُّه هـوَاهُ عَن الحقِّ بعد مَعْرفَته به»[1].

ولَمَّا كانَ (بوروبي) متعصِّبًا لطريقَة المتَصوِّفة، وعقيدة الأشعريَّة المفوِّضَة، راحَ يطعنُ في شيخ الإسلام ابن تيميَّة، ويصفُه بأوصاف بذيئَة، ويُصدر في حقِّه أحكامًا جائـرةً، تـدلُّ على بُغض شديد وحقـد دفـين، كما هـو حـالُ أهـل البدَع والأهواء الَّذين أحرقَتْهُم شُهُب الحقِّ الَّتي كانَ يرمي بهَا هذا الإمامُ الجليلُ في وجه كلِّ مُبْطل ومُضلِّل.

ومنَ الإفـك المبين قـولُ (بـوروبـي) في كتابه «جـذور البـلاء» (ص498): «هـذه الفَوضَى الفلسفيَّة يُسمِّيها ابنُ تيميَّة ومَن قلَّدَه «عقيدةَ السَّلف»، والحقيقةُ أنَّها فلسفَتُه الَّتي جمعَها من شتَات شواذِّ أفكَار الفلاسفَة اليَهُود وغُلاة الحشويَّة والمعتَزلة والكرَّاميَّة، مزَجَ الكُلَّ وزادَ من كيسه وسوَّقَها لتُرَوَّج عند المسلمين كعقيدَة السَّلَف».

(1) «الرد الوافر» (ص24).

فهذا هُو وصفُ ابنِ تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ ومكانتُه عند (بوروبي)؛ وأمَّا العلماءُ الَّذين عاصَروا ابنَ تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ من مختَلف المذاهب فمنزلتُه عندهم كمَا قال الذَّهبي رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ كبارَهُم وأئمَّتهم خاضعُون لعلومه وفقْهه، معترفُون بشُفُوفه وذَكائه، مُقرُّون بنُدُور خَطئه»[2].

ولَمَّا لم يكن هذا المعتَدي الجاني من أهل العلم فلا يمكنُه أن يفهَمَ فهمَهُم، ولا أن يقفَ موقفَهم، ولهذا لا يصلُحُ معَه خطابُ أهل العلم؛ كأن يُناظَرَ أو يحاوَرَ أو يُناقَشَ؛ فهو لا يحمل في جعبَته سوى المهاتَرات والجهَالات، وأنواع منَ التَّشغيبات والافتراءات؛ ويظنُّ أنَّ مثلَه يمكنُ أن يُسفِّهَ شيخَ الإسلام، ويتطاولَ عليه؛ وهو في الحقيقَة لا يعدُو أن يكونَ مَثَلُه كمَثَل الَّذي يبصقُ على الشَّمس فيرتدُّ عليه بُصاقُه ليُلطِّخَ وجهَه؛ ولله درُّ من قال:

ولا تتطـاولْ إنْ تطَـاوَلَ أحمَـقٌ

فرأسُ حمَاقات الرِّجَال التَّطاوُلُ

ومن المعلوم أنَّ الإعراضَ عن الحمقَى والجُهلاء من صفَات العُقلاء؛ إذ ليسَ كلُّ كلام يستَوجبُ الرَّد، ولا كلُّ بارقَة سَحَاب يعقُبُها رعد؛ لذا كانَ أنفعَ ردٍّ عليه هو أن أكتَفي بنَقل كلمات مُضيئَة لبَعض عُلمَاء الجزَائر تُبيِّنُ بوضُوح موقفَهم من الإمام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ ومنزلتَه عندهم؛ ليجدَ القارئُ الكريمُ أنَّ موقفَهم على نقيض موقف هذا المدَّعي الَّذي يحذِّرُ من ابن تيميَّة ويُنفِّر منه ويدعو النَّاسَ إلى عدم قراءة كُتُبه، ثمَّ للعاقل أن يُقارنَ بينَ كلام العُلماء النَّاصحين، وبين كلام هذا المفتَري، ولينظُرْ أيُّ القَولَيْن أَصدَقُ! وأيُّ الحُكمَيْن أعدَل!

(2) «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر (1/ 176).

وإنَّ تصديقَه يعني أنَّ علماءَ جمعيَّة العلماء المسلمين الجزائريِّين ضلُّوا حينَ تأثَّروا بابن تيميَّة ومنهجه وعقيدته تأثُّرًا ظاهرًا باديًا للعيَان؛ واهتَدى (بوروبي) في آخر الزَّمان ونجا من بدَع ابن تيميَّة الحَشوي وفلسَفَته،... فاشهدوا يا عقلاء؛ واسمَعوا... إنَّه العَجبُ العُجابُ!!

وإليكَ مواقف بعض عُلماء الجزائر الأعلام من ابن تيميَّةَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

موقفُ ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ من ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ

1. قال: «وقَد أوْصَل الجهلُ بكتَاب الله بعضَ أدعيَاء العلم إلى أن جعَلُوا الدَّعوةَ إلى توحيد الله، ونَبْذ ضُرُوب الشِّرك طريقَةً خاصَّةً بابن تيميَّةَ، عَلى معنَى أنَّها بدعَةٌ حصَلَت بعدَ انعقَاد الإجمَاع! فمَن سَلَك هذه الطَّريقَةَ فقَد عرَّضَ دينَه للخَطَر! ولو نَظَرُوا في كتَاب الله وتأمَّلُوه لوَجَدُوا جُلَّ آياته دعوةً إلى التَّوحيد ونبذ الشِّرك»[3].

2. وقال في ثنايا ترجمَة الشَّيخ طاهر الجزائري رَحِمَهُ اللهُ: «وكانت للشَّيخ طرقٌ مُبتَكرَةٌ في معنى بثِّ الأفكار الَّتي تُخالف مُعتَقدَ الجمهُور يبثُّها في العقُول بدون جعجَعة ولا مُظاهَرة، ويُقرِّب منالَها منَ المُستَعدين لأخْذ النَّفس بهَا، وذلكَ بتَلقينهم أمَّهات مسائلها أثناءَ الحديث على صورة لا ينفرون منهَا ولا يخطُر لهم أنَّها بالبدع المُنكرَة؛ مثال ذلك: أنَّه أولعَ في صباه بكُتُب شيخ الإسلام ابن تيميَّة وكانت جمهرةُ الفُقهاء في عصره تكفِّر ابنَ تيميَّةَ تعصُّبًا وتقليدًا لمشايخهم،

(3) «آثار ابن باديس» (2/ 321)

فلَم يَرَ الشَّيخُ لتَحبيبهم بابن تيميَّةَ إلاَّ نَشْرَ كتُبه بينَهُم من حيثُ لا يدرُون؛ فكانَ يستَنْسخُ رسائلَه وكُتُبَه ويُرسلُها مع مَن يَبيعُها في سوق الورَّاقين بأثمان معتَدلة لتَسْقُط في أيدي بعضهم فيُطالعُونَها، وبذلكَ وصَل إلى غرَضه من نَشْر آراء شيخ الإسلام الَّتي هي لُبَابُ الشَّريعَة»[4].

فابنُ باديس رَحِمَهُ اللهُ يرى أنَّ آراء شيخ الإسلام المبثوثة في كتبه هي لُبابُ الشَّريعَة، ولم يُشكِّك في شيء منها؛ وأمَّا (بوروبي) فيقول في «بلائه» (ص183): «كلُّ ما نذكره في كتابنا هذا من بدع ابن تيميَّة نقصدُ ما هُو منشورٌ من كُتُب باسمه، وما ينشرُه حَشْويَّةُ زماننا منسوبًا إليه مُقرِّين لهُ معتَقدين ما فيه.».

فكُتُب ابن تيميَّة الَّتي يتكلَّم عنها ابن باديس والمنشورة في زمانه هي نفسُها الَّتي يتكلَّمُ عنها هذَا المفتَري؛ فهل كان ابنُ باديس حَشْويًّا؟!

موقف الإبراهيمي رَحِمَهُ اللهُ من ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ

1. قال عند تعريفه بالأستاذ عُمَر ابن البسكري: «الشَّيخُ عُمَر بن البسكري داعيةٌ جهيرُ الصَّوت بالإصلاح، كاتبٌ متينُ القَلم في الدِّينيَّات، سديدُ الرَّأي فيها، قويُّ الحجَّة في مباحثها، كسَبَه ذلكَ قيامُه على كُتُب الفُحُول من فُقَهاء السُّنَّة أمثال ابن تيميَّةَ وابن القَيِّم والشَّوكَاني، وهي كُتُبٌ تُربِّي مَلَكَة البيَان كَما تُربِّي مَلَكةَ البُرهان»[5].

2. وقال: «.. وأحمد بنُ تيميَّة رَأى أنَّ ضَلالَ العقَائد، واستفْحَالَ البدَع، وتسَلُّطَ المبتَدعين على عقُول العامَّة قَد طغَت

(4) «آثار ابن باديس» (4/ 156. 157)

(5) «آثار الإبراهيمي» (1/ 367)



بحارُها، فوقَف منهم طُولَ عُمره موقفَ الخصْم اللَّدُودِ حتَّى خضَّد شكوتَهم وفَلَّ شُبَاتَهم»[6].

3. وقال في كلامه على عوامل نشوء الحركة الإصلاحيَّة في الجزائر: «ويُضافُ إلى هذا العامل قراءةُ «المنار» على قلَّة قُرَّائه في ذلك العَهْد، واطِّلاع بعض النَّاس على كُتُب المُصْلحين القيِّمة، ككُتُب ابن تيميَّة وابن القيِّم والشَّوكَاني. فهذا عاملٌ له أثَرُه في التَّمهيد للدَّعوة الإصلاحيَّة»[7].

فلو كان في علم ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ شيءٌ منَ الانحراف، أو في كُتبه شيءٌ منَ التَّبديل والتَّزوير، أكانَ يخفى على مثل هؤلاء؟!

ثمَّ يأتي (بوروبي) ليقول للنَّاس: لا تقرؤُوا في كُتُب شيخ الاسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ويزعُم دون حياءٍ أو خجلٍ أنَّ ابنَ تيميَّةَ تابَ ورجع عن عقيدتِه السَّلفيَّة؛ فيقول في كتابه «جذور البلاء» (ص179): «ولكنَّ أتباعَه ينشرون له اليوم كتُبًا ومقَالات تابَ منها، وعقيدةً رجَع عنها،... ويُنفقُون الملايين لنشر كُتب لا أحَدَ يعلمُ صحَّةَ نسبَتها له، وهل تابَ منها أم لا، وهل ألَّفها قبل توبته أم بعدَها، بل لا سندَ لها يتَّصل به، وبعضُ كتُبه طبعُوها وأحرقُوا أصولَها المخطوطَة، حتَّى لا يتحقَّقَ أحدٌ من صحَّتها، وبعضُها اقتَطَعُوها من مجموعة مؤلَّفات وشكَّلوا منها كتابًا جديدًا لم يسمع به ابنُ تيميَّة نفسُه؛ ويهدفُ حشويةُ العَصر إلى فرضِ زعامتِه على العالم الإسلامي بأسره لأهداف سياسيَّة استعماريَّة خالصَة»

فأيُّ إفكٍ أعظَمُ من هذه الفِرَى القَبيحة والكذبات الشَّنيعة، كلامٌ بعيدٌ كلَّ البُعد عن التَّحقيق العلمي ومناهج البحث؛ فكُتُب ابن تيميَّة لها أزيَد من قَرن وهي تُطبع وتُنشَر وتُوزَّع في العالم كلِّه ولم نجد عالمًا من علماء المسلمين زعمَ هذه المزاعم أو ادَّعى هذه الدَّعاوى؛ نعَم تتفاوتُ درجَاتُ تحقيقها، لكنَّ أغلبَها محقَّقٌ تحقيقًا علميًّا دقيقًا، يكفي أن ترجع إلى مقدِّمة التَّحقيق لكلِّ كتاب من هذه الكُتب لتَعرفَ أنَّه لا يخلو واحدٌ منها من فصل بعُنوان إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، ويذكُر المحقِّقُ تحتَه حشدًا من الأدلَّة المختلفَة؛ لإثبات صحَّة نسبته إلى شيخ الإسلام ابن تيميَّة؛ ثمَّ إنَّه لا يمكنُ أن يقالَ عن الكتَاب أنَّه محقَّقٌ إلاَّ إذَا اعتُمد في إخراجه على نسخةٍ خطِّيَّةٍ أصليَّةٍ أو أكثر.

وقد فرحَ العلماءُ بظُهور مؤلَّفات ابن تيميَّة مطبوعةً منذ بداية القَرن الماضي، وقبلَه بقَليل؛ فقَرؤُوها ونقَلُوا منها، وأوصَوا بالاستفَادة منها؛ فالتَّشكيكُ في نسبة هذه الكتب إلى شيخ الإسلام ضربٌ منَ الجهل الَّذي لا يصدُر إلاَّ ممَّن لا علاقةَ له بكُتُب العلم ولا خبرةَ له بمناهج تحقيق التُّراث؛ وحتَّى الكُتب الَّتي قام على طباعتها فرج الله الكردي البهائي الَّذي زعَم هذا الزَّاعمُ الجاني أنَّه طبعها بإيعازٍ من المحفل الماسُوني؛ فقد أطبقَ العُلماء على صحَّة تلكَ الكُتب؛ بعد أن تتبَّعوها ونخَلوها فلم يجدُوا فيها تزويرًا ولا تحريفًا؛ لأنَّ صاحبَ هذه المطبعة كان تاجرًا بالدَّرجة الأولى، فلمَ التَّلبيسُ والتَّدليسُ على النَّاس أيُّها الزَّاعم للنُّصح!![8].

ثمَّ أيُعقَل ألا يَنتَبهَ ابنُ باديس والإبراهيمي لأمرٍ كهذا، مع علمهمَا الواسع واطِّلاعهما الكَبير، وقَد عرفتَ أيُّها القارئ الكريم رأيهما في كتب ابن تيميَّة، وما يعتقدانه فيها وفي ابن تيميَّة نفسه ومدحَهما له وثناءَهمَا عليه؛ «وناهيكَ بهَذَيْن ثَنَاءً على هذا، وهُمَا هُمَا»[9].

فهُما على نقيض ما يزعمُه (بوروبي) تمامًا؛ فانظُرْ مَن يُريدُ أن يُناطح هذَا المسكينُ!!! فهَل يُمكنُ أن يُصدِّقَهُ عاقلٌ يا تُرى؟!

ثمَّ يتجرَّأ على السَّلفيِّين في «بلائه» (ص148) ويقول عنهم: «وقد استعْصَى عليهم ابنُ باديس، وعوَضَ أن يهتَدُوا بعلمه ونُوره وفكره، ويترَبَّوا على يَده، منَعَهُم التَّعنُّت والصَّلافَة، عمِلُوا على جرِّ ابنِ باديس للفكر الحَشوي، ووقَفُوا عاجزين وهيَ كرامَةٌ له رضيَ اللهُ عنه».

وأقول: ها هُو علمُ ابنِ باديس في ابن تيميَّة الَّذي وجدنَاه، قَد أرَيْنَاكَه،

(6) «آثار الإبراهيمي» (5/ 195)

(7) «آثار الإبراهيمي» (1/ 181)

(8) والا فليطعن في جميع ما طبعه فرج الله؛ وقد طبع جملةً من كتب ابن عربي والرازي وغيرهما.

(9) قاله ابن كثير في «البداية والنهاية» (17/ 591) عن ابن تيميَّة والمزِّي لمَّا أثنيَا على أحد العُلماء.

فأرنَا أنتَ أينَ وجدتَّ ابنَ باديس يُوافقُكَ على هذَا الهذَيان والبُهتَان!! وإنَّنا نقطعُ جازمين أنَّـك أنـتَ الَّـذي لم يهتَدِ بعلمِ ابن باديس ونُوره وفكره؛ لأنَّكَ لستَ على مَشرَبه ولا على منهَجه؛ فأنتَ على طريقَة مَن حاربَهُم ابنُ باديس في زمانه وهُم أصحاب الطُّرق الصُّوفيَّة المنحَرفين؛ فاربَأْ بنفسك؛ ودَع التَّلبيسَ ...

موقف الشَّيخ مبارك الميلي رَحِمَهُ اللهُ[10] من ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

قـال رَحِمَهُ اللهُ في «رسـالـة الـشِّـرك ومظاهره» (ص97):

«وأمَّـا ابنُ تيميَّة، فلَم يبتَدعْ ضلالةً، وإنَّما أحيَا السُّنَّةَ، ودعَا إلى الهُدى، واجتَهد في النُّصح، وليسَت الدَّعوةُ إلى التَّوحيد بمذهَب خاصٍّ، ولكنَّه دينُ الله العامُّ».

وأمَّا (بوروبي)؛ فيقول عن ابن تيميَّة في كتابه (ص172) تحت عنوان: ابن تيمية الحرَّاني... فيلسوف الحشويَّة بلا منازع: «أكثر الحشويَّة تأليفًا وأخطرُهُم بدعةً، ورث الحشْوَ عن أسلافه منَ الحنَابلة...، وكانَ له الفَضلُ في عقلَنَة الحشو بعد اشتغَاله بالفَلسَفَة، فجمَع بين بدع الحشوية وبدع الفلاسفَة...»[11].

ويقـول عنـه في (ص498) تحت عنـوان: بدعة تيميَّةٌ خالصةٌ: «هذه العقيدة في كلام الله تعالى بدعةٌ خالصةٌ من اختراع ابن تيميَّة لم يسبقْه إليها أحد...» إلى آخر هُرائه.

فانظُرْ أيُّها القَارئُ اللَّبيبُ كيفَ يرى العلاَّمةُ المباركُ الميلي ابنَ تيميَّة، وكيفَ يراه (بوروبي)، ولك أن تحكُمَ!!

موقف الشَّيخ أبي يعلى الزَّواوي رَحِمَهُ اللهُ[12] من ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ:

1. قـال رَحِمَهُ اللهُ في مقال له بعنوان: «الوهَّابيُّون سُنِّيُّون (ليسوا بمعتزلة كما يقولون هُنا عندنا بالجزائر): «إنَّ عبدَ الوهَّاب حنبليٌّ، وإنَّما هو عالمٌ إصلاحيٌّ، وأتباعُه السُّلطان ابن سعود ورعيَّتُه وإمارتُه النَّجديَّة إصلاحيُّون سلفيُّون سنيُّون حقيقيُّون على مذهب أحمَد الإمام، وعلى طريقة الإمام تقيِّ الدِّين ابن تيميَّة في الإصلاح والعنايَة التَّامَّة بالسُّنَّة، وابن تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ مشهورٌ كثيرًا عند الإصلاحيِّين من أهل العصر عمومًا».

2. وقال رَحِمَهُ اللهُ في المقال نفسه: «والَّذي ظهر لنا أنَّ الخلافَ والنِّزاعَ القائمَيْن بين ابن تيميَّة وبين خصومه العُلماء والقُضاة السُّبكيِّين في القضيَّة أنَّ هؤلاء كانوا مع الحكومة فغلبوه بالحكومة وقهروه بها، فزُجَّ في السِّجن ومات فيه، وما أشبهَه عندي بالعالم الإيطاليِّ القائل بدوران الأرض، فسَجنوه وقتلوه، تشبيهًا على طريق المشاكلة، ولم يُغلَب ابنُ تيميَّة بالحجَّة، فلذلك جدَّد أتباعُه الكَرَّة فانتَصَرُوا، فإن لم ينتَصروا كادوا، ولله في خلقه شؤونٌ يُبديها ولا يَبتديها، ويأبى اللهُ إلاَّ أن يُتمَّ نورَه.

ولنُورد الآنَ جملةً صغيرةً برهانًا على أنَّ تقيَّ الدِّين شيخ الإسلام ابن تيميَّة سُنِّيٌّ سلفيٌّ محضٌ، وأنَّه بسبب ذلك أوذي في الله، ولأنَّه فضَّل مالكًا وأصحابَ المدينة من التَّابعين في الحديث والعمل على الحنفيَّة القائلين بالرَّأي والقياس، وكانت الحكومة وعلماؤها القضاة السُّبكيُّون حنفيَّةً[13]، فكَبُرَ في صدورهم ما اختار ابنُ تيميَّة ورجَّحه بأدلَّة»[14].

فانظُرْ وتأمَّلْ أيُّها القَارئُ الحبيبُ ـ، وقارن بينَ وصف هؤلاء العُلماء الأعلام الجزائريِّين لابن تيميَّة، وبينَ وصف (بوروبي) له، وسجِّل عليه حقدَه وتعصُّبَه المقيت على رجُل من عظماء الإسلام، ومِن كبار المصلحين في تاريخ الأنام.

ثُمَّ يخرج في وسائل الإعلام يتباكى ويصرخ أنَّ السَّلفيِّين يطلبون من الشَّعب الجزائري أن يخرج من عقيدته وينتقل إلى عقيدة أخرى؛ ولسنا ندري من أين يأتي بمثل هذا الهُراء؛ فها قد سقنا للقارئ الكريم كلامَ صفوة علماء الجزائر الَّذين لا يمكنُ لأحد أن يُنكر مرتبتهم في العلم، أو يطعنَ في جزائريَّتهم،

---

(10) قَال عنه الشَّيخ أبو يعلَى الزَّواوي في «البصائر» العدد (91): «..الأستاذ مؤرِّخ الجزائر الشَّيخ مبارك الميلي الَّذي لو كُنْتُ منَ الدَّائنين بالحلول لقلتُ: إنَّ شيخ الإسلام ابن تيميَّة قد حلَّ فيه!ولكن أدينُ أنَّ الله تعالى لا يحتاجُ إلى روح ابن تيميَّة ليجعلها في دماغ الميلي، ولا أن يغرسَها في قلبه، بل يخلقُ ما يشَاء»؛ فانظر مدى تأثُّرهم بابن تيميَّة !!

(11) قال محمَّد بهجة البَيطار في كتابه «الكوثري وتعليقاته»: «وتلقيب شيخ الإسلام بالحشوي من الحشو الَّذي لم يقَع له نظير، ومن التَّقليد المميت للعَقل والشُّعور، بل منَ التَّعصُّب الشَّنيع الَّذي لا يرضَاه لنفسه إلاَّ ورثة اليَهود البُهت، فإنَّ هذَا الإمام جمعَ في كتَابه بين العَقل والنَّقل جمعًا كمَّ فيه أفواهَ جميع أهل الابتداع والأهواء، وهذا الخوض بالباطل لا يضرُّ شيخَ الإسلام ولا يزيدُ مُريديه إلاَّ بصيرةً في دينهم ورسوخًا، ويأبَى الله للحقِّ إلاَّ أن يظهَر، وللباطل إلاَّ أن يذلَّ ويُقهَر، وها هيَ ذي كتُب شيخ الإسلام تُطبع وتُنشر، وتَطردُ بنوْرها ظلامَ الشُّكوك والأوهَام ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾» «التنكيل» (1/ 87).

(12) يقول الشيخ العقبي رَحِمَهُ اللهُ عن أبي يعلى في العدد (95) من «الشهاب»: «كتب كتابات كثيرة؛ ولم يظهر للقرَّاء بها عيبٌ سوى انتقاده الذي وجَّهه إلى كبار العلماء المتقدِّمين..»؛ لكن لم يُنقَل عنه أنَّه عاب على شيخ الإسلام ابن تيمية شيئًا.

(13) كذا قال، والمعلوم أنَّ السُّبكيِّين شافعيَّةُ المذهب.

(14) «الشِّهاب» العدد (98)، وانظر: «الشهاب» (2/ 1090. 1096) دار الغرب الإسلامي.

ومن موقفهم من ابن تيميَّة، فهؤلاء يمثِّلون بحقٍّ المرجعيَّةَ الدِّينيَّةَ للجزائر؛ والنَّتيجة يا (بوروبي) أنَّكَ أنتَ مَن يُخالف عقيدةَ الجزائريِّين الموافقةَ للشَّرع والعَقل والفطرة؛ وتُريد منهُم أن يعتَنقوا عقيدتَك الفاسدةَ وتصوُّراتك الباطلَة؛ فأفِقْ من رقدتك، وعُد إلى رُشدك، وتُبْ إلى ربِّك، واعلَمْ أنَّ الجزائريِّين ليسُوا سُذَّجًا كي يُصدِّقوا أكاذيبَك وضلالاتك العالقةَ برأسك، الَّتي تُريد ترويجها وتسويقها عبر وسائل الإعلام، وإيَّاك أن تظنَّ أنَّ احتفاءَ بعضِ من يُعادي السَّلفيَّة بكَ، وتبسُّمَهم في وجهك، هو تصديقٌ لك أو ثقتهم بكَ أو اعترافهم بكفاءتكَ؛ فأنتَ دون ذلك بمَفاوز، والحقيقَة أنَّهم وجدوا فيكَ شخصًا يصلُحُ للإثارة الإعلاميَّة بالتَّشغيب والتَّهويل والتَّهريج ليُواجهُوا بكَ السَّلفيِّين، لمَّا عجزُوا عن مواجهتهم بالعلم والحجَّة والبُرهان؛ وإلاَّ فكثيرٌ من أولئكَ المحيطين بكَ يُدركون في قَرارة أنفُسهم أنَّك لستَ الرَّجُلَ المناسب، لكنَّهم يُؤازرونك من باب العصبيَّة العمياء، وعلى نمط قَول ذاكَ الجاهلي لمسيلمَة الكذَّاب: «أشهدُ أنَّك كذَّاب، وأنَّ محمَّدًا صادقٌ، ولكنَّ كذَّابَ ربيعةَ أحبُّ إلينا من صادقِ مُضَر».

إنَّ موقفَك السَّلبي من شيخ الإسلام ابن تيميَّة يدلُّ دلالةً واضحة أنَّكَ لستَ موفَّقًا، وأنَّك من أهل الجهل والهوى، وبالضَّرورة فأنتَ لستَ أهلاً للكتابة؛ ويصدُق فيكَ قول من قال:

دع عنكَ الكتابةَ لستَ منها

ولو سوَّدْتَ وجهَك بالمدَاد

فلهذا لا تُصدِّعْ رؤوسَ الجزائريِّين مرَّةً أخرى بدعوتهم لقراءة ما سوَّدتَه في كتَابك «البلاء»؛ فالأوقاتُ أنفسُ من أن تُنفَقَ في مطالعة كلام لا تستسيغُه العُقولُ السَّويَّةُ، ولا تقبلُه الفِطَرُ السَّليمةُ، ولا يمتُّ بصلةٍ إلى مناهج العلم وقواعد الكتابة الصَّحيحة.

وجملةُ القول: أنَّ هذا الشَّخصَ لا يُعتَدُّ بنَقْله ولا بفهمه ولا بدينه؛ وما نقلنَاه من موقفه من شيخ الإسلام ابن تيميَّة يمكنُكَ أن تسحَبَه على جملة أخرى من علماء السُّنَّة وأعلام الأمَّة، الَّذين لم يسلَمُوا من طعونه وسبَابه وشتائمه، ولا يتوانى عن تسميَتهم بالحشويَّة؛ ورماهُم بثالثة الأثافي وهو أنَّهم مشبِّهةٌ ومجسِّمةٌ على عقيدة اليهود نسألُ اللهَ السَّلامةَ.، وذنبُهم الوحيد عنده أنَّهم أثبتوا لله ما أثبته لنفسه من الصِّفات، ونفَوْا عنه سبحانه ما نفاه عن نفسه؛ وأَجْرَوْا صفات الله تعالى على ظاهرِها، من غير تأويلٍ ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل؛ وهذا الموقفُ منه هو ثمرةُ جهله وتعصُّبه وهواه، ومَن كانَ جاهلا لقَدْره فهُو بقَدْر غيره أجهَل، وهذا ما جرَّأه على الكلام في شيخ الإسلام بهذا الأسلوب السَّاقط، وإلاَّ فلو كانَ على شيءٍ منَ العلم والفَهم، أو معَه شيءٌ منَ العقل والأدب لأدرَكَ أنَّ ابنَ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ أكبَر وأجلُّ من أن يتَطاول عليه شخصٌ مثلُه؛ لكن لمَّا غلب عليه الحُمقُ رضيَ لنفسه أن يقفَ هذا الموقف المُخزي الشَّنيع، وأن يكون حاملا لهذا «البلاء» الفَظيع، وقد يتوَّهم المسكينُ أو يوهمُه بعضُ شياطين الإنس أنَّ ما يقومُ به هو ضربٌ من الشَّجاعة في نُصرَة الدِّيانة وحفظ المرجعيَّة، وهو في الحقيقة يعمَلُ على نقش اسمه في سجلِّ الحماقَة وما على وزنها منَ الجهَالة والسَّفاهَة والسَّخافَة والوقَاحة والغَباوة، ورحمَ اللهُ مَن قال:

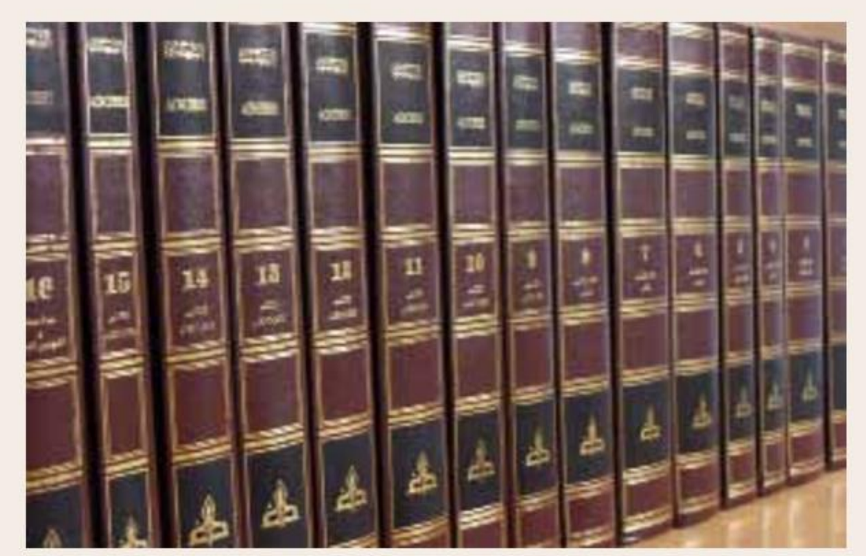
لكلِّ داء دواءٌ يُستَطبُّ به

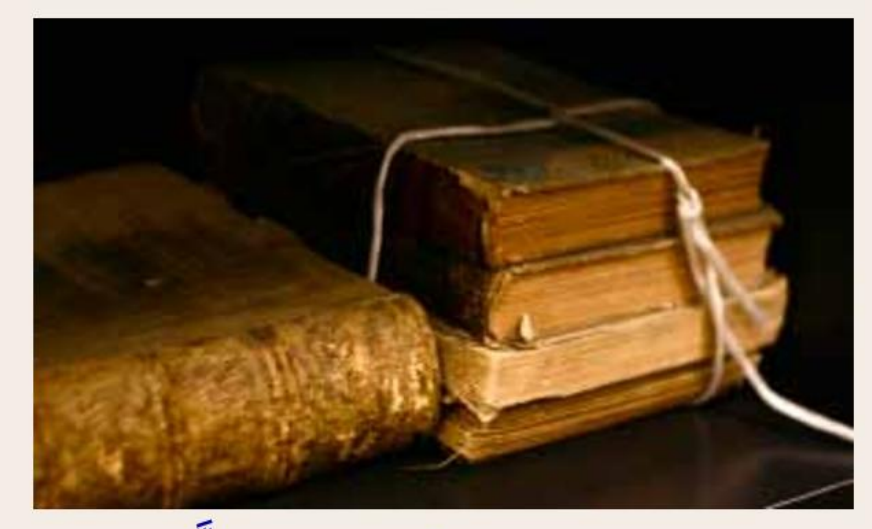
إلاَّ الحمَاقَة أعيَت مَن يُداويهَا

وأخيرًا أقول: «لو كانَ هذا الرَّجُل ممَّن يتَّقي اللهَ، ويُبالي خزيَ الدُّنيا ويومَ الحساب، لما رضيَ لنفسه هذا الموقفَ الشَّاذَّ الَّذي وقفَهُ من حمَلَة القُرآن، ودُعاة السُّنَّة وحُماتها، ولما استَباحَ لنفسه الكذبَ في التَّاريخ والتَّجنِّي على أئمَّة الدِّين، ومفَاخِر المسلمين في كلِّ العُصُور»[15].

■ ■ ■

(15) «التنكيل» للمعلمي (1/ 87)، وهو كلام العلامة محمَّد بهجَة البَيْطار رَحِمَهُ اللهُ في الكوثري، ويصلح أن يقال في (بوروبي) الَّذي استقى مغالطاته وجهالاته منه؛ فهما في الهوى سواء.





إشكالات علميَّة في التَّأريخ لحياة الإمام ابن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ

يونس بوحمادو
مرحلة الدكتوراه الجزائر

إنَّ من خير ما يُنفق فيه الوقت والجُهد، ويُستسهَل فيه النَّأي والبُعد؛ النَّظر في سِيَر الصَّالحين، والعلماءِ العاملين، ففي خبرهم القُدوة الصَّالحة، وفي التأسِّي بهم الصَّفقةُ الرَّابحة، ولعلَّ من أولئك الرِّجال؛ «ذلك الَّذي اتَّخذ العلمَ سلاحًا، وتسربل العقيدةَ وِشاحًا، فنفخَ في الأمَّة روحَ العملِ، وتقدَّم عملاقًا في ميادينِ الكفاح دون وهن أو وَجَل... الَّذي غَرَس فأكَلْنَا، والَّذي بَنى فسكنَّا، والَّذي عبَّد الطَّريق فسلكنا، والَّذي فجَّر نورَ الهُدى فاسْتَضَئْنَا، أي وربِّ، ذلك هو عبدُ الحميد بن باديس»[1].

لقد كثرتِ الكتاباتُ عن الإمام، وخاض غِمارها القاصر والهُمام؛ بين مُكثرٍ ومُختصرٍ، وبين ذامٍّ ومنتصر، فتنوَّعت الآراءُ وتمايلت، واختلفتِ الأقوالُ وتباينت، فمُزج الحقُّ بالزَّيف، وشُبِّهت العصا بالسَّيف، فاسْتَفْحَلَ الإشكال، وتُقبِّل المُحال، فكان التَّمييزُ بين الغثِّ والسَّمين لازمًا، والدَّليل بين المدَّعين قاضيًا وحاكمًا، فتُستحضرُ الشَّواهد، وتُنال الحِكمُ والفوائدُ.

□□□

وفي هذا المقال سأشيرُ إلى بعض الإشكالاتِ العلميَّة في التَّأريخ لحياة الإمام عبد الحميد ابن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ، وسأحاول مع قلَّة باعي واطِّلاعي الإجابة عن بعضها، وذلك بالاستعانة بمعطيات تاريخيَّة دقيقة، فيتعيَّن التَّرجيحُ بين الأقوال أحيانًا، والجمع بينها أحيانًا أخرى.

◎ الإشكال الأوَّل: تاريخُ التحاق الإمام ابن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ بشيخه حمدان الونيسي رَحِمَهُ اللَّهُ:

بعدَ ختم الإمام ابن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ للقرآن الكريم على يدِ شيخه محمَّد المداسي رَحِمَهُ اللَّهُ، واختياره طريق العلم والتَّحصيل؛ التحق عام (1903) بالحلقات العلميَّة لتلقِّي علوم العربيَّة والمعارفِ الشَّرعيَّة والمُتون العلميَّة، وذلك على طريقة المغاربة في تحصيلِ العلوم الإسلاميَّة، فيتفرَّغون أوَّلاً لحفظ القرآن الكريم مفردًا، ثمَّ يتَّجهون بعد ختمِ القرآن إلى العُلوم الأخرى.

هناك إجماعٌ من قبل الباحثينَ الَّذين كتبوا في سيرةِ الإمام على أنَّ ابن باديس قد انتقلَ من مرحلةِ حفظِ القرآن الكريم إلى التَّوسُّع في العلوم الشَّرعيَّة سنة (1903م)[2]، وبأنَّ شيخه في هذه المرحلة هو: حمدان الونيسي،

(1) أحمد توفيق المدني، «ردّ أديب على حملة أكاذيب» (ص182.183).

(2) «مقدِّمة الآثار»، (1/ 74)، وعبد القادر فضيل، محمَّد الصَّالح رمضان، «إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس»، (ص31)، وعبد العزيز فيلالي، «عبد الحميد بن باديس مرحلة التَّحصيل والتكوين» (ص39).

أمَّا المكان فهو جامع (سيدي)[3] محمَّد التَّجار بقسنطينة، لكنَّ إشكالاً علميًّا أو تاريخيًّا يُطرح هنا لابدَّ من سبر الأغوار للإجابة عنه، ورفع اللَّبس عن وقائعه، أو على الأقل الإشارة إليه ولفت انتباه أهل الاختصاص من المؤرِّخين والباحثين في سير العلماء والمصلحين حتَّى يُحكموا حلقات البحث والتَّنقيب، وَرَدْم أي فجوة يمكنُ أن تأخُذَ القارئَ أو الباحثَ في دُروبِ الشَّكِّ والارتياب.

لقد أشارَ المؤرِّخ الجزائري أبو القاسم سعد الله رَحِمَهُ اللهُ إلى وثائق تاريخيَّة تُفيد بأنَّ الشَّيخ حمدان الونيسي رَحِمَهُ اللهُ كان موظَّفًا لدى الاحتلال الفرنسي، وكان من المقرَّر أن يزورهُ المفتِّش الفرنسي للتَّعليم في أيِّ وقت (زيارةً تفتيشيَّة)، ويتفقَّد كلَّ صغيرةٍ وكبيرةٍ في عمله التَّعليمي، ابتداءً من البرامج والكُتب والمتون المقرَّرة، ومنهجيَّة وطريقة التَّدريس، انتهاء بعدد التَّلاميذ، وبلدانهم، وأعمارهم، وتاريخ التحاقهم، وكلِّ المعلومات الضَّروريَّة والأساسيَّة في مثل هذه الحالات؛ خاصَّة إذا استحضرنا ثلاثة عوامل أساسيَّة:

المفتِّش: فرنسا الصَّليبيَّة الَّتي كانت لا تسمح إلاَّ بالحدِّ الأدنى من العلوم الإسلاميَّة الأوَّليَّة، تُؤخذُ بلا فهم أو دراية، وهذا حتَّى تزيِّن صورتها في تقاريرها المغلوطة بخُصوص التَّعليم الإسلامي في الجزائر، والَّتي كانت تُصدرُها بين الفَينة والأخرى للعالم.

المفتَّش: رجلٌ من رجال الإصلاح الإسلامي، والَّذي كان كثيرًا ما يتجاوز الحدود الَّتي رسمتها له السُّلطات الفرنسيَّة، فكان يوقظ الغافل ويعلِّم الجاهل، وهذا ما أدَّى إلى إبعاده من التَّعليم سنة (1910)، ليُهاجرَ هو وأسرته إلى المدينة النَّبويَّة ويستقرَّ فيها إلى وفاته.

مجال التَّفتيش: التَّعليم الإسلامي، هذا الأخير كان الاحتلال الفرنسي يسعى جُهده لإفراغه من مُحتواه.

المهمُّ هنَا أنَّه «حضر له المفتِّش موتيلانسكي درسًا في النَّحو في ربيع (1905م) فأخبر أنَّ تلاميذه كانوا (17) فردًا... ولا نجد اسمَ عبد الحميد بن باديس من تلاميذ حمدان هذه السنة»[4]، وهذه الوثيقة التَّاريخيَّة تجعلنا نتساءل: أين كان ابن باديس في هذا العام؟ ولماذا لم يَرِد اسمه في قائمة تلاميذه لهذه السَّنة؟ هل كان لم يلتحق بعدُ بدروس الشَّيخ حمدان الونيسي، فتكون عندنا فجوة زمنيَّة قبليَّة (من 1903 ـ 1905)؟ أم كان قد تخرَّج فيها، وأكملَ نصيبه من تلك الحلقات، فتكون عندنا فجوة زمنيَّة بَعديَّة (من 1905 إلى 1908 أو 1910)؟ وكِلا الاحتمالين لا يزيدان الأمر إلاَّ إشكالاً وتعقيدًا.

لكن بالاستعانة بمعطيات تاريخيَّة أخرى يمكن أن نطرحَ بعض الاحتمالات القويَّة والمقبولة، فبعد سنتين من التَّقرير الأوَّل «كان تقرير شارل سان كالبر سنة (1907) أكثر دقَّة وشمولاً، وبعد أن ذكر عدد دروس الشَّيخ الأسبوعيَّة وعناوينها، سواء منها الإجباريَّة أو الاختياريَّة، ذكر أنَّ تلاميذ الشَّيخ تتراوح أعمارهم بين (18 و 32) وأنَّ أصغرهم (18سنة) هو عبد الحميد بن باديس، وهو أحد اثنين من عائلات قسنطينة... وفي السَّنة الموالية (1908) كان عدد تلاميذ الشَّيخ حمدان (32) من بينهم عبد الحميد بن باديس أيضًا، وأخبر المفتِّش أنَّ سنَّ ابن باديس (25 سنة)»[5].

فمن خلال هذه الوثائق التَّاريخيَّة المتمثِّلة في النَّصَين الأوَّل والثَّاني، وبعد التَّدقيق في المعطيات الواردة، وتقليب المصطلحات والتَّراكيب المستعملة؛ يمكن إيرادُ إجابات واحتمالات على الإشكال الوارد في النَّصِّ الأوَّل بما يلي:

1. احتفاء المؤرِّخ سعد الله رَحِمَهُ اللهُ بالتَّقرير الثَّاني من جهة المصداقيَّة، بدليل قوله عنه بأنَّه كان أكثر دقَّةً وشمولاً، ما يعني اتِّهامه للتَّقرير الأوَّل بقلَّة الدِّقَّة وعدم الشُّمول، فلم يشمل هذا التَّقرير ابن باديس لعدم إحكامه، ويؤيِّد غياب الدِّقَّة في هذه التَّقارير ما ورد في التَّقرير الثَّالث الصَّادر سنة (1908) من أنَّ سنَّ ابن باديس كان (25سنة)، وهذا غير مقبول كونه في التَّقرير الَّذي قبله فقط كان سِنُّه (18 سنة)، وبينهما سنة واحدة.

---

(3) سيدي: بكسر السِّين وتخفيف الياء؛ من الألفاظ والمصطلحات الَّتي يكثُر استعمالها من قِبَل أتباع ومريدي الطُّرق الصُّوفيَّة، خاصَّة عند ذكر أسماء شيوخهم ومن يعظمونهم، فلا ينطقون اسم من يعظِّمونه مجرَّدًا، بل يأبون إلاَّ أن يسبقوه بـ: «سيدي»، وذلك ظنًّا منهم بأنَّهم قد عظَّموه وأعطوه حقَّه من التَّقديس، ولكن خفي عليهم بأنَّ هذه الكلمة من وَهْم الألفاظ، لأنه لم يثبتُ عن العرب في هذه الكلمة التَّخفيف، قال ابن الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «أنت (سِيدي) بكسر السِّين وتخفيف الياء، في موضع: أنت سيِّدي، بفتح السِّين وتشديد الياء، ولو ثبت عن العرب التَّخفيف لكان مع الفتح، كما في مَيْت مخفَّف ميِّت، وهَيْن مخفَّف هَيِّن، لكنَّه لم يثبت فيما نعلم، مع أنَّ السيد بالتَّخفيف مع الكسر: هو الذِّئب، وربَّما سمِّي به الأسد...». «سهم الألحاظ في وهم الألفاظ» (ص61).

وانظُر: «الصِّحاح» (2/ 492)، «تاج العروس» (8/ 230)، «بدائع الفوائد» (3/ 213)، «فتح الباري» (7/ 123 ـ 411 ـ 412)، «البيان والتَّحصيل» (1/ 456)، «تيسير العزيز الحميد» (ص733).

(4) أبو القاسم سعد الله، «تاريخ الجزائر الثَّقافي»، (3/ 135).

(5) المصدر نفسه، (3/ 136 ـ 137).

2. إشارته في التَّقرير الثَّاني إلى أنَّ دروس الشَّيخ حمدان الونيسي في قسنطينة كانت على نوعين: دروسٌ إجباريَّة، وأخرى اختياريَّة، ما يُرجِّح فرضيَّة أنَّ التَّقرير الأوَّل قد شمل فقط أحد النَّوعين من الدُّروس ولم يشملهما معًا، والَّذي لم يشمله منهما هو الَّذي كان قد انتظم فيه ابن باديس، فاستثناه تقرير المفتِّش.

3. هناك احتمال كون المفتِّش في التَّقرير الأوَّل قد أخذ أسماء الحاضرين في حلقة الشَّيخ حمدان رَحِمَهُ اللَّهُ أثناء زيارته التَّفتيشيَّة، وابن باديس كان غائبًا يومها، فلم يُكتب اسمه.

4. قد يكون المفتِّش في التَّقرير الأوَّل كتبَ أسماء الطَّلبة الوافدين من خارج قسنطينة فقط، أمَّا من كانوا من أبناء المدينة فلم يكتبهم لشُهرة أُسَرِهم ومعرفتها لدى سلطات العمالة القسنطينيَّة، والدَّليل أنَّ التَّقرير الثَّاني قد أشار إلى أنَّ حلقات الشَّيخ حمدان تحوي اثنين من أبناء مدينة قسنطينة أحدهُما هو ابن باديس.

5. يمكن أن يكون ابن باديس لم يلتحق سنة (1903م) بحلقات شيخه حمدان الونيسي بجامع سيدي محمَّد النَّجَّار مباشرة، كونها كانت تُمثِّل الطَّور الثَّانوي بمفهوم عصرنا، بل «تلقَّى مبادئ العلوم العربيَّة والإسلاميَّة بجامع سيدي عبد المؤمن»[6] كمرحلة أوَّليَّة، ثمَّ انتقلَ بعد ذلك إلى حلقة الشَّيخ الونيسي بجامع سيدي محمَّد النَّجَّار سنة (1905م).

□□□

(6) عبد القادر فضيل، محمَّد الصَّالح رمضان، المصدر السَّابق، (ص33).

◎ الإشكال الثَّاني: تاريخ رحلة الإمام عبد الحميد ابن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تونس:

بعد أن أخذ الإمام ابن باديس نصيبه من قسنطينة، عقد العزمَ على الرِّحلة إلى تونس لاستكمال عدَّته العلميَّة، وهناك انتظم في عديد من المدارس الَّتي تُلقِّن مختلف علوم الشَّرع، ولعلَّ أهمَّها هو جامع الزَّيتونة في العاصمة التُّونسيَّة.

الإشكال هنا واردٌ في تحديد تاريخ رحلة وانتقال الإمام ابن باديس من قسنطينة إلى تونس، فهو الآخر مازال فيه الكثير من الغُموض والتَّجاذبات، فبعد أن استقرَّ الرَّأي على أنَّ تاريخ انطلاق رحلته كان سنة (1908م)[7]، ذهب الدُّكتور عبد العزيز فيلالي، وبعد اطِّلاعه على وثائق جديدة وخفيَّة عن حياة الإمام ابن باديس، خاصَّة دفتر شهادات الإمام الَّذي سُلِّم له في الزَّيتونة لَمَّا التحق به؛ ذهب إلى مجانبة هذا الرَّأي، ورجَّح كون «الإمام عبد الحميد ابن باديس قد سافر إلى جامع الزَّيتونة بتونس وعمره (21 سنة) وليس (19 سنة)، كما ذهب إليه الكثير من الدَّارسين وكان ذلك حسب دفتره في أواسط محرَّم من سنة (1328هـ، الموافق لـ: 27 من شهر جانفي سنة 1910م) وليس من سنة (1908) كما هو عند من كتبوا عن حياته، وهي السَّنة الَّتي أبعد فيها حمدان من التَّدريس بالجامع الكبير، والَّتي هاجر فيها أستاذه حمدان الونيسي إلى المدينة»[8].

(7) مقدِّمة الآثار (1/ 75)، وخير الدِّين شترة، «الطلبة الجزائريُّون بجامع الزَّيتونة» (1900 ـ 1956م)، (3/ 11)، و أبو القاسم سعد الله، المصدر السَّابق (4/ 491)، وعبد القادر فضيل، محمَّد الصَّالح رمضان، المصدر السَّابق (ص33).

(8) عبد العزيز فيلالي، «عبد الحميد بن باديس مرحلة التَّحصيل والتَّكوين» (ص45)، «ووثائق جديدة عن جوانب خفيَّة في حياة ابن باديس الدِّراسية» (ص21).

وقد دَرَس الإمام في الزَّيتونة على مرحلتين اثنتين هما:

المرحلة الأولى: مرحلة التَّطويع: هذه المرحلة الَّتي كانت قد حُدِّدت فترة الحصول فيها على شهادة التَّطويع بـ: (07 سنوات)، لكنَّ الإمام ابن باديس لَمَّا امتُحن في الزَّيتونة امتحانًا أوَّليًّا لتوجيهه إلى الصفِّ الَّذي يتناسبُ مع مستواه العلمي؛ ظهر منه النُّبوغ والتفوُّق والزَّاد العلمي الجيِّد، الأمر الَّذي أقنع ممتحِنيه فسمحوا له بالالتحاق بجامع الزَّيتونة والانتظام في الصَّفِّ ما قبل الأخير للحصول على شهادة التَّطويع، عِوَضَ الالتحاق بالصَّفِّ الأوَّل.

المرحلة الثَّانية: مرحلة الكمالات العلميَّة: ففي العُرف العلمي لجامع الزَّيتونة أنَّ المتفوِّقين ممَّن حازوا شهادة التَّطويع يضيفون مرحلة أخرى إلى مسارهم العلمي سمَّاها التَّنظيم الزَّيتوني بـ: «الكمالات العلميَّة»، وذلك بأن يُدرِّس ويَدرُس الطَّالب لسنة أخرى في الزَّيتونة، والإمام ابن باديس زادَ سنةً أخرى للانتفاع والاستزادة.

«وبالتَّالي يكون قد أنجز مقرَّره الدِّراسي لهذه الفترة في مدَّة لا تزيد عن سنة ونصف فقط... وانتقل إلى الاستزادة من مرحلة أخرى سمَّاها النَّص الوزاري (بالكمالات العلميَّة)... وبذلك يصبح مجموع السَّنوات الَّتي قضاها الإمام في الزَّيتونة في تونس المحروسة نحو ثلاث سنوات ونصف، أي من جانفي (1910 إلى شهر جويلية 1913م)»[9].

ويؤيِّد المدَّة المذكورة بالتَّقريب في هذا النَّصِّ ما ذكره الإمام ابن باديس

(9) عبد العزيز فيلالي، المصدرين السَّابقين على التَّوالي (ص62)، (ص33).

عن نفسه حين قال: «ما كنتُ لأنسى أربع سنوات قضيتها بالزَّيتونة، شطرها متعلِّمًا وشطرها متعلما ومعلِّمًا»[10]، فمن خلال هذا النَّصِّ المختصر يبيِّن لنا الإمام ابن باديس بأنَّ مُجمل ما قضاه في الزَّيتونة أربع سنوات، أمَّا على سبيل التَّفصيل فإنَّ هذه السَّنوات الأربع يمكن تقسيمها على شطرين، كلٌّ منهما استغرقَ سنتين من الزَّمن، وهما:

الشَّطر الأوَّل، متعلِّما: لقد قضى الشَّطر الأوَّل من السَّنوات الأربع متعلِّما، أي سنتي التَّطويع، وهذا بالتَّقريب، وإلاَّ فقد سبق تحديدها بدقَّة في النُّصوص السَّابقة بسنة ونصف، وذلك بعد أن تجاوز مستواهُ المراحل الأولى للتَّطويع.

الشَّطر الثَّاني: متعلِّما ومعلِّما: لقد أمضى الإمام رَحِمَهُ الله الشَّطر الثَّاني من السَّنوات الأربع في الزَّيتونة في وظيفتين؛ السَّنة الأولى منه في استكمالِ الكمالات الوزاريَّة (معلِّما)، أمَّا السَّنة الثَّانية فقد قضاها في الاستزادة من العلوم (متعلِّما).

ومن لَطيف الإشارات في هذا الجانب؛ ملاحظة اختلاف التَّرتيب القولي والفعلي لما قام به الإمام ابن باديس في الشَّطر الثَّاني، فهو قد قال بأنَّه قضاها: «متعلِّما ومعلِّما»، فيفهم القارئ الَّذي يُراعي التَّرتيب القولي بأنَّ السَّنة الأولى كانت للاستزادة والتَّعلُّم والثَّانية للتَّعليم، والحقيقة أنَّه قد قضاها: معلِّما ومتعلِّما، فالأولى منهما معلِّما والثَّانية متعلِّما، فأخَّر ما حقُّه التَّقديم وقدَّم ما حقُّه التَّأخير، وما تقديم الإمام للتعلُّم قبل التَّعليم إلاَّ تواضعًا منه، ولأنَّه كان دائمًا يعدُّ نفسه متعلِّما قبل أن يكون معلِّما.

(10) ابن باديس «الآثار» (3/ 125).

لكن يبقى على هذا الطَّرح الَّذي يضعِّف رحلة الإمام إلى تونس سنة (1908) ويرجِّح رحلته إليها في (جانفي 1910) أن يجيب على إشكال مهمٍّ هو: أين كان الإمام ابن باديس بين سنتي (1908 1910م)؟ خاصَّة إذا استعنَّا بتقارير المفتِّشين الفرنسيِّين الَّذين كانوا يقومون بزيارات تفتيشيَّة دوريَّة لحلقات الشَّيخ حمدان الونيسي، فبعد تقرير (1908) السَّابق جاء تقرير السَّنة الموالية صادمًا، فـ «ابتداء من سنة (1909) لا نجد اسم عبد الحميد بن باديس في قائمة تلاميذ الشَّيخ حمدان»[11]، فأين كان الإمام ابن باديس أثناء زيارة المفتِّش في هذه السَّنة؟ ولعلَّ الإجابة عن هذا الإشكال أصعب من سابقه، فعِوَض الاستعانة بالاحتمالات السَّابقة يمكن التَّعرُّض لجوانب ومعطيات أخرى مساعدة:

1. القول برحلته في (جانفي 1910م) يربطه بالزَّيتونة مباشرة، كأنَّه ذهب إليها دون الالتفات يمينًا أو شمالاً، فنقول ما المانع من أن يكون قد رحل قبل هذا التَّاريخ إلى تونس، ثمَّ التحق بالزَّيتونة، ألا يمكن أن نفرِّق بين تاريخ رحلته إلى تونس، وتاريخ التحاقه بالزَّيتونة، فيكون بين الأوَّل والثَّاني منهما فاصلٌ زمنيٌّ يردم الفجوة الزَّمنيَّة الموجودة.

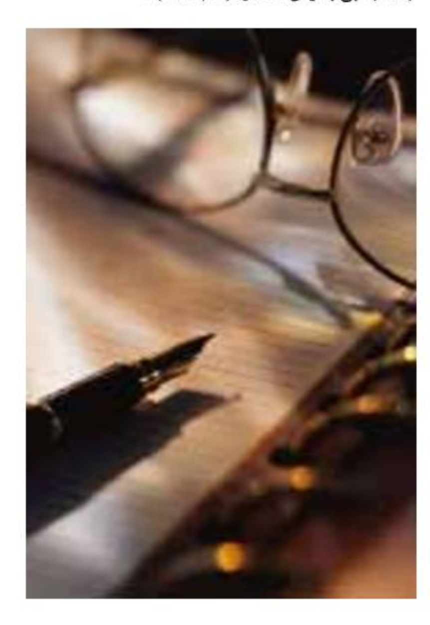
2. الإمام ابن باديس أشارَ إلى أربع سنوات قضاها في الزَّيتونة، وليس في تونس، فنقول بأنَّ هناك فترة قضاها في تونس لا في الزَّيتونة، خاصَّة وأنَّ الإمام يفرِّق في حديثه بين تونس والزَّيتونة، في كلا الاحتمالين سيكون لدينا فجوة زمنيَّة غير مدروسة، إمَّا في قسنطينة، وإمَّا في تونس.

(11) أبو القاسم سعد الله «تاريخ الجزائر الثَّقافي» (3/ 139).

كما أنَّ هناك نصًّا تاريخيًّا مهمًّا في آثار الإمام ابن باديس، لابدَّ من دراسته وتأويله، وهو قوله: «ولا أكتمكُم أنَّني أخذتُ شهادتي من جامع الزَّيتونة في العشرين من عمري»[12]، وهذا الكلام من الإمام نفسه يحتمل تأويلين اثنين هما:

1. **أخذه على حقيقته:** إذا حملناه على حقيقته فإنَّنا سنضطرُّ للعودة إلى المذهبِ القديم؛ الَّذي يؤرِّخ لالتحاق الإمام ابن باديس بالزَّيتونة سنة (1908) ونبذِ القول الَّذي يرجِّح تاريخ (1910)، وبهذا تتطابق النُّصوص ويزول الإشكال، فسنُّ التَّاسعة عشر إذا أضفنا له سنة ونصفًا (مرحلة التَّطويع) يبلغ بالإمام سنَّ العشرين ونصف السَّنة، لكنَّ هذا التَّأويل معارَض بالتَّاريخ المدوَّن في الدَّفتر الزَّيتوني للإمام ابن باديس؛ والَّذي يؤرِّخ لتاريخ التحاقه بالزَّيتونة بأواسط شهر الله المحرَّم من سنة (1328هـ، الموافق لـ: 27 من شهر جانفي سنة 1910م).

(12) ابن باديس «الآثار» (5/ 378).



2. **تأويله بغيره**: وذلك بأن نحمل كلام الإمام على ما يُمكن به الجمع بين النُّصوص التَّاريخيَّة السَّابقة، فنقول بأنَّه أراد بسنِّ العشرين: العشرينات من عمره، ولم يرد سنّ العشرين بعينه، فيكون الإمام بذلك قد أخذ شهادة التَّطويع وله من العمر اثنتان وعشرون سنةً ونصف السَّنة، فيكون قد ربط سنّه بأقرب عشريَّة إليه؛ فقال: «في العشرين من عمري»، ولم يقل: «في الثَّلاثين من عمري»، فالعدد (22.5) أقرب إلى العشريَّة الثَّانية منه إلى العشريَّة الثَّالثة، فنسب إليها.

هناك من الباحثين من اختار كون الإمام قد بقيَ خمس سنوات[13]، أربع منها كطالب، والخامسة قضاها في التَّعليم، فيكون هذا القول أغربها وأبعدها عن الدِّقَّة.

□□□

◎ الإشكال الثَّالث: هل التقى الإمام ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ بشيخه محمَّد البشير صفر رَحِمَهُ اللهُ؟:

لقد أخذ الإمام ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ العلم عن كثيرٍ من علماء تونس داخل الزَّيتونة وخارجها، ومن أولئك العلماء: الشَّيخ محمَّد البشير بن مصطفى صفر التُّونسي (ت: 1917)، هذا الأخير كان له الفضل في تكوين الإمام ابن باديس وتعليمه، ولسنا نقصد هنا إلى التَّرجمة لشيوخ ابن باديس، ولكنَّنا أخذنا هذا الرَّجل دون غيره من الشُّيوخ للإشارة إلى إشكالٍ تاريخيٍّ في الحياة العلميَّة للإمام.

ذكر الأستاذ علي الشَّابي التُّونسي في مقال له بعنوان: (أي تأثير لتونس في شخصيَّة المصلح الجزائري الكبير الإمام عبد الحميد بن باديس؟) أنَّ الإمام قد تأثَّر بالشَّيخ البشير صفر تأثُّرًا عظيمًا أَسْهَمَ في بنائه العلمي والمعرفي، وفي صياغة توجهه الإصلاحي، وهذا لا إشكال فيه ولا جدال، بل حتَّى الإمام ابن باديس نفسه يذكر هذا في عدَّة نصوص ومناسبات، ومنها وصفه إيَّاه بالرَّجل «العظيم السيِّد البشير صفر رَحِمَهُ اللهُ»[14]، كما كان كثير الاحتفاء بعلمه، فقد قال عنه وعن شيخه النخلي: «هذان الرَّجلان العظيمان نقدِّمهما لأبنائنا لينحوا نحوهم ويقْتَفوا أثرهم لِنَصل إلى سعادة البشريَّة كلها لا سعادة الشَّمال الإفريقي أو تونس فقط»[15].

لكنَّ الأستاذ علي الشَّابي ردَّ هذا التَّأثُّر إلى تتلمُذ الإمام ابن باديس على الشَّيخ البشير صفر تتلمذًا مباشرًا، وذلك عندما قال: «وكذلك كان تأثير البشير صفر فيه عظيمًا... وذلك بالرَّغم من أنَّ مدَّة تتلمُذه عليه لم تطُل، إذ لم تتواصل أكثر من خمسة أشهر من سنة (1908)، لأنَّ البشير صفر نقل بخطَّة عامل (وال) إلى سوسة في (29 جوان 1908م)»[16]، وقد اعتمد الأستاذ علي الشَّابي في جزمه بلقاء الإمام ابن باديس بشيخه البشير صفر على اعتبار (1908) هو تاريخ رحلة الإمام إلى تونس، فجزم بحدوثِ اللِّقاء وثبوتِ المجالسة استنتاجًا فقط، والدَّليل قوله قبل ذلك في بداية مقاله: «لقد التحق عبد الحميد ابن باديس بجامع الزَّيتونة سنة (1908)، فأحرز شهادة التَّطويع سنة (1911)»[17]، فالأستاذ جزم بلقاء ابن باديس بالبشير صفر اعتمادًا على هذا التَّاريخ، بالإضافة إلى ما كان يُظهره الإمام من الإعجاب بهذا الشَّيخ.

لكنَّ هذا غير صحيح، وقد وهم الأستاذ علي الشَّابي هنا، لأنَّ الإمام وحسبَ تاريخ التحاقه بالزَّيتونة سنة (1910) لا يمكنه أن يلقاه ويتتلمذ عليه، كما يؤيِّد هذا الطَّرح ويقوِّيه (عدم التقاء الإمام ابن باديس بالشَّيخ بشير صفر) التَّعبير الدَّقيق للإمام ابن باديس عند حديثه عن البشير صفر، فقد فصل الأمر والنِّزاع بقوله: «وأنا شخصيًّا أصرِّح بأنَّ كراريس البشير صفر الصَّغيرة الحجم الغزيرة العلم، هي الَّتي كان لها الفضل في اطِّلاعي على تاريخ أمَّتي وقومي..»[18]، فالإمام ابن باديس لم يدلِّس بأن يُوهم السَّامع بالتقائه به، بل بيَّن بأنَّه قد أخذ عن كراريس الشَّيخ البشير صفر ومؤلَّفاته وكُتبه، ولم يأخذ عنه مباشرة بالسَّماع والمجالسة.

هذه بعض المسائل الَّتي مازالت تُشكل على النَّاظر في الحياة العلميَّة للإمام عبد الحميد ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ، وما هذا الإسهام إلاَّ حثٌّ للباحثين على النَّظر والتَّدقيق في المعطيات المدروسة والمتناولة بالبحث، وما زال في تُراث الإمام غيرها ممَّا يستدعي التَّنقيب والمقارنة بين المعطيات.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

□□□

(13) عمَّار بن مزوز «عبد الحميد بن باديس ومنهجه في الدَّعوة والإصلاح» (ص15).

(14) ابن باديس «الآثار» (4/ 325).

(15) المصدر نفسه (4/ 328).

(16) علي الشَّابي «عبد الحميد بن باديس بعيون العلماء والأدباء والشُّعراء» (ص100).

(17) المصدر نفسه (ص88).

(18) ابن باديس «الآثار» (4/ 327).

مدح النَّفس

بين الجواز والمنع

نور الدين أوشلي
إمام أستاذ. الجزائر العاصمة

إنَّ من علامة صلاح العبد وصدقه مع ربِّه أن يمقتَ نفسه في ذات الله تعالى، وأن يتَّهمها في جميعِ أعمالها وأحوالها، وأن لا يرى نفسه إلاَّ مقصِّرًا، ومقرًّا لربِّه بالجهل في علمه والآفاتِ في عمله والعيوب في نفسه والتَّفريط في حقِّه والظُّلم في معاملته. وأعلم النَّاس بها أشدّهم إزراءً عليها ومقتًا لها، وعلى هذا كان الأنبياء والمرسلون والصِّدِّيقون والصَّالحون من سلفِ هذه الأمَّــة، قال الله تعالى عن نبيِّه وخليله إبراهيم ﷺ: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٢﴾ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [سورة الشعراء]، وقال تعالى عن نبيِّه يوسف ﷺ: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [سورة يوسف]، وهذا نبيُّنا ﷺ على جلالِ قدره ومكانته عند الله تعالى يأكل كما يأكل العبد ويجلس كما يجلس العبد[1]، ولمَّا رأى ﷺ رجلاً مقبلاً عليه يرتعدُ رهبةً، قال له النَّبيُّ ﷺ: «هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِك، إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ كَانَتْ تَأْكُلُ القَدِيد»[2]، وروى مالك في «الموطَّأ» (2837) عن أنس بن مالك قال: سمعتُ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه يومًا وخرجت معه حتَّى دخل حائطًا فسمعته يقول وبيني وبينه جدار وهو في جوف الحائط.: «عمر ابن الخطاب أميرُ المؤمنين بخ بخ، والله يا ابن الخطَّاب لتتَّقينَّ الله أو ليُعذِّبنَّك»، وقيل للإمام أحمد رحمه الله: «جزاك الله خيرًا عن الإسلام، فقال: بل جزى الله الإسلام عنِّي خيرًا من أنا؟ وما أنا؟؟»[3].

□□□

وإنَّه ممَّا يقدح في هذا الأصل ويُضعفه، الثَّناء على النَّفس ومدحها وتبرئتها من ذنوبها من غير حاجة ولا ضرورة، وبما لا مصلحة دينيَّة ولا دنيويَّة تقتضيه، فهذا من أخطرِ مداخل الشَّيطان على العبد، ومن أعظم معاطبه ومزالقه، قال العزُّ بن عبد السَّلام: «ومدحُك نفسكَ أقبح من مدحك غيرك، فإنَّ غَلَطَ الإنسان في حقِّ نفسه أكثر من غلطه في حقِّ غيره؛ فإن حبك الشَّيء يعمي ويصمّ، ولا شيءَ أحبُّ

(1) أبو يعلى (4920)، وانظر «السِّلسلة الصَّحيحة» (544).

(2) ابن ماجة (3312)، وابن سعد في «الطَّبقات» (1/ 23)، وانظر «السِّلسلة الصَّحيحة» (1876).

(3) «سير أعلام النُّبلاء» (11/ 225).



إلى الإنسان من نفسه، ولذلك يرى عيوب غيره ولا يرى عيوب نفسه ويعذر به نفسه بما لا يعذر به غيره»[4].

□□□

فإذا عُلم هذا فإنَّ الحقَّ الَّذي يدلُّ عليه مجموع الأدلَّة الشَّرعيَّة من الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة الصَّحيحة والآثار السَّلفيَّة في مدح النَّفس وتزكيتها هو التَّفصيل وعدم إطلاق القول بالتَّحريم في جميع المواطن[5].

□□□

■ **والأصل الَّذي يجب تقريره هو تحريمُ مدح النَّفس لغير حاجة ولا مصلحة شرعيَّة وأقل أحواله الكراهة ويدلُّ عليه ما يلي:**

□ قول الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ۝٣٢﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ].

ففي الآية نهيٌ عن تزكية النَّفس وإطرائها والإخبار بطهارتها من الآثام من غير حاجة لذلك سوى حُبِّ المدح والثَّناء[6].

(4) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (2/ 177 178).

(5) «رفع اللَّبس في حُكم مدح النَّفس» لأبي عبد الرَّحمن السلمي (ص5).

(6) قال العلاَّمة ابن العثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «وفي هذا ردٌّ على هؤلاء الصُّوفيَّة الَّذين يدعون أنَّهم أئمَّة ويزكُّون أنفسهم ويقولون وصلنا إلى حدٍّ لا تلزمنا الطَّاعة ...» [تفسير سورة النَّجم، (ص237 238)].

قال الإمام الطَّبري رَحِمَهُ اللهُ «يقول جلَّ ثناؤه: لا تشهدوا لأنفسكم بأنَّها زكيَّة بريئة من الذُّنوب والمعاصي»[7].

□ قول الله جلَّ جلاله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۝٤٩﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ].

قال الشَّوكاني رَحِمَهُ اللهُ: «واللفظ يتناول كل من زكَّى نفسه بحقٍّ أو باطلٍ من اليهود وغيرهم...»[8].

ففي الآية الأولى نهيٌ صريحٌ عن مدح النَّفس والرَّفع من شأنها وفي الثَّانية إنكارٌ شديدٌ على من يفعل ذلك من اليهود وغيرهم.

□ وفي «صحيح مسلم» (2142) عن محمَّد بن عمرو بن عطاء قال: سمَّيت ابنتي برَّة فقالت لي زينب بنت أبي سلمة: إنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن هذا الاسم وسُمِّيتُ بَرَّة، وقال رسولُ الله ﷺ: «لاَ تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللهُ أَعْلَم بِأَهْلِ البِرِّ مِنْكُمْ»، فقالوا: بم نسمِّيها؟ قال: «سَمُّوهَا زَيْنَبَ».

□ ويتأكَّد تحريم مدح النَّفس إذا صاحبه غرورٌ وخيلاء وكبرياء قال الله

(7) «تفسير الطَّبري» (22/ 540).

(8) «فتح القدير» (1/ 551).

تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ۝١٨﴾ [سُورَةُ لُقْمَانَ].

□ وتزداد هذه التَّزكية للنَّفس قُبحًا وشناعةً إذا مدحت بما ليس فيها من الفضائل كما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١٨٨﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ].

□ وعن أسماء رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنَّ امرأةً قالت يا رسول الله: إنَّ لي ضرَّة فهل عليَّ جناحٌ إن تشبَّعْتُ من زوجي غيرَ الَّذي يعطيني؟ فقال ﷺ: «المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَي زُورٍ» متَّفق عليه[9].

□ وفي «صحيح مسلم» (220) عن حصين بن عبد الرَّحمن قال: كنت عند سعيد بن جُبير فقال: أيُّكم رأى الكوكبَ الَّذي انقَضَّ البارحةَ؟ قلت: أنا، ثمَّ قلتُ: أَمَا إنِّي لم أَكُنْ في صلاَة ولكنِّي لُدِغْتُ، قال: فماذا صَنَعْتَ؟ قال: اسْتَرْقَيْتُ...

قال الشَّيخ المجدِّد محمَّد بن عبد الوَّهاب رَحِمَهُ اللهُ في فوائد الحديث: «بُعْدُ السَّلف عن مدح الإنسان لما ليس فيه»[10].

□□□

(9) «البخاري» (5219)، و«مسلم» (2130).

(10) «كتاب التَّوحيد» (ص8).

فإذا تقرَّر هذا الأصل في حُكم مدح النَّفس فإنَّ الأدلَّة المرويَّة تُبيح وترخِّص مدح النَّفس للحاجة والمصلحة الشَّرعيَّة باقتصاد ورويَّة، ومن جهة أخرى يكون مدحها وتزكيتها من التحدُّث بنِعم الله على عبده.

□ قال الله تعالى على لسان يوسف ﷺ: ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ].

قال الحافظ ابنُ كثير رَحِمَهُ اللَّهُ (4/ 395): «مدحَ نفسَه، ويجوز للرَّجل ذلك إذا جُهِلَ أمرُه للحاجة» اهـ.

□ وأخرج مسلم (2278) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَأَوَّلُ مَن يَنْشَقُّ عَنْهُ القَبْرُ وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ».

قال النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ» لم يقله فخرًا، بل صرَّح بنفي الفخر في غير «مسلم»، في الحديث المشهور «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلاَ فَخْرَ»، إنَّما قاله لوجهين:

أحدهما: امتثالُ قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [سُورَةُ الضُّحَىٰ].

والثَّاني: أنَّه من البلاغ الَّذي يجب تبليغه لأمَّته، ليعرفوه ويعتقدوه، ويعملوا بمقتضاه، ويوقِّروه ﷺ بما تقتضي مرتبته كما أمرهم الله تعالى[11]». اهـ

□ وعن جُبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّه بينما هو يسير مع رسول الله ﷺ ومعه النَّاس مَقْفَلَهُ من حنين، فَعَلِقه النَّاس يسألونه حتَّى اضطرُّوه إلى سَمُرَةٍ فخطفت رداءَه فوقف النَّبيُّ ﷺ فقال: «أَعْطُونِي رِدَائِي لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ العِضَاهِ نَعَمًا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لاَ تَجِدُونِي بَخِيلاً وَلاَ كَذُوبًا وَلاَ جَبَانًا»[12].

قال الإمام ابن عبد البرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح هذا الحديث: «وفيه جواز مدح الرَّجل الفاضل الجليل لنفسه ونفيه عن نفسه ما يَعيبه بالحقِّ الَّذي هو فيه وعليه إذا دفعت إلى ذلك ضرورة أو معنى يوجب ذلك فلا بأس بذلك، وقد قال الله عزَّ وجلَّ حاكيًا عن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّه قال: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، وقال رسول الله ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ وَأَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلاَ فَخْرَ»، ومثلُ هذا كثير في السُّنن وعن علماء السَّلف لا ينكر ذلك إلاَّ من لا علم له بآثار من مضى[13]. اهـ

□□□

وممَّن فصَّل القول في حُكم تزكية النَّفس وذكر محاسنها ابن مفلح والنَّووي رحمهما الله تعالى.

○ قال النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«اعلم أنَّ ذكرَ محاسن نفسه ضربان: مذموم ومحبوب.

فالمذمومُ: أن يذكرَه للافتخار، وإظهار الارتفاع، والتميُّز على الأقران، وشبه ذلك.

والمحبوبُ: أن يكونَ فيه مصلحةٌ دينيَّةٌ، وذلك بأن يكون آمرًا بمعروف، أو ناهيًا عن منكر، أو ناصحًا أو مشيرًا بمصلحة، أو معلِّمًا، أو مؤدِّبًا، أو واعظًا، أو مذكِّرًا، أو مُصلحًا بين اثنين، أو يَدفعُ عن نفسه شرًّا، أو نحو ذلك، فيذكر محاسنَه، ناويًا بذلك أن يكون هذا أقربَ إلى قَبول قوله واعتماد ما يذكُره، أو أنَّ هذا الكلام الَّذي أقوله لا تجدونه عند غيري فاحتفظوا به، أو نحو ذلك.

وقد جاء في هذا المعنى ما لا يحصى من النُّصوص، كقول النَّبيِّ ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ»، «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»، «أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ»، «أَنَا أَعْلَمُكُمْ باللَّه وأَتْقَاكُمْ»، «إِنِّي أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّي»، وأشباهه كثيرة.

وقال يوسف ﷺ: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ]، وقال شعيب ﷺ: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [سُورَةُ القَصَصِ].

وقال عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين حُصر ما رويناه في «صحيح البخاري» أنَّه قال: ألستم تعلمون أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ فَلَهُ الجَنَّةُ» فجهَّزتهم؟ ألستم تعلمون أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَفَرَ بِئْرَ رُومَةَ فَلَهُ الجَنَّةُ» فحفرتها؟ فصدَّقوه بما قال.

وروينا في «صحيحيهما» عن سعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال حين شكاه أهل الكوفة إلى عمرَ بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقالوا: لا يحسن يصلِّي...؟

فقال سعد: والله إنِّي لأوَّل رجل من العرب رمى بسهم في سبيل الله تعالى.

وروينا في «صحيح مسلم» عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «والَّذي فلقَ الحبَّة وبرأ النسمةَ، إنَّه لعهدُ النَّبيِّ ﷺ إليَّ: أنَّه لا يحبُّني إلاَّ مؤمنٌ، ولا يبغضني إلاَّ منافق».

ونظائرُ هذا كثيرةٌ لا تنحصر، وكلُّها محمولة على ما ذكرنا[14].

○ وقال ابن مفلح المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ: (فصل في تزكية النَّفس المذمومة، ومدحها بالحقِّ للمصلحة أو شُكر النِّعمة.

«قال ابنُ الجوزيِّ: عن قصَّة يوسف

(11) «شرح صحيح مسلم» (15/ 37).

(12) «صحيح البخاري» (2821).

(13) «التَّمهيد» (20/ 39).

(14) «الأذكار» للنَّووي مختصرًا (ص 278-279).

عَلَيْهِ السَّلَامُ: فإن قيل كيف مَدَحَ نَفسهُ بهذا القول، ومن شأن الأنبياءِ والصَّالحين التَّواضعُ؟

فالجوابُ: أنَّه لمَّا خلا مدحُه لنفسه من بغيٍ وتكبُّرٍ، وكان مراده به الوصولَ إلى حقٍّ يُقيمهُ، وعدلٍ يُحْييه، وجَورٍ يُبطلهُ؛ كان ذلك جميلاً جائزًا.

وقد قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: واللَّه ما آيَةٌ إلاَّ وأنا أعلمُ بليلٍ نزلت أم بنهارٍ.

وقال ابنُ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو أَعلَمُ أَحَدًا أعلمَ بكتابِ اللَّه منِّي تَبلغهُ الإبلُ لأتيتُهُ».

فهذه الأشياءُ خرجت مخرجَ الشُّكرِ للَّه وتعريفِ المستفيدِ ما عند المفيد، ذكر هذا محمد بن القاسم» انتهى كلام ابن الجوزيِّ.

وفي «الصَّحيحين» عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «والَّذي لا إلهَ غَيْرُهُ مَا من كِتَابِ اللَّه سُورَةٌ إلاَّ وَأَنَا أَعْلَمُ حَيْثُ أُنْزِلَتْ، وَمَا مِنْ آيَةٍ إلاَّ وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَا أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا هُوَ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّه مِنِّي تَبْلُغُهُ الإِبلُ لَرَكِبْتُ إلَيْهِ».

وفي ترجمة أبي الدَّرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «سلوني فواللَّه لئن فقدتموني لَتَفْقِدُنَّ رجلاً عظيمًا»[15].

□□□

وقال أبو بكرٍ بنُ عيَّاش لَمَّا حضرتهُ الوفاةُ وبكت ابنتهُ: يا بُنَيَّة لاَ تبكي، أتخافينَ أن يعذِّبني اللَّه وقد ختمت في هذه الزَّاوية أربعةً وعشرينَ ألفَ ختمة؟

وقال أبو بكرٍ بنُ عيَّاش أيضًا: نظرت إلى أَقْرَأ النَّاس فلزمته عاصمًا، ثمَّ نظرت إلى أفقهِ النَّاسِ فلزمته مغيرةَ، فأينَ تَجِدُ مثْلِي؟».

(15) «الآداب الشَّرعيَّة».

وقد يكون مدحُ النَّفس بما فيها من الخصالِ الحميدة شكرًا للمُنعم سبحانه وتعالى وتحدُّثًا بنعمه، فقد قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾ ﴾ [سُورَةُ الضُّحَىٰ].

قال العلاَّمة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: أَثْنِ على اللَّه بها وخصِّصها بالذِّكر إن كان هناك مصلحة وإلاَّ فحدِّث بنعم اللَّه على الإطلاق، فإنَّ التَّحدُّث بنعْمة اللَّه داعٍ لشُكرها ومُوجب لتحبيب القلوب إلى منْ أَنْعَم بها فإنَّ القلوب مجبولة على محبَّة المُحسن»[16]. اهـ

وقال الشَّيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «الَّذي يتحدَّث عن نفسه بفعلِ الطَّاعات لا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون الحاملُ له على ذلك تزكية نفسه وإدلاله بعمله على ربِّه، وهذا أمرٌ خطيرٌ قد يؤدِّي إلى بطلان عمله وإحباطه، وقد نهى اللَّه سبحانه وتعالى عباده عن تزكية نفوسهم فقال تعالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾ ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ].

الحال الثَّانية: أن يكون الحامل له على ذلك التَّحدُّث بنعمة اللَّه سبحانه وتعالى، وأن يتَّخذ من هذا الإخبار عن نفسه سبيلاً إلى أن يقتدي به نظراؤه وأشكاله من بني جنسه، وهذا قصدٌ محمودٌ؛ لأنَّ اللَّه سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾ ﴾ [سُورَةُ الضُّحَىٰ]، وقال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[17].

ومن هذا الباب قول الإمام الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

(16) «التَّفسير» (ص 928).

(17) «نور على الدَّرب» (11/ 170. 171).

ولولا الشِّعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم أشعرَ من لبيد

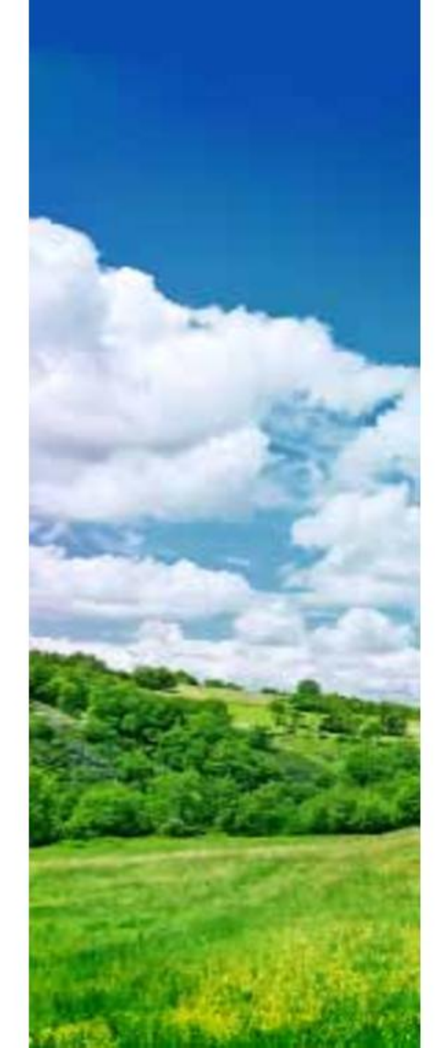
وأشجع في الوغى من كلِّ ليث
وآل مُهَلَّب وأبي يزيد

ولولا خشية الرَّحمن ربِّي
حسبتُ النَّاسَ كلَّهم عبيدي[18]

ومنه قول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الإصابة في تمييز الصَّحابة»: «وهذا القسم الرَّابع لا أعلم من سبقني إليه ولا من حام طائر فكره عليه وهو الضالَّة المطلوبة في هذا الباب الزَّاهر وزُبدة ما يمخضه من هذا الفنِّ اللَّبيب الماهر». اهـ

واللَّه تعالى نسأل أن يقينا شرَّ أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، واللَّه من وراء القصد وهو يهدي السَّبيل والحمد للَّه ربِّ العالمين.

(18) «سير أعلام النُّبلاء» (10/ 72).









الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على مَنْ أرسله الله رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فقد وَرَد سؤالٌ مِنْ بعض الإخوة مِنْ «مصر» ـ حَرَسها الله مِنْ كُلِّ سوءٍ ومكروه ـ استفسارًا عن حكم عزل الإمام الأعظم بما نصُّه:

«شيخَنا الحبيب، سؤالٌ في غاية الأهمِّية نودُّ منكم الإجابةَ عليه:

أوَّلًا: هل صحَّ عن أحدٍ مِنْ علماء السلف القولُ بجواز عزل الإمام إذا فَسَق، ولكنْ بشروط:

1 ـ أَنْ يكون فِسقُه فسقًا كبيرًا وعظيمًا.

2 ـ أَنْ يكون العزلُ مِنْ قِبَل أهل الحَلِّ والعقد وأهل الشوكة، وليس مِنَ العوامِّ.

3 ـ أَنْ لا تحدث فتنةٌ مِنْ جرَّاء العزل؟

ثانيا: هل هناك فرقٌ في كلام علماء السلف بين الخروج والعزل والانعزال، وأنَّ الخروج والانعزال محرَّمٌ بالإجماع، وأمَّا العزلُ فجائزٌ بهذه الشروط؟

ثالثا: هل تصحُّ نسبةُ ذلك إلى أحدٍ مِنَ السلف، أو القولُ بأنَّ المسألة ـ أي: مسألة العزل بهذه الشروط المذكورة ـ خلافيةٌ بين السلف؟

أجيبونا مأجورين للأهمِّية».

⌑ ⌑ ⌑

فأقول جوابًا عنه مستعينًا بالله عزَّ وجلَّ:

اعْلَمْ أنَّ مِنْ شرائط الإمامة العظمى أَنْ لا يتولَّى مَنْصِبَها ـ ابتداءً ـ إلَّا المسلمُ العدل؛ فلا تنعقد لفاسقٍ بَلْهَ لكافرٍ، وهذا شرطٌ متَّفَقٌ عليه بين أهل العلم، قال القرطبيُّ رحمه الله: «لا خلافَ بين الأمَّة أنه لا يجوز أَنْ تُعْقَد الإمامةُ لفاسقٍ»[1].

فإِنْ طَرَأ على إمامٍ عادلٍ فسقٌ، فإمَّا أَنْ يَصِل به فسقُه إلى الكفر والرِّدَّة أم لا؟ على حالتين:

الحالة الأولى:

إذا طَرَأ على إمامٍ عادلٍ فسقٌ وَصَل به إلى حدِّ الكفر والردَّة عن الإسلام فإنه يُعْزَل وجوبًا[2]؛ إذ لا ولايةَ للكافر على المسلم عند العلماء قولًا واحدًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١﴾ [النساء]، وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «بَايَعَنَا ـ أي: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»[3]، وممَّنْ نَقَل الإجماعَ على ذلك الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمه الله بما نصُّه: «إنه ـ أي: الإمام ـ ينعزل بالكفر إجماعًا؛ فيجب على كُلِّ مسلمٍ القيامُ في ذلك؛ فمَنْ قَوِيَ على ذلك فله الثوابُ، ومَنْ داهن فعليه الإثمُ، ومَنْ عَجَز وجبَتْ عليه الهجرةُ مِنْ تلك الأرض»[4]، ومِنْ قبله قرَّره القاضي عياضٌ رحمه الله حيث قال: «أجمع العلماء على أنَّ الإمامة لا تنعقد لكافرٍ، وعلى أنه لو طَرَأ عليه الكفرُ انعزل .. فلو طَرَأ عليه كفرٌ وتغييرٌ للشرع .. خَرَج عن حكم الولاية وسقطَتْ طاعتُه، ووَجَب على المسلمين القيامُ عليه وخلعُه ونَصْبُ إمامٍ عادلٍ إِنْ أمكنهم ذلك، فإِنْ لم يقع ذلك إلَّا لطائفةٍ وَجَب عليهم القيامُ بخلع الكافر»[5].

الحالة الثانية:

إِنْ طَرَأ على الإمام فسقٌ لم يَصِلْ به إلى الكفر أو الرِّدَّة عن دين الإسلام

(1) «تفسير القرطبي» (1/ 270).

(2) هذا، والقول بوجوب عزل الحاكم الكافر لا يكون إلَّا بتوفُّر شروطٍ وانتفاءِ موانع؛ وقد ذَكَر العلماءُ شروطًا تتعلَّق بالحاكم، وأخرى تتعلَّق بأهل الحلِّ والعقد المُوكَلِ إليهم مباشرةُ عزل الإمام، مِنْ جملتها: القدرة على إزالته، وأَنْ لا يسبِّب عزلُه والخروجُ عليه مفسدةً أكبرَ مِنَ البقاء تحته؛ على أَنْ يُنْصَب إمامٌ مسلمٌ يُحكِّم شَرْعَ الله تعالى على الوجه المَرْضيِّ. [انظر: كلامَ الشيخ ابن باز في «مراجعات في فقه الواقع السياسيِّ والفكريِّ» للرِّفاعي (24)، «الشرح المُمْتِع على زاد المُسْتَقْنِع» لابن عثيمين (11/ 323)، «منصب الإمامة الكبرى أحكام وضوابط» (25) و«شرف الانتساب إلى مذهب السلف» (26) كلاهما للشيخ محمد علي فركوس].

(3) أخرجه البخاريُّ (7056)، ومسلمٌ (1709).

(4) «فتح الباري» لابن حجر (13/ 123).

(5) منقولٌ عن النوويِّ في «شرح مسلم» (12/ 229).

فلا خلافَ بين أهل السنَّة أنَّ الإمام أو السلطان لا ينعزل بالفسق مطلقًا، وقد تظافرَت النصوصُ الواردة في الحضِّ والحثِّ على طاعة وُلاة الأمر - في غير معصية - وهي - أيضًا - كثيرةٌ مستفيضةٌ تمنع مِنَ الخروج على الأئمَّة لِمَا في ذلك مِنْ إحياء الفتنة، وتأمر بالصبر على جَوْرِ الأئمَّة وعدم نزع اليد مِنَ الطاعة، ولِمَا يترتَّب على عَزل الإمام أو السلطان مِنْ فِتَنٍ وإراقة للدِّماء، وجريًا على ما تُمليه القواعدُ المقاصدية، مِنْ أنَّ دفع المفاسد مقدَّمٌ على جلب المصالح، قال ابنُ أبي العزِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا لزومُ طاعتهم وإنْ جاروا فلأنه يترتَّب على الخروج مِنْ طاعتهم مِنَ المفاسد أضعافُ ما يحصل مِنْ جَوْرِهم، بل في الصبر على جَوْرِهم تكفيرُ السيِّئات ومضاعفةُ الأجور؛ فإنَّ الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلَّا لفساد أعمالنا، والجزاءُ مِنْ جنس العمل؛ فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾ [الشُّورَى]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾ [آل عِمرَان: 165]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ [النِّسَاء: 79]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٢٩﴾ [الأنعَام]، فإذا أراد الرعيَّةُ أنْ يتخلَّصوا مِنْ ظُلم الأمير الظالم فَلْيتركوا الظلمَ»[6].

فمِنَ النُّصوص الشرعية:

○ قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النِّسَاء: 59].

○ حديثُ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللهِ وَعَدَلَ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ»[7].

○ حديثُ ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[8].

○ حديثُ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»[9].

○ حديثُ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»[10].

○ حديثُ عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قِيلَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟» فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[11].

○ حديثُ أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»[12].

○ حديثُ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الأَطْرَافِ»[13].

○ حديثُ وائل بن حُجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ»[14].

○ حديثُ أبي أمامة الباهليِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «اسْمَعُوا لَهُمْ وَأَطِيعُوا فِي عُسْرِكُمْ وَيُسْرِكُمْ وَمَنْشَطِكُمْ وَمَكْرَهِكُمْ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكُمْ، وَلَا تُنَازِعُوا الأَمْرَ أَهْلَهُ وَإِنْ كَانَ لَكُمْ»[15].

○ حديثُ حُذَيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»[16].

(6) «شرح العقيدة الطحاوية» (430).

(7) أخرجه البخاريُّ (2957، 7137)، ومسلمٌ (1835).

(8) أخرجه البخاريُّ (7054)، ومسلمٌ (1849).

(9) أخرجه أبو داود (4758)، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (6410).

(10) أخرجه البخاريُّ (7144)، ومسلمٌ (1839).

(11) أخرجه مسلمٌ (1855).

(12) أخرجه البخاريُّ (7142).

(13) أخرجه مسلمٌ (1837).

(14) أخرجه مسلمٌ (1846).

(15) أخرجه الطبرانيُّ في «مسند الشاميِّين» (2/ 403)، والآجُرِّيُّ في «الشريعة» (42). وهو حسنٌ لشواهده.

(16) أخرجه البخاريُّ (3606)، ومسلمٌ (1847).



وغيرها منَ الأحاديث الصحيحة.

ومنْ كلام الأئمَّة الذي يقرِّرُ إجماعَ السلف على السمع والطاعة لأئمَّة المسلمين وإنْ جاروا وظلموا وفجروا، وأنَّ الإمام لا ينعزل بالفسق:

○ ما ذَكَره ابنُ بطَّة رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وقد اجتمعَت العلماءُ ـ منْ أهل الفقه والعلم، والنُّسَّاك والعُبَّاد والزُّهَّاد، منْ أوَّل هذه الأمَّة إلى وقتنا هذا ـ: أنَّ صلاة الجمعة والعيدين ومنًى وعرفات والغزوَ والجهادَ والهديَ مع كُلِّ أمير، بَرٍّ وفاجر، وإعطاءَهم الخراجَ والصدقات والأعشارَ جائزٌ، والصلاةَ في المساجد العظام التي بنَوْها، والمشيَ على القناطر والجسور التي عقدوها، والبيعَ والشراء وسائرَ التجارة والزراعة والصنائع كلها في كُلِّ عصر ومع كُلِّ أمير جائزٌ على حكم الكتاب والسنَّة، لا يضرُّ المحتاطَ لدينه والمتمسِّكَ بسنَّة نبيِّه ﷺ ظلمُ ظالم ولا جَوْرُ جائر إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنَّة، كما أنَّه لو باع واشترى ـ في زمن الإمام العادل ـ بيعًا يخالف الكتابَ والسنَّةَ؛ لم ينفعه عدلُ الإمام، والمحاكمة إلى قُضاتهم ورَفْع الحدود والقصاص وانتزاع الحقوق منْ أيدي الظلمة بأمرائهم، وشُرَطِهم والسمع والطاعة لمَنْ ولَّوْه ـ وإنْ كان عبدًا حبشيًّا ـ إلَّا في معصية الله عزَّ وجلَّ؛ فليس لمخلوقٍ فيها طاعةٌ»[17].

○ وقال الصابونيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويرى أصحابُ الحديث الجمعةَ والعيدين وغيرَهما منَ الصلوات خلف كُلِّ إمام مسلم بَرًّا كان أو فاجرًا، ويرَوْن جهادَ الكَفَرة معهم وإنْ كانوا جَوَرةً فَجَرةً، ويرَوْن الدعاءَ لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبسط العدل في الرعيَّة، ولا يرَوْن الخروجَ عليهم بالسيف وإنْ رأَوْا منهم العدولَ عن العدل إلى الجَوْر والحيف، ويرَوْن قتالَ الفئة الباغية حتَّى ترجع إلى طاعة الإمام العدل»[18].

○ وقال أبو الحسن الأشعريُّ ـ وهو يُعدِّد ما أجمعَ عليه السلفُ منَ الأصول ـ: «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمَّة المسلمين، وعلى أنَّ كُلَّ مَنْ وَلِيَ شيئًا منْ أمورهم عن رِضًى أو غلبة وامتدَّتْ طاعتُه منْ بَرٍّ وفاجر لا يَلْزَمُ الخروجُ عليهم بالسيف جارَ أو عَدَل، وعلى أنْ يغزوا معهم العدوَّ، ويُحَجَّ معهم البيتُ، وتُدْفَعَ إليهم الصدقاتُ إذا طلبوها، ويُصلَّى خلفهم الجُمَعُ والأعيادُ»[19].

○ وقال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تُنازِعوا وُلَاةَ الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلَّا أنْ ترَوْا منهم مُنْكَرًا محقَّقًا تعلمونه منْ قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنْكروه عليهم وقولوا بالحقِّ حيث ما كنتم، وأمَّا الخروجُ عليهم وقتالُهُم فحرامٌ بإجماع المسلمين وإنْ كانوا فَسَقَةً ظالمين، وقد تظاهرَت الأحاديثُ بمعنًى ما ذكَرْتُه، وأجمعَ أهلُ السنَّة أنه لا ينعزل السلطانُ بالفسق»[20].

□□□

هذا، والقول بأنَّ ظهور الفسق منَ الإمام مُوجِبٌ لعزله أو انعزاله مطلقًا هو مذهبُ المعتزلة والخوارج[21]، ونَسَبه بعضُهم إلى الجمهور كالقرطبيِّ[22]، ونَسَبه الزبيديُّ إلى الشافعيِّ في القديم[23]، وكلاهما غيرُ صحيح، ولعلَّ مقصود القرطبيِّ بالجمهور: أكثريةُ الأشاعرة، أمَّا نسبتُه إلى الشافعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فهو على غير اعتقاده ومذهبه، وإنما هو مذهبُ بعض الشافعية، وبه جَزَم الماورديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأحكام السلطانية»، وأصحُّ المنقول عنه ما ذَهَب إليه الرافعيُّ والنوويُّ ـ رحمهما الله ـ: أنه لا ينعزل الإمامُ بالفسق[24]، وهو الموافقُ لمذهب الشافعيِّ، بخلاف مذهب بعض الشافعية المرجوح؛ فقَدْ غلَّطه النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وأمَّا الوجهُ المذكور في كُتُب الفقه لبعض أصحابنا أنَّه يَنعزِلُ، وحُكِيَ عن المعتزلة ـ أيضًا ـ فغلطٌ منْ قائله مخالفٌ للإجماع»[25]، وفيه قولٌ مفصَّلٌ بالشروط بين المذهبين وسطٌ بينهما.

ولا يخفى أنَّ مُجْمَل هذه الأقوال محجوجةٌ بإجماع السلف، وهي مُخالفةٌ لِمَا تضمَّنَتْه النصوصُ الشرعية السالفةُ البيان، القاضيةُ بصحَّة مذهب أهل السنَّة.

(17) «الشرح والإبانة» لابن بطَّة (305ـ307).

(18) «عقيدة السلف» للصابوني (92ـ93).

(19) «رسالةٌ إلى أهل الثغر» لأبي الحسن الأشعريِّ (296ـ297).

(20) «شرح مسلم» للنووي (12/ 229)، «فتح الباري» لابن حجر (13/ 8)، وانظر المزيدَ منْ عقيدة أهل السنَّة في هذه المسألة في: «العقيدة الطحاوية» (428)، «الشريعة» للآجُرِّي (40)، «الاعتقاد» للبيهقي (138).

(21) انظر: «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي (55).

(22) «تفسير القرطبي» (1/ 271).

(23) انظر: «إتحاف السادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدين» للزبيدي (2/ 233).

(24) انظر: «مآثر الإنافة في معالم الخلافة» للفزاري (1/ 72).

(25) «شرح مسلم» للنووي (12/ 229).

وليس لمُجْمَل المُخالِفين لأهل السنَّة مِنْ دليل يتمسَّكون به سوى ما يُشترَطُ في عقد مَنْصِبِ الإمامة، وهي أنها لا تنعقد لفاسق أوَّلًا، أو استدلالُهم بالمعقول. ثانيًا ـ ويتمثَّل في بيان الغرض مِنَ الإمامة، وهو: حمايةُ الدِّين ورفعُ الظلم وتحقيقُ العدل بإقامة الحدود وحفظ الأموال والنفوس، واستيفاء الحقوق وغيرها مِنَ المَهامِّ، فإذا انتفَتْ هذه الخصالُ عن الإمام انتفى مقصودُ الإمامة ولَزِم البطلانُ والانعزال.

والمعلوم أنَّ شرط مَنْصِبِ الإمامة لا ينعقد لفاسق ـ ابتداءً ـ إجماعًا، وهي مسألةٌ مُبايِنةٌ لصورةِ مسألةِ طروء الفسق على الإمام العدل؛ إذ تحكم ـ هذه الأخيرةَ ـ النصوصُ الناهية عن الخروج على الأئمَّة والآمرةُ بالصبر على جَوْرهم وعدم نزع يد الطاعة عنهم وإصلاح ما بِأَنْفُسِ الناس، ومع تبايُنِ صورةِ المسألتين يتعذَّر إلحاقُ أحَدِهما بالآخَر.

أمَّا المعقول فلا اعتبارَ له لمصادَمته للنصوص السابقة البيان ولإجماع السلف كما تقرَّر في القواعد الأصولية؛ إذ «لَا قِيَاسَ وَلَا اجْتِهَادَ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ وَالإِجْمَاعِ».

ولعلَّ بعض المُخالفين يَستدِلُّ بخروج بعض الصحابة كالحُسين ابنِ عليٍّ وعبد الله بنِ الزُّبَير رضي الله عنهم، والقولُ المَرْضيُّ أنه لم يخرج مِنَ الصحابة رضي الله عنهم أحَدٌ، فأمَّا الحسين رضي الله عنه فقدْ قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله في حقِّه: «فإنه رضي الله عنه لم يفرِّق الجماعة، ولم يُقْتَل إلَّا وهو طالبٌ للرجوع إلى بلده، أو [إلى] الثغر، أو إلى يزيد، داخلًا في الجماعة، مُعْرِضًا عن تفريق الأُمَّة»[26]، وأمَّا ابنُ الزبير رضي الله عنه فقدْ قال ابنُ كثير رحمه الله في براءته مِنَ الخروج ما نصُّه: «ثمَّ هو كان الإمامَ بعد موت مُعَاوية ابن يزيد لا محالةَ، وهو أرشدُ مِنْ مروان ابن الحكم، حيث نازعه بعد أن اجتمعَت الكلمةُ عليه، وقامَت البَيْعَةُ له في الآفاق، وانْتَظَمَ له الأَمْرُ، والله أعلمُ»[27]، وقد أكَّد هذا المعنى الشيخُ ربيع بنُ هادي ـ حفظه الله وسدَّده ـ حيث قال: «فابنُ الزبير بايع له الناسُ، ولمَّا بايعوا يزيدَ هَرَب إلى مكَّة ولم يُرِدْ قتالًا ولا فتنةً، وكان أميرَ مكَّةَ أخوه، فأبى ابنُ الزبير أَنْ ينزعه ويُجَرْجِرَه، بعدها مات يزيدُ فبايع الناسُ ابنَ الزبير إلَّا جزءًا مِنَ الشام، فتَحرَّك مروانُ بنُ الحكم مِنَ الشام ومعه بعضُ بني أُمَيَّة ليُبايعوا ابنَ الزبير رضي الله عنه، فواجهوا ـ في طريقهم ـ ابنَ زياد، فقالوا له: «نذهب نُبايعُ هذا الأميرَ، فقال لهم: «تُبايعون ابنَ الزبير وعندكم شيخُ قريش؟!»، فبايَعوا مروانَ، فرجعوا وأعلنوا الخروجَ على عبد الله بن الزبير، فابنُ الزبير لم يخرج على أحَد، بل كان على مروانَ أَنْ يُبايعَه، فبدأ القتالَ وأكمله عبدُ الملك بنُ مروان»؛ ولهذا قال النوويُّ رحمه الله: «ومذهبُ أهلِ الحقِّ أنَّ ابنَ الزبير كان مظلومًا، وأنَّ الحجَّاج ورُفْقتَه كانوا خوارجَ عليه»[28]، وأضاف الشيخ ربيع ـ حفظه الله ـ قائلًا: «الشاهدُ: أنه لم يخرج أحَدٌ مِنَ الصحابة، والحسين بنُ عليٍّ رضي الله عنه ما كان خارجًا، ونَدِم رضي الله عنه، فالذين بايعوه وكاتبوه مِنَ الشيعة استقبلوه بالسيوف، فقال لهم: «اتركوني أرجع أو أذهب إلى الجهاد أو إلى يزيد»، فلم يرضَوْا إلَّا بقتله، فيزيدُ لم يَرْضَ بقتله، ولم يُرِدِ الحسينُ قَتْلَ يزيدَ ولم يأتِ لقتاله، وإنما خدعوه واستخرجوه مِنْ مكَّةَ، فلما قَدِم عليهم استقبلوه بالسيوف وقتلوه، كافأهم الله بما يَستحقُّون»[29].

هذا، ولا فَرْقَ بين العزل والانعزال عن العمل أو المَهَمَّة مِنْ جهة المعنى؛ فهو التنحيةُ والإبعادُ والإمالة؛ فيقال: «عَزَلَه عن العمل» أي: نحَّاه عنه وأبعده[30]، والعزل يحتاج إلى فاعلٍ للتعدية، بينما «انعزل عن العمل» يأتي لمعنًى واحدٍ وهو المطاوعةُ التي هي قَبولُ تأثيرِ غيره، ومطاوعُ «عَزَل»، أي: انزوى عن العمل وابتعد عنه وتنحَّى، ويقع ـ على الأكثر ـ لازمًا غيرَ متعدٍّ، ولا يكون إلَّا في الأفعال العلاجية كـ «فسخ» و«انفسخ»، و«كسر» و«انكسر»، و«قطع» و«انقطع»؛ فيأتي لمطاوعة الثلاثيِّ كثيرًا[31].

والقول بوجود فرقٍ بين العزل والانعزال في باب الفسق والظلم مِنْ جهة الشرع وترتيبِ أحكام مُغايرةٍ بينهما لا أساسَ له ـ عندي ـ مِنَ الصحَّة، ولا يشهد له دليلٌ ولا اعتبارٌ.

والعلم عند الله تعالى، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

□□□

(26) «منهاج السنَّة» لابن تيمية (4/ 586).
(27) «البداية والنهاية» لابن كثير (12/ 206).
(28) «شرح مسلم» للنووي (16/ 99).
(29) «عون الباري ببيان ما تضمَّنه شرحُ السنَّة للبربهاري» (1/ 254-255).
(30) انظر: «الصحاح» للجوهري (5/ 1763)، «مقاييس اللغة» لابن فارس (4/ 307)، «الكلِّيات» لأبي البقاء (869).
(31) انظر: «شذا العرف» للحملاوي (24)، «معجم اللغة العربية المعاصرة» لأحمد مختار (2/ 1494).

الإمام شرف الدين عبد الله بن تيمية نجمٌ كسفته الشُّمـــوس



عبد الله بوزنون
مرحلة الدكتوراه - المدية

إنَّ من بيوتات العلم الَّتي أثَّرت في ميادين العلوم، وشاركت في الحركة العلميَّة بيت ابن تيمية، حيث برز من هذا البيت أعلامٌ وصالحون، منهم من عُرف فضلهُ وشأوه وذاعَ صيتُه واشتهر، ومنهم من أَفَلَ نجمهُ بكسف الشُّموس له على حدِّ قول الذَّهبي في شهاب الدِّين عبد الحليم ابن تيمية إنَّه: «من أَنْجُم الهُدى وإنَّما اختفى بين نور القمر وضوء الشَّمس»[1]، وهذا الوصفُ يصدُق على عالم جليل عرفته كُتب التَّراجم، وذكرته كُتبُ التَّواريخ، لكن غابَ عن النَّاس فضلهُ وعلمهُ، إنَّه الشَّيخ الإمام القُدوة شرف الدِّين عبد الله ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي هذه الأسطُر تجلية لبعض الجوانب من سيرة ومآثر هذا العَلَم الأشمِّ حتَّى يجلو للقارئ شيء من حياته ومآثره.

□□□

وقبل أن نَلِجَ في المقصود نوطِّئ التَّرجمة بذكرِ بعض من أحاطَ بهذا الشَّيخ من الأعلام من آل تيميَّة وهم:

ـ أبو القاسم الخضر بن محمَّد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيميَّة النميري، الحرَّاني، الحنبلي. وهو يُعتبر الجدَّ الأكبر لآل تيميَّة.

ـ عبد السَّلام مجد الدِّين أبو البركات (ت: 652 هـ)، وهو بمثابة الجدّ الثَّاني وقد وُلدَ له ثلاثةٌ من الولد:

ـ عبد العزيز بن عبد السَّلام.

ـ ست الدَّار بنت عبد السَّلام.

ـ شهاب الدِّين عبد الحليم بن عبد السَّلام (ت: 682 هـ) وله ثلاثةُ أَبناء:

عبد الله بن عبد الحليم (727 هـ) وهو المترجَم له في هذه الأسطر.

وعبد الرَّحمن بن عبد الحليم (748 هـ).

وشيخ الإسلام تقي الدِّين أَبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم (728 هـ).

وأمَّا ما تفرَّع عن المترجَم له فقد وُلِدَ للشَّيخ شرف الدِّين ولدان اثنان: زينب، ومحمَّد، ولمحمَّد هذا حفيدٌ اسمه: محمَّد ابن محمَّد بن محمد بن عبد الله بن عبد الحليم كان حنبليًّا ثمَّ تحوَّل شافعيًّا.

وأمَّا زينب بنت الشَّرف عبد الله ابن تيميَّة، تزوَّجها عبد الوهَّاب بن يوسف ابن السَّلار الشَّافعي[2].

○ نسبه ومولده:

ينتمي الشَّيخ شرفُ الدِّين وسائرُ آل تيميَّة إلى قبيلة بني نمير (كذا نَسَبهُم إلى بني نمير ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي في كتابه: «التِّبيان شرح بديعة البيان» والربعي الدِّمشقي في كتابه: «الزِّيارات»[3]، وهذا يدحَض قول الشَّيخ أبي زهرة في كتابه عن ابن تيميَّة (ص 18) حيث ادَّعى أنَّه ليس عربيًّا بل كرديًّا! وهذا فاسد يردُّه قول من تقدَّم من العلماء، فالشَّيخ نميريٌّ نسبًا حرَّانيٌّ موطنًا حنبليٌّ مذهبًا.

وأمَّا اسمه فهو الشَّيخ عبد الله ابن عبد الحليم بن عبد السَّلام ابن تيميَّة، كنيته أبو محمَّد ولقبُه شرفُ الدِّين.

وُلد في اليوم الحادي عشر المحرَّم سنة ستٍّ وستِّين وستمائة بحرَّان، وقال الذَّهبي وُلد في عاشوراء وهو قريبٌ من الأوَّل[4]، ووهم الألوسي في «جلاء العينين» (1/ 48) فزعم ميلاده سنة (696 هـ) ولعلَّه سبق قلم.

○ حياته العلميَّة:

«وُلد الشَّيخ في بيتِ علم فهو لم يرثِ

(1) «تاريخ الإسلام» (15/ 468).

(2) انظر: «المدخل المفصَّل لمذهب الإمام أحمد» (1/ 534)، وقد اكتفيتُ بذكر أشهَر أعلام آل تيميَّة وإلاَّ فهم أكثر من ذلك، أوصلهم صاحب كتاب «التَّرجمة الذَّهبيَّة لأعلام ابن تيميَّة» إلى (30) علمًا من أعلام هذا البيت المبارك.

(3) انظر «المدخل إلى آثار ابن تيميَّة» للشَّيخ بكر أبو زيد (1/ 532).

(4) «تاريخ الإسلام» (15/ 138)، «العقود الدريَّة» (ص 378)، «شذرات الذَّهب» (8/ 136).

العلمَ عن كلالة، و إنَّما نشأَ في بيتِ علم برزَ أهله في حلائب العلم»، مع ما استفاده من شيوخ الشَّام بعدما هاجر وأهلُه من حرَّان، وذلك أنَّ التَّتار هجم على موطنهم سنة (667 هـ)، فقدموا الشَّام وهو يومئذ رضيع[5]، وفي دمشق وجد عبد الله بُغيته في طلب العلم حيثُ مجالس العلم ووفرة الشُّيوخ، فسمع حضورًا أي: سُمِّعَ ولم يبلغ سنَّ التَّمييز من الشَّيخ أبي محمَّد إسماعيل بن أبي اليسر (672 هـ) نسخةَ وكيع وجُزء الحصائري، وسمعَ من الشَّيخ شمس الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد ابن قدامة المقدسي الصَّالحي (682 هـ)، وجمال الدِّين عبد الرَّحمن بن سلمان البغدادي (670 هـ)، وأبي الحسن علي ابن أحمد المعروف بابن البخاري (ت: 690 هـ)، وأحمد بن شيبان بدرِ الدِّين الشِّيباني، الصَّالحيّ المعمَّر، «المسند» (685 هـ)، ومحمَّد ابن بدر بن محمَّد ابن يعيش الجزري (675 هـ)، وإسماعيل بن أبي عبد الله ابن حماد العسقلاني (682 هـ). وخلق كثير، وطلبَ الحديث، وسمع «المسند» و«المعجم الكبير» و«الكتب السِّتَّة» و«الدَّواوين»[6].

وتفقَّه في المذهب الحنبلي، حتَّى بلغ درجة الإفتاء، وله مشاركة قويَّة في الحديث فقد كان بصيرًا بعللِ الحديث ورجاله، وله اليدُ الطُّولى في معرفة تراجم السَّلف ووفياتهم، كما برعَ أيضًا في عُلَوم كثيرة كالفرائض، والحساب، وعلم الهيئة، وفي الأصلين، والعربيَّة وغير ذلك من العلوم[7]، ومع هذا العلم الوافر والتفنُّن في العلوم إلاَّ أنَّ الشَّيخ رَحِمَهُ اللهُ لم يكن له رغبةٌ في التَّصنيف حتَّى قال الذَّهبي: «وما علمته صنَّف شيئًا»[8].

وأمَّا التَّدريس فقد كان له جُهد في ذلك فقد درَّس بالحنبليَّة مدَّة، ووفد إليه الطلاَّب فسمع منه خلقٌ كثيرٌ وتخرَّج على يده علماءُ أجلاَّءُ نذكرُ منهم ثلاثة هم من مشاهير العلماء:

. علم الدِّين القاسم بن محمَّد ابن يوسف البرزالي (739هـ): أثبت سماعه من شرف الدِّين: أبو الطيِّب المكِّي في «ذيل التَّقييد» (2/ 37).

. أبو عبد الله محمَّد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز شمس الدِّين الذَّهبي (748 هـ): حيث ترجمَ له في «المعجم المختص» (ص 121) وذكر أنَّه سمع له نُسخة لوكيع.

محمَّد بن أبي بكر بن أيُّوب شمس الدِّين ابن قيِّم الجوزيَّة (751 هـ) وقد أثبت مشيخته له في مواطنَ من كتبه. انظر مثلاً: «الصَّواعق المرسلة» (1/ 320).

○ ثناء العلماء عليه:

لقد ذاعَ صِيتُ الشَّيخ وكانَ له لسان صدقٍ عند العلماء، فعرفوا علمه، ورأوا حلمه وعبادته، فأثنوا عليه وأقرُّوا بفضله وشأوه على حدِّ قول القائل: «إنَّما يَعرفُ ذا الفضلِ ... من النَّاس ذووهُ».

⌘ ومن ذلك الثَّناء قول الشَّيخ كمال الدِّين ابن الزَّملكاني رَحِمَهُ اللهُ، وقد سُئل عنه فقال: «هو بارعٌ في علوم عديدة في الفقه والأصول والنَّحو ملاَّزم لأنواع الخير وتعليم العلم حسن العبارة قويٌّ في دينه جيِّد التَفقُّه مستحضر لمذهبه مليح البحث صحيح الذِّهن قويُّ الفهم»[9].

⌘ وهذا تلميذه الذَّهبي يثني عليه ثناءً حسنًا فيقول في كتابه «المعجم المختص» (ص 121): «الإمام العلاَّمة المتّقي بقيَّة السَّلف،..... كان بصيرًا بكثير من عللِ الحديث ورجاله فصيحَ العبارة عارفًا بالعربيَّة نقالاً للفقه كثيرَ المطالعة لعلوم الفقه، حُلو المذاكرة مع الدِّين والتَّقوى، وإيثار الانقطاع، وتركَ التَّكلُّف، والقناعة باليسير، والنُّصح للمسلمين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ».

⌘ ويصفه الشَّيخ ابن عبد الهادي في «العقود الدريَّة» (ص 378) بقوله: «العالم العلاَّمة البارع الحافظ الزَّاهد الورِع جمال الإسلام».

⌘ وقال فيه الصفدي: «كان لسنًا فصيحًا، جزل العبارة مديد الباع فسيحًا، غزير مادَّة العلم كثير الإغضاء والحياء والعلم، بصيرًا بالقواعد، حاويًا لكثيرٍ من غرائب المسائل الأباعد، كثيرَ الإنصاف إذا بحث»[10].

○ عقيدته:

كان الشَّيخ عبد الله ابن تيميَّة بحُكم ملازمته لأخيه تقيِّ الدِّين سنِّيًّا على منهج السَّلف يُعادي أهلَ البدع ويخاصمهم، ويُناظر الصُّوفيَّة والمعتزلة والجهميَّة، ويقفُ إلى جنبِ أخيه تقيِّ الدِّين في خصومته مع أهل الأهواء، ولعلَّ رسالته الَّتي أرسلها إلى أخيه بدر الدِّين تظهر تلك الصُّورة المُضيئة وذلك النَّفَس السُّنِّي عند الشَّيخ شرف الدِّين رَحِمَهُ اللهُ حيث جاء فيها: «وأقبل أهل الثَّغر ـ أي أهل الإسكندريَّة ـ أجمعون إلى الأخ متقبِّلين لما يذكره وينشره من كتاب الله وسنَّة رسوله والحطِّ والوقيعة في أعدائهما من أهل البدع والضَّلالات والكُفر والجهالات،

(5) «عقد الجمان» (1/ 123).
(6) «أعيان العصر» (2/ 692)، «ذيل التَّقييد» (2/ 36).
(7) «شذرات الذَّهب» (8/ 136)، «المعجم المختص» (121).
(8) «أعيان العصر» (2/ 692).
(9) «المقصد الأرشد» (2/ 42).
(10) «أعيان العصر» (2/ 692).

خصوصًا أخبث الملاحدة والاتّحاديَّة ثمَّ الجهميَّة، واتّفق أنَّه وجد بها إبليس إلحادهم قد باضَ وفرَّخ ونصَّب بها عرشه ودوَّخ وأضلَّ بها فريقي السَّبعينيَّة والعربيَّة [نسبة لابن سبعين وابن عربي] فمزَّق الله بها بقدومه الثَّغر جموعهم شَذَرَ مَذَر، وهتكَ أستارهُم وكشفَ رمزهم وأسرارهم وفضحهم، واستتابَ جماعات منهم،...»[11].

ففي هذا النَّصّ النَّفيس نلمح من كاتبه بغضه للمبتدعة المضلّين خاصَّة الصُّوفيَّة الغُلاة والجهميَّة المعطِّلة.

والشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يُثبتُ الصِّفات الواردة في الكتاب والسُّنَّة، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد تطابقت نصوصُ الكتاب والسُّنَّة والآثار على إثبات الصِّفات لله، وتنوَّعت دلالتها أنواعًا تُوجب العلم الضَّروري بثبوتها وإرادة المتكلِّم اعتقاد ما دلَّت عليه، والقرآنُ مملوءٌ من ذكر الصِّفات، والسُّنَّة ناطقةٌ بما نَطق به القرآن، ومقرّرة له، مصدِّقة له، مشتملة على زيادة في الإثبات»[12].

وممَّا نقلَ من مناظراته للجهميَّة والمبتدعة في مسألة العرش ومسألة الكلام وفي مسألة النُّزول[13]، وهذا يؤيِّد أنَّ الشَّيخَ كان على عقيدة أهل السُّنَّة في باب الأسماء والصِّفات.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يذمُّ عِلْمَ الكلام ويرى قُصورَ العقل في إدراك الغيب، يؤيِّد ذلك ما ذكره الذَّهبي عنه أنَّه كان يُنشده أبياتًا مضمونُها:

فيكَ يا أغلوطة الفِكَر
تاه عقلي وانقضى عمُري
سافرتْ فيك العقولُ فما
برئت إلاَّ لدى السَّفر
فلحى الله الَّذين حَكَوا
إنَّك المعروف بالنَّظر
كذبوا إنَّ الَّذي زعموا
خارجٌ عن قوَّة البشر[14]

○ بين الشَّيخ شرف الدِّين عبد الله وأخيه شيخ الإسلام ابن تيميَّة :

لقد جمعت بين الأخوين وشيجةُ النَّسب وأخوَّة الإسلام ووحدَةُ العقيدة والدَّعوة، كلُّ ذلك زاد في تماسُك الأخوين والتحامهما تجاه العقبات وكيد الأعداء، وممَّا يجلِّي تلك الرَّابطة والصُّورة المُشرقة ما ذُكر عن الشَّريف عبد الله أنَّه كان يحترم أخاه ويجلُّه، بل و«كان شديد الخوف والشَّفقة على أخيه»، ويبادله الآخر الشُّعور فقد «كان يُكرمه ويعظِّمه»، وهذا الَّذي نلحظه في حياتهما العلميَّة من خلال وقوف عبد الله مع أخيه أحمد في مواطن المحنة ويُؤازره في مناظراته لأهل البدع، بل وكان يقيِّد كُتبَ أخيه بيده كما في المثال المُثبت أعلاه[15]، ممَّا يعطينا انطباعًا عن موافقته لآراء أخيه، بل ونجدهُ يَسْتَصْوِبُ غالبها فيقول: «أخي نادر الغلط»[16].

لكن نجد بعض الأسطُر الَّتي خُطَّت في ترجمته قد شوَّهت تلك الصُّورة النَّاصعة من ذلك ما جاء في «الدُّرر الكامنة» (3/ 42): «وكان فضلاء عصرهما يقولون هو أقرب من أخيه إلى طريق العلماء وأفقه بمباحث الفضلاء». وعند النَّظر في هذا العبارة المُقلقة والشَّهادة المُبهمة نفهمُ أنَّ هناك خلافًا بين طريقة ابن تيميَّة وأخيه عبد الله وهذا النصُّ كما ترى لا إسناد له وعند التَّفتيش عن مصدر هذه المقولة نجدُ الصَّفدي هو الَّذي نقلها في «أعيان العصر» (2/ 692)، حيث قال: «ورأيتُ كثيرًا من الفُضلاء يقول: هو أقرب من أخيه إلى طريق العلماء، وأقعد بمباحث الفضلاء، وكان أخوه العلاَّمة تقيُّ الدِّين يحترمه ويتأدَّب معه»، ثمَّ يزيد فيقول: «ويحذر أن يخدعه». وهذه أكبرُ من أختها وللإجابة عن هذه الشُّبهة يقال:

إنَّ الصَّفدي النَّاقل للعبارة نجدهُ أحيانًا متحاملاً على ابن تيميَّة يلمزه بأدنى شُبهة، فلا يُقبل نقله إلاَّ بتعيين وإسناد، ومن أمثلة تحامُله على شيخ الإسلام عفَا الله عنه ما قاله في ترجمته: «انفردَ بمسائل غريبة، ورجَّح فيها أقوالاً ضعيفةً عند الجمهور معيبة. كاد منها يقع في هُوَّة، ويسلم منها لما عنده من النيَّة المرجوَّة، والله يعلم قصده، وما يترجَّح من الأدلَّة عنده، وما دمر عليه شيء كمسألة الزِّيارة، ولا شنَّ عليه مثلها إغارة، دخل منها إلى القلعة مُعتقَلا، وجفاه صاحبه وقلا، وما خرج منها إلاَّ على الآلة الحدبا، ولا درج منها إلاَّ إلى البُقعة الجدبا»[17].

وقال عنه أيضًا: «ضيَّع الزَّمان في ردِّه على النَّصارى والرَّافضة، ومن عاندَ الدِّين أو ناقضه؛ ولو تصدَّى لشرح البخاري أو لتفسير القرآن العظيم» (1/ 236)، وهذه لا شكَّ منقبةٌ للشَّيخ فجعلها المترجِم مضيعة والله المستعان.

ثمَّ يُقال مَن هم فضلاء عصرهما

(11) الرِّسالة نقلها بحرفها ابن عبد الهادي في «العقود الدريَّة» (ص 289).
(12) «الصَّواعق» (1/ 321).
(13) «البداية والنِّهاية» (14/ 48).
(14) «المعجم المختص» (ص 122).
(15) هي صورة لمخطوط جواب الرِّسالة الَّتي جاءت من شهر تقلُّ جواب الطبيرسي، وهي بخطِّ أخيه شرف الدِّين عبد الله ابن تيميَّة موجودة في الظَّاهريَّة ضمن مجموع (3835 عام مجاميع 99)، وانظر: «فهرس مجاميع المدرسة العمريَّة في دار الكتب الظَّاهريَّة» لياسين السواس (ص 523. 524).
(16) «الرَّدُّ الوافر» (ص 49).
(17) «أعيان العصر» (1/ 235).

الَّذين أدْلوا بشهادتهم المنقولة؟ لا شكَّ أنَّ الصَّفدي يقصدُ بذلك خُصوم ابن تيميَّة كابن السُّبكي وغيره، فلهذا لا بدَّ من تعيين قائل هذه المقولة.

ووجهٌ آخرَ يضافُ فيقال: إنَّ الشَّيخ عبد الله ابن تيميَّة كان على طريقة أخيه ومنهجه كما مرَّ في مبحث عقيدته وكما سيأتي في مناظراته فأين المخالفةُ المزعومةُ، ثمَّ إنَّ الشَّيخ عبد الله ابن تيميَّة كان يُؤازرُ أخاه يذودُ عنه ويقفُ معه في محنته كما تدلُّ على ذلك رسالتُه إلى أخيه بدر الدِّين.

وقد مرَّت معك مقولته السَّالفة الذِّكر: «أخي نادر الغلط».

وأمَّا قول الصَّفدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويحذر أن يخدعه» أي شيخ الإسلام يحذَر من خداع أخيه له فهذا كما يقال: حكايته تُغني عن ردِّه، فإنَّ مُروءة الشَّيخ شرف الدِّين وعبادته وحلمه ممَّا يدرأُ عنه أن تخشى بوائقه، وهذه المقولة قبل أن تكون انتقاصًا لشيخ الإسلام هي منقصةٌ وطعنٌ في مروءة الشَّيخ شرف الدِّين رحم الله الجميع ـ، ثمَّ كيف يحْذَر أن يخدعه وهو المُشفق عليه فقد كان كما وصفه الشَّيخ ابن عبد الهادي في «العقود الدريَّة» (ص 378): «شديدَ الخوفِ والشَّفقة على أخيه شيخ الإسلام».

○ مناظراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ممَّا تميَّز به الشَّيخ شرفُ الدِّين عبد الله ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوَّة عارضته في المناظرة بحُكم تفنُّنه في العلوم، وهو كما وصفه مَن ترجم له: مستحضرٌ لمذهبه مليحُ البحث صحيح الذِّهن قويُّ الفَهم مع ما تميَّز به من الإنصاف، فاجتمعت في الشَّيخ ملكة المناظرة، يقول الذَّهبي: «وكان مُتقنًا للمناظرة وقواعدها والخلاف»[18].

وممَّا أُثِرَ من مناظراته: مناظرته لبعض أكابر المُخالفينَ لابن تيميَّة، حيث تكلَّم المناظر في شيخ الإسلام فقال الشَّيخ شرفُ الدِّين عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلامُنا مع أهل السُّنَّة، وأمَّا أنت: فأنا أكتُب لك أحاديث من «الصَّحيحين»، وأحاديث من «الموضوعات» وأظنُّه قال: وكلامًا من «سيرة عنتر» فلا تميِّز بينهما، أو كما قال فسكت الرَّجل»[19].

وله مناظرة للقاضي ابن مخلوف المالكي الَّذي يُعدُّ من ألدِّ خصوم شيخ الإسلام ابن تيميَّة، «وطال بينهمَ كلام كثير، فظهر شرفُ الدِّين بالحجَّة على القاضي المالكي بالنَّقل والدَّليل والمعرفة، وخطَّأه في مواضعَ ادَّعى فيها دَعاوى باطلة، وكان الكلام في مسألة العرش ومسألة الكلام وفي مسألة النُّزول»[20].

ومن المناظرات القويَّة الَّتي أبدعَ فيها الشَّيخ، فأخرجَ ما في كنانته وأبانَ عن قوَّة حجَّته وحُسن استدلاله، ما ذكره ابن القيِّم في كتابه «الصَّواعق المرسلة» (1/ 320)

○ وفاته:

بعد حياة مليئة بالعطاء والعلم توفِّي الشَّيخ شرفُ الدِّينُ ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عمُر يوافي إحدى وستِّين سنة، وذلك يوم الأربعاء رابع عشر جمادى الأولى سنة (727 هـ) أي قبل أخيه بسنة بدمشق، وصلِّيَ عليه الظُّهر بالجامع، وحُمل إلى القلعة، فصلَّى عليه أخواه تقيُّ الدِّين، وعبد الرَّحمن، وهما في السِّجن لأنَّ التَّكبير عليه كان يبلُغهم، وكان وقتًا مشهودًا. ثمَّ صُلِّي عليه مرَّةً ثالثةً ورابعةً، وحُمل على الرُّؤوس والأصابع، فدُفنَ في مقابر الصُّوفيَّة، وحضرَ جنازتَهُ جمعٌ كثيرٌ من العلماء والأشراف، وكثُر البكاءُ مع الثَّناء والتَّأسُّف عليه[21].

هذا ما تيسَّر جمعُه وترتيبه، أسأل الله أن يجمعنا به في جنَّات النَّعيم، وأن يجعلَ عملنا خالصًا لوجهه الكريم.

وسبحانك اللَّهمَّ وبحمدك أشهد أن لا إله إلاَّ أنت نستغفرك وأتوب إليك.

□□□

(18) «ذيل طبقات الحنابلة» (4/ 483).
(19) «ذيل طبقات الحنابلة» (3/ 35).
(20) «البداية والنِّهاية» (18/ 67).
(21) «العبر» (4/ 81)، «أعيان العصر» (2/ 693)، «العقود الدريَّة» (ص 379)، «شذرات الذَّهب» (8/ 137).





عقيدةُ محمَّد بنِ إبراهيم الأُرْمَوِي (645ـ711هـ)

قرأها وعلَّق عليها أ.د. عبد المجيد جمعة
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية قسنطينة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه رسالة مفيدة، فيها بيانُ عقيدة الشَّيخ العلاَّمة محمَّد بن إبراهيم الأُرموي، والَّتي قرَّر فيها أصولَ اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة؛ وقد قرأها عليه شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وأقرَّ ما جاء فيها بحضور السَّامعين؛ ممَّا زادها تأكيدًا وتوثيقًا؛ ومن هنا تتجلَّى أهمِّيَّة هذه الرِّسالة.

وساقها المصنِّف بأسلوبٍ رشيق، وألفاظ جزلة، وعباراتٍ واضحة، مستشهدًا بنُصوص الكتاب والسُّنَّة تارةً، وتارةً مقتبسًا منهما، وزادها جمالاً ورونقًا مراعاته الفواصل؛ وكأنَّها درر، نُظمت في قلادة؛ أو كأنَّه نَظْم حُوِّل إلى نثر.

○○○

○ والشَّيخ محمَّد بن إبراهيم الأُرموي، ترجمته شحيحة، لكنَّه سَخيٌّ بما خطَّته أنامله في بيان عقيدته الصَّحيحة.

فقد ذكره الحافظ الذَّهبي في «معجم شيوخه» (2/ 132)، وقال فيه: «محمَّد ابن الشَّيخ الصَّالح القُدوة إبراهيم ابن الشَّيخ العارف الكبير عبد الله ابن يوسف الأرموي، أبو عبد الله الصَّالحي؛ شيخ حَسَنُ البشر، مقصود بالزِّيارة، وله اشتغال، وفضيلة؛ وُلِدَ سنة خمسٍ وأربعين وستِّ مائة؛ وسمع من ابن عبد الدَّائم، وغيره؛ توفِّي في رمضان سنة إحدى عشرة وسبعمائة».

وقال الحافظ ابن حجر في «الدُّرر الكامنة» (5/ 12): «محمَّد بن إبراهيم ابن عبد الله بن يوسف الأرموي، أبو عبد الله الصَّالحي؛ ولد سنة (645)، وسمع من أحمد بن عبد الدَّائم، وغيره؛ سمع منه الذَّهبي، وذكره في «معجمه»، فقال: شيخٌ، صالحٌ، يقصد بالزِّيارة، وله اشتغالٌ وفضيلةٌ، مات في رمضان سنة (711)».

○○○

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على نُسخة خطِّيَّة، مصدرها جامعة طوكيو، وهي برقم: (711)، وتقعُ في أربع أوراق (ق4) ضمن مجموع ق (140 ـ 144)، وخطُّها نسخ معتاد؛ وقد نسخت بخطِّ سالم ابن علي بن سالم نقلاً عن نسخة علي بن عمر ابن إبراهيم الأرموي ولد المصنِّف.

○○○





الورقة الأولى من المخطوط

وقد ثبت نسبتها إلى المصنِّف، ويدلُّ عليه أنَّها نُسخت بخطِّ ابنه عليٍّ، وقرأها عليه شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وأقرَّ ما جاء فيها؛ وأشار النَّاسخ أنَّه كان ذلك بعد قدومه من الدِّيار المصريَّة بمدَّة يسيرة في أوَّل مرَّة سنة أربع وسبعمائة.

جاء في آخر النُّسخة:

«وجدت في النُّسخة الَّتي نقلت منها، وهي بخطِّ الفقير عليِّ بن الفقير محمَّد ابن الفقير إبراهيم بن الأُرموي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّه سمعها على منشئها والده رحمه الله تعالى بقراءة شيخ الإسلام تقيِّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة ـرحمه الله تعالى ـ، وأخبر أنَّه قال لمَّا فرغ من قراءتها بحضور السَّامعين: هذا الَّذي نعتقده، وَنَدينُ الله تعالى. بعد قدومه من الدِّيار المصريَّة بمدَّة يسيرة في أوَّل مرَّة سنة أربع وسبعمائة.

هكذا وجدت للشَّيخ شمس الدِّين محمَّد ابن أحمد بن علي الأُرموي بخطِّ جدِّه، فنقلها سالم بن علي بن سالم كما وجده».

○○○

هذا، وقد قُمت بنسخها، وتصحيح ما وقع فيها من الخطأ، والتَّعليق عليها بحسبِ جُهدِ المُقلِّ، والله المستعان، وعليه التُّكلان.

وكتب عبد المجيد جُمعة بجوار بيت الله الحرام مساء يوم الإثنين المبارك الثَّامن والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة (1437) من هجرة المصطفى صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

○○○

* النصُّ المحقق:

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على محمَّد، وآل محمَّد، وَصَحبه أجمعين.

هذه العقيدة للشَّيخ، الإمام، العامل، وليِّ الله، محمَّد بن إبراهيم الأرموي؛ وقرأها عليه الشَّيخ تقيُّ الدِّين شيخُ الإسلام أحمد ابن عبد الحليم بن تيميَّة، وقال: لَنَدينُ[1] الله بما اشتملت عليه.

وهي هذه:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّد المرسلين، محمَّد، وآله، وصحبه أجمعين، صلاةً دائمةً إلى يوم الدِّين.

هذا ما كان يعتقده سيِّدي الفقير إلى الله تعالى محمَّد بن إبراهيم، ابن الفقير عبد الله بن يوسف بن يونس ابن الأرموي.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والَّذي يجب علينا من حُسن الاعتقاد، واجتناب ما يُرْدي من الزَّيغ والإلحاد، أنْ نقول:

إنَّ الله عزَّ وجلَّ واحدٌ أَحَدٌ، فَرْدٌ صَمَدٌ، لم يَلِد وَلم يُولَد، ولم يكن له كفوًا أحد؛ ليس له شريك، ولا مُعين فيما أوسعه من رزقه؛ أمرُه جارٍ كما يشاء، وهو على كلِّ شيء قدير؛ ليس كمثله شيءٌ، وهو السَّميع البصير؛ علْمُه سَابقٌ لكلِّ معلوم، وغيبُه كاشفٌ لكلِّ مكتوم، لم يخالف خلقُه ما سبق في علمه، ولم يَعْزُب عن علمه ما جَرى في حُكمه؛ استحقَّ سبحانه وتعالى أسماء أفعاله قبل ظهور تأثيراتها، ولم يتجدَّد له بها علمٌ غير ما عُلِمَ قبل وجود ذواتها؛ استأثر بعلم الغيب ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝٢٧﴾ [سُورَةُ الجِنِّ]؛ أحاط بكلِّ شيء علمًا، وأحصى كلَّ شيء عددًا؛ ليس لأزليَّته بدايةٌ، وَلَا لأبديَّته نهاية؛ لا قُدرة لأحد إلاَّ بقدرته، ولا مشيئة لمن شاء إلاَّ بمَشيئته؛ فما هَوَّنه هَانَ، وما لم يهوِّنه لم يَهُنْ، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، طُويت الصُّحف، وجفَّت الأقلام، وَجَرَت المقادير، وَمَضَت الأحكام، فلو أراد الخلق كلُّهم أن يكون ما لم يقدره الله لم يَقدروا عليه، ولو أرادوا أن لا يكون ما أراده الله لم يصلوا إليه؛ يُعطي من يشاء فضلاً، وَيَمنع مَنْ يشاء عدلاً؛ كلُّ الكائنات متقلِّبٌ في مُرَاده، ولا اعتراض على المالك إذا تصرَّف في خلقه وعباده؛ يَهدي مَنْ يَشاء بسابق علمه، ويضلُّ من يشاء بقضائه الأزلي وَحُكْمه، وكلٌّ عن سابق علمه لا يعدلون، يحكم ما يشاء، ولا يُسْأل عمَّا يفعل وهم يُسألون.

وأنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، الَّذي اصطفاه، ونبيُّه وَأَمينُه الَّذي ارتضاه، واختاره واجتباه، خاتم المرسلين، وإمام المتَّقين، أرسله كافَّة إلى سائر خلقه، ولم يقبضه حتَّى قام لما اختصَّه له بحقِّه، فتمَّت كلمةُ الحقِّ، فما احتاج أمره إلى بقيَّة، ولم يَدعها ﷺ إلاَّ عَلَى بيضاء نقيَّة؛ كَمَّل الله به الدِّين، وأتمَّ به النِّعمة على المؤمنين، حتَّى صَدَع بالحقِّ، ولم يَكُن على الغيب ظَنينًا، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المَائِدَة: 3].

وأنَّه ﷺ عُرِجَ بجسده[2] إلى السَّماء،

(1) في الأصل: لا ندين؛ وهو خطأ فاحش؛ والصَّواب ما أثبته؛ وهو بـ«لام» التَّأكيد بدليل أنَّه ذكر في الأخير (ندين).

(2) وهذا هو الصَّحيح المقطوع به، أنَّه ﷺ أسري به يقظة، بروحه وجسده؛ وهذا الَّذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة، خلافًا لمن قال: إنَّ الإسراء كان منامًا؛ والأدلَّة على ذلك كثيرة جدًّا. انظر «المسائل والأجوبة» لابن تيمية (122).

في ليله، في اليقظة، إلى المسجد الأقصى الشَّريف، وصلَّى بأنبياء الله تعالى في ذلك المحلِّ المُنيف، ثمَّ ركب لما قُدِّمَ له البُراق إلى السَّبع الطِّباق، حتَّى بلغ إلى سدرة المنتهى والمحلّ الأسنى، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ].

وأنَّ القرآن هذا المتلوَّ كلامُ الله حقيقةً، مُنَزَّلٌ غير مخلوق؛ لم يَزل بين الله وبين عباده حَبْلاً مَمْدُودًا، أنزله بعلمه، والملائكة يشهدون، وَكَفَى بالله شهيدًا؛ ما إنْ تمسَّكوا به لن يَضلُّوا؛ فإنَّه حقٌّ مُبين، لا يقبل التَّفنيد[3]، ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾، قال الله تعالى، في مُحكم كتابه العظيم، لنبيِّه الكريم: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [سُورَةُ الشُّعَرَاءِ]. فهو آياتٌ محفوظات في الصُّدور، وما يعقلها إلاَّ العالمون. قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ۝٤٩﴾ [سُورَةُ العَنكَبُوتِ]. مقروءٌ بالألسنة، مكتوب في المصاحف، لا يشكّ فيه مَنْ سَلِم قلبُه من الفساد، والتَّحريف؛ لقوله ﷺ: «لاَ تُسَافِرُوا بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ»[4]. إذ لا يمكن صرف ذلك القول إلى غير المصحف الشَّريف. وكلّ ما جاء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، وأحاديث رسول الله ﷺ من الآيات المتشابهات، وأخبار الصِّفات، فإنَّا به مؤمنون، وَلِما جاء منه مصدِّقون، لكنَّا لا نخوض في شيء من تأويله، وَنَرُد العلم فيه إلى الله تعالى، وإلى رسوله، وَيَسَعُنا ما وَسِعَ الصَّدر الأوَّل، والسَّلف الصَّالح، وَنَرى مذهبهم في ذلك هو المذهب الصَّحيح، والقول الرَّاجح، إذا أَدْرَجوا على الإيمان به، والإمرار والسُّكوت؛ وكذلك نَقْفُو أثرَهم إنْ شاء الله إلى أن نَموت، ونقول كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [سُورَةُ طه].

وكما قال رسول الله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّكُمْ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»[5].

وأنَّ يَدَيْه سبحانه وتعالى مبسوطتان؛ على ما جاء في كتاب الله تعالى من الإخبار[6]؛ وأنَّه عزَّ وجلَّ، كما جاء في الحديث: «يَضَعُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ»[7]. وَنُؤمن بما جاء من ذلك مُسَلِّمين له على كلِّ صورة، ولا حاجة لنا إلى البحث عنه لغير ضرورة.

وهذا مذهب الصَّدر الأوَّل من السَّلف كما قدَّمناه ـ، واعتقاد من تلقَّاه عنهم من صالح الخَلف؛ ونعرف من نفوسنا العجز عن إدراك ذاته سبحانه وتعالى، وصفاته؛ وَبِما وَصَفَ عزَّ وجلَّ نفسَه نَصِفُ، ونقول كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: 7]. ونقف، ونقول: إنَّ الله سبحانه وتعالى، كلَّم موسى تكليمًا، واتَّخذ إبراهيم خليلاً كريمًا؛ ونؤمن بمعجزات الأنبياء صلوات الله عليهم ـ، وبكرامات الأولياء رضوان الله عليهم ـ؛ وأنَّ الله تعالى يخرق في حقِّهم العوائد، وَيُجْري على ألسنتهم النُّطق بالمغيبات، لما يترتَّب عليه من الفوائد.

أمَّا أنبياء الله تعالى فهم أفضل الخلق، والصَّفوة من أهل الحقِّ، وأنَّ أحدهم أفضل من جميع الأولياء، والصَّالحين[8]؛ وإخلاص أحدهم يَرجَحُ إخلاص أهل الأرض من المُخْلَصين.

وأمَّا الأولياء فمن كان منهم أكثر اتِّباعًا[9]، كان أبسط في الفضل يَدًا، وأمدَّ في الإيمان باعًا؛ وليس يقع التَّرجيح بما يظهر من الأحوال، ويحسن من الألفاظ والأقوال، إنَّما الأكرم عند الله هو الأتقى؛ وأعمال المتَّبعين مع المعرفة وإنْ قلَّت خيرٌ وأبقى.

ونؤمن بأخذ الميثاق على آدم، وذريَّته أجمعين. قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَا ۛ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ۝١٧٢﴾ [سُورَةُ الأَعْرَافِ].

ونؤمن باللَّوح والقلم والكرسي، وبالعرش الكريم القدسي؛ وَنَرى ذلك كلَّه حقًّا بقصور لا مجازًا، ونؤمن به اتِّباعًا للحقِّ وعدولاً عن الباطل وإنجازًا؛ ونؤمن بنزول عيسى عليه السلام، وأنَّه يملأ الأرض عدلاً، ويحكم بشريعة الإسلام، ويدين به فرعًا وأصلاً، ويقتل الخنزير حينئذ، ويضعُ الجزية، ويرجع الإيمان غضًّا

---

(3) من الفَنَد، وهو الكذب. انظر «معجم مقاييس اللُّغة» (4/ 454).

(4) أخرجه البخاري (2990)، ومسلم (1869) عن ابن عُمر رضي الله عنه؛ ولفظه: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يسافر بالقرآن إلى أرض العدوّ»؛ وزاد مسلم في رواية: «مخافة أن يناله العدوُّ»؛ وفي لفظ له: «لاَ تُسَافِرُوا بِالقُرْآنِ، فَإِنِّي لاَ آمَنُ أَنْ يَنَالَهُ العَدُوُّ».

(5) أخرجه البخاري (1145)، ومسلم (758) عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ ولفظه: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ».

(6) في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: 64].

(7) أخرجه البخاري (4848)، ومسلم (2848) عن أنس رضي الله عنه، ولفظه: «لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تقول: هل من مزيد، حتَّى يضع فيها ربُّ العزَّة تبارك وتعالى ـ قدمه فتقول: قط قط، وعزَّتك، ويُزْوَى بعضُها إلى بعض».

(8) قصد به الردَّ على الصُّوفيَّة على دعواهم الباطلة: أنَّ الوليَّ أفضل من النَّبيِّ.

(9) هذا هو الضَّابط في التَّفريق بين أولياء الرَّحمن، وبين أولياء الشَّيطان؛ وهو الاتّباع لا الابتداع. قال يونس بن عبد الأعلى: «قلت لمحمَّد بن إدريس الشَّافعي: قال صاحبنا اللَّيث بن سعد: لو رأيتُ صاحبَ هوى يَمشي على الماء ما قَبِلْته. فقال الشَّافعي: أمَا إنَّه قصَّر، لو رأيتُه يمشي في الهواء ما قبلتُه» «مناقب الشَّافعي» للبيهقي (1/ 453)، «آداب الشَّافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (141).

طريًّا، ويتزيَّن بأحسن حِليَة، ويجتمع أهل الإيمان عليه، صلَّى الله على نبيِّنا محمَّد، وصلَّى وسلَّم عليه.

ونؤمن بالملائكة المقرَّبين، والكِرام الكاتبين، ونعلم أنَّا ما نُفيض من عمل إلاَّ وعلينا فيه شهيد، وما نلفظُ من قول إلاَّ لدينا رقيبٌ عتيد؛ ونقول: إنَّ الله سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الكفر، ولا يُجبرهم عليه، ويرضى منهم الإيمان، ويشكرهم عليه؛ وأنَّ أسرار الله تعالى وقدرته عن خلقه مغيَّبة، والحجَّة البالغة لله عليهم مركَّبة.

وَنَرى وجوب الحجِّ والجهاد مع أئمَّة المسلمين، أو من يقوم مقامهم، وإن كانوا ظالمين؛ ونرى الصَّلاة خلفهم والصَّلاةَ عليهم، وعلى كلِّ فاجرٍ وبَرٍّ، ونسأل الله تعالى لنا ولهم المغفرة في السِّرِّ والجهر؛ ونرى الفريضة في صُحبة من كان للحقِّ مُتَّبعًا، وهُجرانَ من كان في دينه مُبْتدعًا؛ ولا نصدِّق عرَّافًا، ولا مُنجِّمًا، ولا كاهنًا؛ ونرى كلَّ قول، أو فعل، لا يُسنَدُ إلى الكتاب والسُّنَّة واهيًا؛ ونقول: إنَّ الشَّقيَّ مَنْ شَقي بقضاء الله تعالى، فجرى عليه قلم الأشقياء، فكان شقيًّا؛ والسَّعيد مَن سَعِد في علم الله تعالى، فجرى عليه عَمل السُّعداء فكان تقيًّا؛ وكلٌّ ميسَّر لما خُلِقَ له من الأفعال، والعمل في ذلك كلِّه مبنيٌّ على خواتيم الأعمال؛ وأنَّ كلَّ ما جاء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، أو صحَّ عن رسول الله ﷺ من الأخبار المغيَّبات، فإنَّه من جُملة المعجزات؛ وأنَّ يأجوج ومأجوج من غير شكٍّ يَخرجون؛ كما قال تعالى: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝٩٦﴾ [سُورَةُ الأَنبِيَاءِ]. ونؤمن بخروج الدَّجَّال، وما يحصل من الفتنة والضَّلال، ووقوع ذلك كلِّه حاصلٌ لا مَحالة، ووجوده محقَّقٌ على كلِّ حالة؛ وبطلوع الشَّمس من غير مطلعها؛ وبخروج الدَّابَّة من موضعها؛ ونؤمن بالبعث والنُّشور؛ وعذاب من استحقَّ العذاب من أهل القبور؛ وأنَّ القبر روضةٌ من رياض الجنَّة لعباد الله الصَّالحين، وحُفرة من حُفر النَّار لأهل الإلحاد والكافرين؛ وأنَّ الله عزَّ وجلَّ يُجازي النَّاس كما يشاء بعدله، ويتغمَّدهم برحمته وفضله؛ وأنَّ المرء لا يدخل الجنَّة بعمله، وإذا دخل النَّار فإنَّما يدخلها بمخالفته وزلله؛ وأنَّ أهل الجنَّة خالدون فيها ما دامت السَّموات والأرض عطاءً غير مجذوذ، على التَّأبيد في نعيم مقيم، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ۖ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۝٥٦ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝٥٧﴾ [سُورَةُ الدُّخَانِ].

وأمَّا أهل النَّار فهم في عذابها خالدين، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ۝٧٥﴾ [سُورَةُ الزُّخْرُفِ]؛ وأمَّا أهل الكبائر من المؤمنين، فإنَّهم غير مخلَّدين في العذاب، ولا ينتقم منهم بدوام العقاب؛ والله أعدل أن يجعل المؤمنين كالجاحدين، أو يجمع دوامَ العقوبة بين المسلمين والملحدين، بل تدركهم الرَّحمة فتُلحقُهم بعباد الله الصَّالحين، بشفاعة الشَّافعين، وكرم أرحم الرَّاحمين، ثمَّ يُخْرِجُ من النَّار من لم يعمل خيرًا قطّ بسَعَة رحمته؛ كما أخبر بذلك الرسول ﷺ[10]، ويدخلهم بحبوحة جنَّته بعد أن يُلقوا على نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحبَّة إلى الحبَّة فضلاً منه وَمَنًّا وكرمًا، ويُسبغ عليهم من النَّعيم ما يشاؤون، بعد أنْ صاروا في النَّار حممًا.

وأنَّ أهل الجنَّة ينظرون إلى ربِّهم سبحانه وتعالى، لا يَضامُّون[11] في رؤيته، كما لا يضامُّون في رؤية البدر في ليلته، ويسمعون بكرمه ألذَّ الخطاب، لا يضارُّون[12] في النَّظر إليه، كما لا يضارون في رؤية الشَّمس ليس دونها سحاب.

ونقول: إنَّ آل رسول الله ﷺ خيرُ آل، وحقّ مودَّتهم واجب علينا بكلِّ حال؛ وإنَّ الله سبحانه وتعالى قد جعل لهم من الحقِّ ظهيرًا، حيث جمعهم رسول الله ﷺ، وقال: «اللَّهُمَّ إنَّ هَؤُلاَءِ أَهْلُ بَيْتِي فَأَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْزَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا»[13]. وكفاهم شرفًا أنْ جمع الله بينهم وبين نبيِّه ﷺ في السَّلام عليه والصَّلاة،

---

(10) أخرجه البخاري (22 و6560) مختصرًا، ومسلم (183) عن أبي سعيد الخدري مطوَّلاً، وفيه: «فيقول الله عزَّ وجلَّ: شفعت الملائكة، وشفع النبيُّون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلاَّ أرحم الرَّاحمين، فيقبض قبضة من النَّار، فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط قد عادوا حمَمًا، فيُلقيهم في نهرٍ في أفواه الجنَّة يُقال له: نهر الحياة، فيخرجون كما تخرجُ الحبَّة في حميل السيل، ألاَ ترونها تكون إلى الحجر، أو إلى الشَّجر، ما يكون إلى الشَّمس أصيفر وأخيضر، وما يكون منها إلى الظِّلِّ يكون أبيض؟».

(11) يُروى بالتَّشديد، والتَّخفيف؛ فالتَّشديد معناه: لا ينضمُّ بعضكم إلى بعض، وتزدحمون وقت النَّظر إليه؛ ويجوز ضمُّ التَّاء، وفتحها على: «تفاعلون»، و«تتفاعلون»؛ ومعنى التَّخفيف: لا ينالكم ضيمٌ في رؤيته، فيراه بعضكم دون بعض؛ والضيم: الظلم. «النِّهاية في غريب الحديث» (3/ 101).

(12) يروى بالتَّشديد، والتَّخفيف؛ فالتَّشديد بمعنى: لا تتخالفون، ولا تتجادلون في صحَّة النَّظر إليه؛ لوضوحه، وظهوره. يقال: ضَارَّه يُضَارُّه، مثل: ضَرَّه يَضُرُّه.

قال الجوهري: «يقال أضرَّني فلان، إذا دنا منِّي دنوًّا شديدًا». فأراد بالمضارة الاجتماع والازدحام عند النَّظر إليه. وأمَّا التَّخفيف فهو من الضير، لغة في الضر، والمعنى فيه كالأوَّل». «النِّهاية في غريب الحديث» (3/ 82).

(13) أخرجه التِّرمذي (3205 و3787) عن عُمَر بن أبي سَلَمة، ربيب النَّبيِّ ﷺ قال: «لمَّا نزلت هذه الآية على النَّبيِّ ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ [سُورَةُ الأَحْزَابِ] في بيت أمِّ سلمة، فدعا فاطمة وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَجَلَّلهم بكساء، وَعَليٌّ خلف ظهره فَجَلَّله بكساء ثمَّ قال: وذكره» وصحَّحه الشَّيخ الألباني في «صحيح التِّرمذي».

وجعل ذلك مشروعًا فيما افترضه على عباده المؤمنين من الصَّلاة؛ ونعلم فضل أزواج رسول الله ﷺ أمَّهات المؤمنين، وأنَّهنَّ[14] خير نساء العالمين؛ وأنَّ أحدًا لا يُدرك شأوهنَّ تقديمًا وتشريفًا. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢﴾ [سُورَةُ الأَحْزَابِ].

وَنَرى فضلَ أصحابِ رسولِ الله ﷺ، وأنَّ أحدهم لا يُدرك صدق أعمالهم لله رغبًا ورهبًا، ولا يَبْلُغ أَحَدٌ مُدَّ أحدِهم ولا نصيفَه، ولو أنفق مثل أُحُد ذَهَبًا.

ونقول: إنَّ أفضل الخلق بعد النَّبيِّ ﷺ أبو بكر الصِّدِّيق، السَّابق بالإيمان والتَّحقيق؛ ثمَّ عُمَر بن الخطَّاب، المخصَّص بالمكاشفة[15]، والخطَاب؛ ثمَّ عثمان بن عفَّان، الَّذي جمع القرآن؛ ثمَّ عليُّ بن أبي طالب، ابن عمِّ الرَّسول، سيف الله المسلول؛ ثمَّ السِّتَّة الباقون من العشرة؛ ثمَّ السَّادة أصحاب الشَّجرة؛ فهؤلاء خواصُّ المؤمنين، رضي الله عنهم أجمعين، وعن التَّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

ونرى الطَّاعة لولاة أمور المسلمين والقائمين بنصر هذا الدِّين، ولا نسبُّهم وإن ظلموا وخانوا، ونسأل الله لهم الصَّلاح والمغفرة على ما كانوا؛ ولا نكفِّر أحدًا من أهل القبلة بالذُّنوب، ونقول: إنَّ الله تعالى يغفر ما دون الشِّرك، ويعفو عن من يشاء ويتوب.

ونؤمن بسؤال منكر ونكير، وقيام السَّاعة، وخُسْر الظَّالمين، وفوز أهل الطَّاعة، ونقول: من كان أحسنَ عملاً من هذه الأمَّة كان إيمانُه أعلى منزلة، وأرفع مكانًا؛ رجوعًا إلى ما قاله سبحانه وتعالى: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [سُورَةُ المُدَّثِّر : 31].

ونقرُّ بالصِّراط والميزان إقرارَ محقِّق اليمين والإيمان؛ ونؤمن بالحوض، وماؤه أبيض من اللَّبن وأحلى من العسل، لا يظمأ أحدٌ شَرِب من ذلك الماء، وأنَّ آنيته كما قال رسول الله ﷺ: «عَدد نُجُوم السَّمَاء»[16].

ونؤمن بأنَّ الجنَّ خلقٌ من خلق الله عزَّ وجلَّ، وأنَّهم الآن موجودون، فمنهم كافر ومنهم مؤمن؛ كما أخبر الله تعالى عنهم: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلۡمُسۡلِمُونَ[17] وَمِنَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ﴾ [الجِنّ : 14].

وهذا جملة ما نعتقده وبه نَدين، ونعتمده ونحن منه على يقين؛ ونسأل الله تعالى أن يُميتنا على السُّنَّة والإسلام، ويجعلنا من عباده البَرَرة الكرام، ويرزقنا بفضله هُدًى وتوفيقًا، ويحشرنا في زمرة نبيِّه محمَّد ﷺ مع النبيِّين والصدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين، وحسُن أولئك رفيقًا.

والحمد لله وحده.

وجدت في النُّسخة الَّتي نقلت منها، وهي بخطِّ الفقير عليّ بن الفقير محمَّد ابن الفقير إبراهيم بن الأُرموي رحمه الله تعالى أنَّه سمعها على منشئها والده رحمه الله تعالى بقراءة شيخ الإسلام تقيِّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة رحمه الله تعالى.، وأخبر أنَّه قال لمَّا فرغ من قراءتها بحضور السَّامعين: هذا الَّذي نعتقده، ونَدين الله تعالى. بعد قدومه من الدِّيار المصريَّة بمدَّة يسيرة في أوَّل مرَّة سنة أربع وسبعمائة.

هكذا وجدت للشَّيخ شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن علي الأرموي بخطِّ جدِّه، فنقلها سالم بن علي بن سالم كما وجده.



(14) في الأصل: وأنهم؛ بالتَّذكير وكذا فيما بعده: شأوهم؛ ولعلَّ الصَّواب ما أثبته.

(15) يشير إلى ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُون، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَر» أخرجه البخاري (3689)؛ ورواه مسلم (2398) عن عائشة رضي الله عنها، وزاد: قال ابن وهب: تفسير مُحَدَّثون: مُلْهَمُون. قال النَّووي في «شرح مسلم» (15/ 166): «اختلف تفسير العلماء للمراد بـ«محدَّثون» فقال ابن وهب: ملهمون. وقيل: مصيبون، وإذا ظنُّوا فكأنَّهم حُدِّثُوا بشيء فظنُّوا. وقيل: تكلِّمهم الملائكة. وجاء في رواية: «متكلِّمون». وقال البخاري: يجري الصَّواب على ألسنتهم. وفيه إثبات كرامات الأولياء». وانظر «الفتح» (7/ 50).

(16) أخرجه البخاري (6579)، ومسلم (2292) عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنهما، ولفظه: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللَّبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السَّماء». وقوله: «كيزانه»: جمع كوز؛ ويجمع على أكواز. «الفتح» (1/ 181). وقد ورد ذكر آنيته في حديث أبي ذر؛ رواه مسلم (2300) عنه قال: «قلت: يا رسول الله، ما آنية الحوض؟ قال: والَّذي نَفْسُ مُحَمَّد بِيَدِه لآنِيَتُهُ أَكْثَر مِنْ عَدَدِ نُجُوم السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا» الحديث.

(17) في الأصل: (الصالحون) وهو خطأ.



الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّة

عمر تشيش
مرحلة الدكتوراه- تلمسان



قَالَ مُحِبُّ الأَثَرِيِّينَ عُمَرْ ... أَحْمَدُ مَنْ بِهَدْيِهِ تَزْكُو الفِطَرْ

ثُمَّ صَلاتِي كُلُّهَا لِلْمُصْطَفَى ... مُحَمَّدٍ، أَرْجُو بِذَلِكَ الوَفَا

وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ نَظَمْتُهَا ... فِي وَصْفِكُمْ أَهْلَ الحَدِيثِ، قُلْتُهَا

لَطِيفَةٌ، يَسْلُو بِهَا مَنِ اتَّبَعْ ... فِي زَمَنٍ قَدْ كَثُرَتْ فِيهِ البِدَعْ

وَجِيزَةٌ، بِهَا الفُؤَادُ يُعْرِبُ ... لَكُمْ عَنِ الوِدَادِ حَتَّى تَطْرَبُوا

فَاسْتَمِعُوا يَا إِخْوَتِي مَقَالَتِي ... وَاسْتَمْتِعُوا بِمَا حَوَتْ رِسَالَتِي:

أَصْحَابُنَا أَهْلُ الحَدِيثِ وَالأَثَرْ ... المُقْتَفُو نَبِيِّهِمْ خَيْرِ البَشَرْ

بِمَنْهَجِ الأَسْلَافِ قَدْ تَمَسَّكُوا ... لَمْ يَثْنِهِمْ مَنْ عَنْهُ قَدْ تَفَرَّقُوا

سَمَّاهُمُ الرَّسُولُ بِاسْمِ الغُرَبَا ... مَنْ رَامَ هَدْيَهُ سَيَلْقَى العَجَبَا

عِمَادُ دِينِنَا هُوَ التَّوْحِيدُ ... فَاللهُ رَبُّنَا لَهُ التَّمْجِيدُ

أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ يَا صَاحِبِي ... عِهَا، فَجَهْلُهَا مِنَ المَصَائِبِ

مَعْبُودُنَا اللهُ فَلا شَرِيكَ لَهْ ... أَخْلِصْ لَهُ القُرْبَانَ حَتَّى يَقْبَلَهْ

وَالرَّبُّ خَالِقٌ لِكُلٍّ مَالِكُ ... مُدَبِّرٌ، فَمَا لَهُ مُشَارِكُ

أَسْمَاؤُهُ الحُسْنَى تَقَدَّسَتْ، فَهَلْ ... يُشْبِهُهُ فِي وَصْفِهِ شَيْءٌ حَصَلْ؟!

فِي دِينِنَا نُحِبُّ كُلَّ الأَتْقِيَا ... وَنَحْنُ لا نَدْعُو قُبُورَ الأَوْلِيَا

نُطِيعُ فِي الحَقِّ وَلِيَّ أَمْرِنَا ... وَصِيَّةَ العِرْبَاضِ عَنْ نَبِيِّنَا

أَمَّا كِلَابُ النَّارِ مِنْ أَعْدَائِنَا ... فَمَا لَهُمْ فَضْلٌ سِوَى أَسْمَائِنَا

نُجِلُّ أَهْلَ البَيْتِ، لا نَسُبُّهُمْ — كَذَاكَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ كُلُّهُمْ

مَنْهَجُنَا شَمْسٌ بِلا سِرْدَابِ — لا نَتَّقِي كَفِرْقَةِ الكَذَّابِ

فَقَدْ رَمَوْا زَوْجَ الرَّسُولِ عَائِشَه — واتَّهَمُوا أَصْحَابَهُ بِالفَاحِشَه

وَلا يُهِمُّنَا افْتِرَاءُ كَاذِبِ — دَعِيِّ سُنَّةٍ، بِلَيْلِ حَاطِبِ

نُجُومُنَا إِنْ جَنَّ لَيْلٌ حَالِكُ: — مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدٌ، وَمَالِكُ

أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ — فَسَابِقٌ، وَهُمْ لَهُ أَقْرَانُ

وَلا أَرَى فِي القَوْمِ كَابْنِ تَيْمِيه — جُهْدًا، أَوِ ابْنِ قَيِّمٍ بِالجَوْزِيه

وَذَاكَ شَيْخُنَا ابْنُ بَازٍ مَاجِدُ — إِمَامُ سُنَّةٍ وَنِعْمَ الوَالِدُ

وَابْنُ عُثَيْمِينَ فَقِيهُ عَصْرِنَا — لَمْ نَرَ قَطُّ مِثْلَهُ فِي وَقْتِنَا

عَنْ نَاصِرِ الدِّينِ الهُمَامِ حَدِّثِ — أَكْرِمْ بِهِ مِنْ عَالِمٍ مُحَدِّثِ!

كَذَا ابْنُ بَادِيسَ مِنَ الجَزَائِرِ — أَعْنِي بِلادَ الأُسْدِ وَالحَرَائِرِ

وَمِثْلُهُ البَشِيرُ فِي الإِحْسَانِ — عَذْبُ الكَلامِ، بَيِّنُ الإِتْقَانِ

فَهَؤُلاءِ بَعْضُ مَنْ أَخْتَارُ لَكْ — لا تَتَّبِعْ مَنْ يَبْتَغِي مَقَاتِلَكْ

دَعْوَتُنَا دَعْوَةُ حَقٍّ وَسَطْ — فَلا يَشُوبُهَا هَوًى أَوْ شَطَطْ

فَالْزَمْ أُخَيَّ نَهْجَهَا كَيْ تَسْعَدَا — فِي دَارِكَ الدُّنْيَا وَفِي الأُخْرَى غَدَا

قَدِ انْتَهَتْ أُرْجُوزَةٌ أَسْدَيْتُهَا — لِمُبْتَغِي سَلامَةٍ أَهْدَيْتُهَا

وَالحَمْدُ لِلهِ وَلا حَوْلَ وَلا — قُوَّةَ إِلاَّ بِالَّذِي قَدْ أَوْجَلا



وسائل إصلاح التّعليم

عند الإمام ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ



محمد كربوز
إمام أستاذ الجزائر

إنَّ الأمَّـةَ الجزائريةَ تعيش اليوم يقظةً علميَّةً، وإقبالَ كثير من شبابها على العلم الشَّرعي، ولكنَّ هذه اليَقظةَ وهذا الإقبالَ يَحتاجان إلى تَرشيد وتَوجيه لتَحصُلَ الثِّمارُ المَرْجُوَّةُ منه والمؤمَّلَة، وإنَّ الاسترْشاد بتَوْجيهات إمام لا تزال هذه الأمَّـةُ تَعيش تَحت ظلال دَعْوَته وتَجتني جَنَى إصلاحه لَمِن أفضلِ ما يُستعانُ به على تَحصيلِ هذه الثِّمار.

إنَّ دعوةَ الإمام ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإصلاحيَّةَ كان أسُّها ومُرتَكَزُها هو العلمَ الشَّرعيَّ الصَّحيحَ، ذلك لأنَّه أصلُ كلِّ صلاح وإصلاح، وأُسُّ كُلِّ تربيَة وتَزكيَة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانِ المناسَبة بين ذِكر العلم والنَّهي عن بعض الأخلاق في قوله تعالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ۝٣٦ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ۝٣٧﴾ [سُورَةُ الإِسْرَاءِ]، وبين التَّكاليف الشَّرعيَّة من الأوامر والنَّواهي المذكورة في الآيات السَّابقة[1]، لهاتَين الآيتَين: «العلمُ الصَّحيحُ والخُلُقُ المتينُ هما الأصلان اللَّذان يَنْبَني عليهما كمالُ الإنسان، وبهما يَضْطَلِعُ بأعباء ما تَضَمَّنته الآياتُ المتقدِّمةُ من أصول التَّكليف، فهُما أعظمُ ممَّا تَقَدَّمَهُما من حيث توقُّفُه عليهما، فَجيء بهما بَعده ليكونَ الأسلوبُ من باب التَّرقِّي من الأدنى إلى الأعلى، ولَمَّا كان العلمُ أساسَ الأخلاق قُدِّمَت آيَتُه على آيَتها تَقديمَ الأصلِ على الفَرع»[2].

ولمَّا كان الأمرُ كذلك حرَص ابنُ باديس على إصلاح هذا الأسِّ والمرتَكَز نفسه، وذلك بإصلاح العلم والتَّعليم أوَّلاً، وإصلاح حَمَلَته من علماءَ وطلبة ثانيًا، فبذَل في سَبيل ذلك جُهودًا، حُقَّ لمن عرَفها أنْ يَصفها بالجبَّارة، وسأتناول منها في هذا المقال ما وقَفتُ عليه ممَّا خطَّته يدُه أو فَاهَ به فنُقل عنه، دون جُهوده العمَليَّة العظيمة، كإنشائه مَعْهَدًا علميًّا بالجامع الأخْضَر بقسنطينة، ومراكزَ تعليميَّةً بمختلف عَمالات الوَطن، وما وَضَعه فيها من المناهج والبرامج، وكالدُّروس

(1) الإسراء من الآية (22 إلى الآية 35).

(2) «مجالس التَّذكير من كلام الحكيم الخبير» (1/261).

والمحاضرات العامَّة، ونحو ذلك، فإنَّ هذه الجهودَ العَمَليَّةَ في الإصلاح العلمي تحتاج إلى بَحث مُستَقلٍّ.

لقد بيَّن ابنُ باديس أهميَّةَ هذا الإصلاح، فذكر أنَّ إصلاحَ أهلِ العلم والتَّعليم هو السَّبيلُ لإصلاح المسلمين أجمعين، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «لن يَصلُح المسلمون حتَّى يَصلُح علماؤُهم، فإنَّما العلماءُ من الأُمَّة بمثابة القَلْب، إذا صلَح صلَح الجسَدُ كلُّه، وإذا فسَد فسَد الجسَدُ كلُّه، وصلاحُ المسلمين إنَّما هو بفقههم الإسلامَ وعَمَلهم به، وإنَّما يَصِلُ إليهم هذا على يَد عُلمائهم، فإذا كان علماؤهم أهلَ جُمود في العلم، وابتداع في العمل، فكذلك المسلمون يكونون، فإذا أردنا إصلاحَ المسلمين فلنُصلح علماءَهم، ولن يَصلُح العلماءُ إلاَّ إذا صلَح تعليمُهم، فالتَّعليمُ هو الَّذي يَطْبَعُ المتعلِّمَ بالطَّابع الَّذي يكون عليه في مُستقبَل حَيَاته وما يَستقبلُ من عَمَله لنَفْسه وغيره، فإذا أردنا أن نُصلح العلماءَ فلنُصلح التَّعليمَ، ونَعْني بالتَّعليم التَّعليمَ الَّذي يكون به المسلمُ عالمًا من عُلماء الإسلام يَأخُذُ عنه النَّاسُ دينَهم ويَقتدون به فيه»[3].

وقد ذكر رَحِمَهُ اللهُ بعضَ وسائلِ هذا الإصلاح، منها:

◎ الرُّجوعُ بالعلم إلى مصادره الأصيلة:

إنَّ من أعظم أسباب فَساد العلم أخذَه من غير مصادره الأَصيلَة، كأَخذه من فَلْسفَة الإغْريق ومَنطق اليُونان، أو من تَأويلات الباطنيَّة وذَوْق غُلاة المتَصَوِّفَة، ولهذا سعى المصلحون والمجدِّدون على مرِّ الأزمنَة والعُصور في ردِّ العلم إلى مَصادره الأَصيلَة الشَّرعيَّة، حتَّى يصلُحَ ويكونَ علمًا نافعًا، ومَصدرُ العلم عند أهل السُّنَّة أتباع السَّلف الصَّالح هو كتابُ الله تعالى وسُنَّةُ النَّبيِّ ﷺ.

يقول ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ: «ونحن معشر المسلمين قد كان منَّا للقرآن العظيم هجرٌ كثيرٌ في الزَّمان الطَّويل وإن كنَّا به مؤمنين.

بَسَطَ القرآنُ عقائدَ الإيمان كلّها بأدلَّتها العَقْليَّة القَريبة القاطعَة فَهَجَرْناها، وقُلنا تلك أدلَّةٌ سَمعيَّةٌ لا تُحصِّلُ اليقين، وأخذنا في الطَّرائق الكلاميَّة المعقَّدة وإشكالاتها المتعدِّدَة واصطلاحاتها المُحدَثَة ممَّا يَصعُب أمرُه على الطَّلبة فَضْلاً عن العامَّة.

وبيَّن القرآنُ أصولَ الأحكام وأمَّهات مسائلِ الحلال والحرام ووُجوهَ النَّظر والاعتبار مع بيان حكَم الأحكام وفوائدها في الصَّالح الخاصِّ والعامِّ، فهَجَرناها واقْتَصَرْنا على قراءة الفروع الفقهيَّة مُجرَّدةً بلا نَظَر، جافَّةً بلا حكمَة، مُحَجَّبةً وراءَ أسوارٍ من الألفاظ المختصرة تَفْنَى الأعمارُ قبل الوصول إليها...

وعلَّمنا القرآنُ أنَّ النبيَّ ﷺ هو المبَيِّنُ للنَّاس ما نُزِّل إليهم من ربِّهم، وأنَّ عليهم أَنْ يَأخذوا ما آتاهم ويَنتَهوا عمَّا نهاهم عنه، فكانت سُنَّته العَمَليَّةُ والقَوْليَّةُ تاليةً للقرآن، فهجرناها كما هجرناه وعاملناها بما عاملناه، حتَّى إنَّه لَيَقلُّ في المتَصَدِّرين للتَّدريس من كبار العلماء في أكبر المعاهد مَن يكون قد خَتَمَ كُتُبَ الحديث المشهورةَ كالموطَّأ والبخاريِّ ومُسلم ونحوها مُطالعةً، فضلاً عن غيرهم من أهل العلم، وفضلاً عن غيرها من كتب السُّنَّة»[4].

وإنَّ ممَّا يوجبُ الرُّجوعَ إلى الكتاب والسُّنَّة في أخذ العلم ونشره هو ما جَعَلَهُ اللهُ تعالى في أدلَّتهما من الخصائص والمميِّزات الَّتي لا توجد في غيرها، كالسُّهولة والسَّلامة من التَّعقيد، وكُوضوح الاستدلال وقُرب المأخَذ، وكقُوَّة السُّلطان والتَّأثير.

قال الإمامُ رَحِمَهُ اللهُ: «أدلَّةُ العقائد مبسوطةٌ كلُّها في القرآن العظيم بغايَة البيان ونهايَة التَّيسير، وأدلَّةُ الأحكام أصولُها مَذكورةٌ كلُّها فيه، وبيانُها وتفاصيلُها في سنَّة النَّبيِّ ﷺ الَّذي أُرسل ليُبَيِّن للنَّاس ما نُزِّل إليهم، فحَقٌّ على أهل العلم أَنْ يقوموا بتَعليم العامَّة لعقائدها الدِّينيَّة وأدلَّة تلك العقائد من القرآن العظيم، إذ يجب على كُلِّ مُكلَّف أَنْ يكون في كلِّ عقيدة من عقائده الدِّينيَّة على علم، ولن يَجد العاميُّ الأَدلَّةَ لعقائده سَهلةً قريبةً إلاَّ في كتاب الله، فهو الَّذي يَجبُ على أهل العلم أَنْ يَرجعوا في تعليم العقائد للمُسلمين إليه. أمَّا الإعراضُ عن أدلَّة القرآن، والذَّهابُ مع أدلَّة المتكَلِّمين الصَّعبة ذات العبارات الاصطلاحيَّة فإنَّه من الهَجْر لكتاب الله، وتَصعيب طريق العلم إلى عباده، وهُمْ في أَشَدِّ الحاجة إليه، وقد كان من نَتيجة هذا: ما نراه اليومَ في عامَّة المسلمين من الجهل بعقائد الإسلام وحقائقه.

وممَّا ينبغي لأهل العلم أيضًا إذا أَفْتَوْا أو أَرْشَدوا أَنْ يَذكروا أدلَّةَ القرآن والسُّنَّة لفتاويهم ومواعظهم ليُقَرِّبوا المسلمين إلى أصل دينهم، ويُذيقوهم حَلاوَتَه، ويُعرِّفوهم منزلَته، ويَجعلوه منهم دائمًا على ذُكْر، ويُنيلوهم العلمَ والحكمةَ من قريب، ويكونَ لفتاواهم ومَواعظهم رُسوخٌ في القُلوب وأَثَرٌ في النُّفوس. فَإلَى القُرآنِ والسُّنَّةِ أَيُّها العُلَماءُ إِنْ كُنتُم للخَير تُريدون»[5].

(3) «الآثار» (3/ 217)، وانظر: (3/ 557).

(4) «تفسير ابن باديس» (2/ 43. 46).

(5) «تفسير ابن باديس» (1/ 270. 271).

◎ الرُّجوعُ بالتَّعليم إلى تعليم النَّبيِّ ﷺ وأئمَّة القُرون المفضَّلة :

لقد اشْتكى ابنُ باديس من الفساد التَّعليمي في زمانه فقال: «فقد حصَّلنا على شهادة العالميَّة من جامع الزَّيتونَة، ونحن لم نَدرُس آيةً واحدةً من كتاب الله، ولم يكن عندنا أيُّ شَوْق أو أَدْنَى رَغبة في ذلك، ومن أين يكونُ لنا هذا ونحن لم نَسْمَع من شُيوخنا يوْمًا مَنزلةَ القرآن من تعلُّم الدِّين والتَّفَقُّه فيه، ولا منزلةَ السُّنَّة النَّبويَّة من ذلك، هذا في جامع الزَّيتونة فدع عنك الحديثَ عن غيره ممَّا هو دونه بعَديدِ المراحل.

فالعلماءُ إلاَّ قليلٌ منهم أجانبُ أو كالأجانب من الكتاب والسُّنَّة، من العلم فَهْمًا والتَّفقُّه فيهما، ومَن فَطن منهمَ لهذا الفساد التَّعليمي الذِّي باعد بينهم وبين العلْم بالدِّين، وحمَّلَهم وِزرَهم ووِزرَ مَن في رعَايَتهم، لا يستطيع إذا كانت له همَّةٌ ورغبةٌ أن يَتدارك ذلك إلاَّ في نَفْسه، أمَّا تعليمُه لغيره فإنَّه لا يستطيعُ أن يَخرُج فيه عن المُعتاد، الذي تَوارَثَه عن الآباء والأَجداد رغم ما يَعلمُ فيه من فساد وإفساد»[6].

بل ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ هذا الفسادَ التَّعليميَّ داءٌ قديم في المغرب والأندلس، يرجع إلى عهد ابن عبد البرّ (463 هـ) وابن العربي (543 هـ) الأندلُسيَيْن رحمهما الله، وقد نقل شكوى كلٍّ منهما من أهل زمانه[7].

وبيَّن أنَّه كما يكون إصلاحُ العلم بالرُّجوع به إلى مَصادره الأصيلة، فإصلاحُ التَّعليم يكون كذلك بالتَّفقُّه في تلك المصادر، قال: «ولن يَصْلُحَ هذا التَّعليمُ إلاَّ إذا رَجَعنا به للتَّعليم النَّبويِّ في شَكله وموضوعه، في مادَّته وصورته، فيما كان يُعلِّم ﷺ وفي صورة تَعليمه، فقد صحَّ عنه ﷺ فيما رواه مسلم أنَّه قال: «إنَّما بُعِثْتُ مُعَلِّمًا»[8]، فماذا كان يُعَلِّم وكيف كان يُعَلِّم؟

كان ﷺ يُعَلِّم النَّاسَ دينَهم من الإيمان والإسلام والإحسان كما قال ﷺ في جبريلَ في الحديث المشهور: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ»[9]، كان يُعلِّمهم هذا الدِّينَ بتلاوة القُرآن عليهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النَّمل: 92]، وبما بَيَّنه لهم من قَوله وفِعله وسِيرَته وسُلوكه في مجالس تَعليمه وفي جميع أحواله، فكان النَّاسُ يَتعلَّمون دينَهم بما يَسمعون من كلام ربِّهم وما يَتَلَقَّون من بَيان نَبيِّهم وتَنفيذه لما أَوْحَى الله إليه، وذلك البيانُ هو سُنَّته التي كان عليها أصحابُه والخلفاءُ الرَّاشدون من بعده وبقيَّةُ القرون الثَّلاثة المشهود لهم بالخيريَّة من التَّابعين وأتباع التَّابعين»[10].

وما جرى عليه النَّبيُّ ﷺ في تَعليم أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، جرى على منواله أئمَّةُ السَّلف الصَّالح في تَعليم الأُمَّة من بعده، قال ابنُ باديس: «وإذا رَجعت إلى مُوَطَّأ مالك سيِّد أتباع التَّابعين فإنَّك تجدُه في بيان الدِّين قد بَنَى أَمْرَه على الآيات القرآنيَّة وما صحَّ عنده من قول النَّبيِّ ﷺ وفعله، وما كان من عمل أصحابه الَّذي يَأخُذُ منه ما اسْتَقرَّ عليه الحالُ آخرَ حياته؛ لأنَّهم كانوا يَأخذون بالأَحْدَث فالأَحْدَث من أَمْره، وكذلك إذا رجعت إلى كتاب الأُمِّ لتلميذ مالك الإمام الشَّافعيِّ فإنَّك تجدُه قد بَنَى فقهَه على الكتاب، وما ثبت عنده من السُّنَّة، وهكذا كان التَّعلُّمُ والتَّعليمُ في القرون الفُضْلى مبناها على التَّفقُّه في القرآن والسُّنَّة...

هذا هو التَّعليمُ الدِّيني السُّنِّيُّ السَّلَفي، فأين منه تعليمُنا نحن اليومَ وقبلَ اليوم، بل مُنذ قرون وقرون؟!»[11].

وقد جرى على هذا المنْوال المجدِّدون والأئمَّةُ المصلحون، ومنهم الإمامُ ابنُ باديس نفسُه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمَّا التَّعليم، كما يَفهمُه كلُّ أَحَد، وكما جاء به الدِّينُ، وكما كان عليه سلفُ المسلمين، فهو نَشرُ العلم لكلِّ أحد، للكبير والصَّغير والمرأة والرَّجل، بِحلَق الدَّرس، ومجالس الوَعظ، وخُطَب المنابر، وبكلِّ طريقٍ مُوصلٍ، وهذا

(6) «الآثار» (3/ 219).

(7) انظر: «آثار ابن باديس» (3/ 220 ـ 222)، بل هذا الفساد أقدم من ذلك، ففي النَّقل عن ابن عبد البرّ أبيات للقاضي منذر ابن سعيد البَلُّوطي (355 هـ) يشكو أهل الأندلس في ذلك.

(8) مسلم (1478)، ولفظه: «... وَلَكِنْ بعثني مُعَلِّمًا مُيَسِّرًا».

(9) رواه البخاري (50)، ومسلم (9).

(10) «الآثار» (3/ 217 ـ 218).

(11) «الآثار» (3/ 218 ـ 219).



ما اشتغلت به الجمعيَّةُ وتوسَّلت بالطُّرق الموصلة إليه، ولن يستطيع الغرابُ ولا غيرُه أن يُثبت عليها شيئًا غيرَ ذلك.

ولا نَظُنُّه يعني التَّعاليمَ المنافيَةَ للعلم إلَّا ما قامت به الجمعيَّةُ من بناء وَعظها وإرشادها على آيات القرآن العظيم وأحاديث النَّبيِّ ﷺ ووصايا أئمَّة السَّلف، فإنَّ هذا كلَّه كان مَهجورًا في هذه الدِّيار، بل وفي غير هذه الدِّيَار، فإذا كانت هذه هي التَّعاليمَ المنافيَةَ للعلم عنده، فنحن نُشهد الله وملائكتَه والنَّاسَ أجمعين أنَّ هذه هي التَّعاليمُ المنافيَةُ للجهل المغيضَةُ لأهل الجهل الماحقَةُ لكلِّ جَهْلٍ ودَجَلٍ، وأنَّها هي مصدرُ الدِّين والعلم وكلِّ خيرٍ وسعادة للبشر وأَرْغَمَ الله أَنْفَ كلِّ أفَّاكٍ أثيم»[12].

◎ وَضْعُ برامجَ ومَناهجَ للتَّعليم:

قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ٧٩﴾ [سُورَةُ آلِ عِمۡرَانَ].

في هذه الآية الكريمة إشارةٌ إلى الإصلاحَيْن السَّابقَيْن: إصلاح العلم بردِّه إلى مصادره الأصيلة، الكتاب والسُّنَّة، وإصلاح التَّعليم بالتَّفقُّه فيهما، فالأوَّل في قوله: ﴿تَدۡرُسُونَ﴾، والثَّاني في قوله: ﴿تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾.

وقد أشار ابن باديس إلى الاستدلال بهذه الآية عند حديثه عن إصلاح التَّعليم فقال: «وهكذا كان التَّعلُّمُ والتَّعليمُ في القرون الفُضلى مبناها على التَّفقُّه في القرآن والسُّنَّة، روى ابنُ عبد البرِّ في «الجامع» عن الضَّحاك في قوله تعالى: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ٧٩﴾، قال الضَّحَّاك: «حقٌّ على كلِّ من تعلَّم القرآنَ أن يكون فقيهًا»، وروى عن عمر رضي الله عنه أنَّه كتب إلى أبي موسى رضي الله عنه: «أمَّا بعد فتفقَّهوا في السُّنَّة وتفقَّهوا في العربيَّة»»[13].

كما أنَّ في الآية ذكرًا لهذا الإصلاح الثَّالث، وهو إصلاحُ التَّعليم بإصلاح بَرامجه، وذلك في قوله: ﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾، إذ الرَّبَّاني كما في «صحيح البُخاري»: «الَّذي يُرَبِّي النَّاس بصغَار العلم قبل كبَاره»[14]، ولا شكَّ أنَّ هذا يسيرُ على مَنهَج وبَرنامَج في تَعليمه يُراعي فيه مَراتبَ الطُّلاَّب ومُستَوَياتهم.

قال ابنُ باديس: «لمَّا قَفَلْنا من الحجاز وحَلَلْنا بقسنطينة عام (32)، وعَزَمنا على القيام بالتَّدريس، أدخلنا في برنامج دروسنا تعليمَ اللُّغة وأدبها، والتَّفسيرَ والحديثَ والأصولَ ومبادئَ التَّاريخ ومبادئَ الجغرافيَّة ومبادئَ الحساب وغيرَ هذا، ورأينا لزومَ تقسيم المعلِّمين إلى طبقات، واخترنا للطَّلبة الصُّغرى منهم بعضَ الكُتُب الابتدائيَّة الَّتي وَضَعتها وزارةُ المعارف المصريَّة، وأَحدَثْنا تغييرًا في أساليب التَّعليم، وأخذنا نحُثُّ على تعلُّم جميع العلوم باللِّسان العربيِّ والفرَنسيِّ، ونُحبِّبُ النَّاس في فَهْم القرآن، ونَدعو الطَّلبةَ إلى الفكر والنَّظر في الفروع الفقهيَّة، والعمل على رَبْطها بأدلَّتها الشَّرعيَّة ونُرَغِّبُهم في مُطالعة كُتُب الأَقْدَمين ومُؤَلَّفات المعاصرين»[15].

◎ إنشاءُ دُور للتَّعليم:

إنَّ من أساسيَّات الإصلاح والدَّعوَة إلى الله تعالى إيجادَ دُورٍ يُبثُّ فيها العلمُ ويُنشر، فإنَّ كثيرًا ممَّن آتاه الله تعالى حَظًّا وافرًا من العلم ما عطَّله عن تَزكيَته إلَّا انعدامُ مَحَلٍّ يَنشُر فيه ما حصَّله، وكثيرًا ممَّن عنده برامجُ ومناهجُ يَتَخَرَّجُ بها فقهاءُ وعلماءُ، تعطَّل ما عنده لغيَاب أماكن تَجسيدها، ولهذا صار إيجادُ دور للتَّعليم إصلاحًا له، وغيابُها تعطيلاً له، وعلى رَأس هذه الدُّور المسجدُ بيتُ الله، الذي لم يزَل منذ بناء النبيِّ ﷺ مسجدَه ولايزالُ الكُلِّيَّةَ الأمَّ لتَخرُّج الفُقهاء والعلماء، وتَليه المدارسُ والمعاهدُ والجامعات

يقول ابن باديس: «لا بُدَّ للجزائر من كُلِّيَّة دينيَّة يَتَخَرَّجُ منها رجالٌ فقهاءُ بالدِّين، يعلِّمون الأُمَّةَ أَمْرَ دينها، وأستطيع أَنْ أقول إنَّ نَواةَ هذه الكُلِّيَّة هم الطُّلاَّبُ الَّذين يَردون على الجامع الأخضر بقسنطينةَ من العَمالات الثَّلاث، فلو أنَّ الجمعيَّةَ سَعَت لتَوْسيعها بتَرسيم مُعَلِّمين ورعاية مَدَد المتعلِّمين ووَضْع خُطَّة التَّعليم لقامت بأعظم عمل علْميٍّ دينيٍّ للأُمَّة في حاضرها ومُستَقبَلها.

ثمَّ لا بُدَّ مع هذا من حَثِّ كلِّ شُعبة من شُعَب الجمعيَّة على ترسيم مُدَرِّس للتَّعليم في مسجدهم، إن كان لهم مسجدٌ، ثُمَّ تَسْعَى الجمعيَّةُ لدى الحكومة لتُرَسِّمَ في كلِّ مسجد من المساجد التي لنظرها مُدَرِّسًا فقيهًا بالدِّين ليُعَلِّمَ النَّاسَ ما يحتاجون إليه من أمر دينهم، فكُلِّيَّةٌ تُخَرِّجُ المعلِّمين الدِّينيِّين، ومُعلِّمون في المساجد الَّتي لنظر الحكومة والَّتي لنظر الجماعات، تلك هي الحالةُ التي يَجبُ أَنْ تَكون عليها الأُمَّةُ الجزائريَّةُ المسلمةُ لتبقى مُسلمةً»[16].

وقال في بيان أهميَّة التَّعليم المسجدي ودوره في إصلاح المجتمع، وبيان خطورة إهماله والتَّفريط فيه: «إذا كانت المساجدُ

(12) «الآثار» (3/ 289).

(13) «الآثار» (3/ 218).

(14) كتاب العلم، بَابٌ: «العلمُ قبل القَوْل والعمل».

(15) «الآثار» (3/ 27).

(16) «الآثار» (3/ 228).

مَعمورةٌ بدروس العلم فإنَّ العامَّةَ الَّتي تَنْتابُ تلك المساجدَ تكون من العلم على حظٍّ وافر، وتَتَكَوَّنُ منها طبقةٌ مُثقَّفةُ الفكْر، صحيحةُ العقيدة، بصيرةٌ بالدِّين، فتَكْمُلُ هي في نفوسها، ولا تُهْمِلُ وقد عرَفت العلمَ وذاقت حلاوتَه تعليمَ أبنائها. وهكذا ينتشرُ العلمُ في الأُمَّة ويَكْثُرُ طلاَّبُه من أبنائها وتَنْفُقُ سوقُه فيها. أمَّا إذا خَلَت المساجدُ من الدُّروس كما هو حالُنا اليومَ في الغالب.[17] فإنَّ الأُمَّةَ تُعْفَى عن العلم والدِّين وتَنْقَطعُ علاقَتُها به، وتَبْرُدُ حرارةُ شَوْقها إليه، فتجسو نفسُها وأبناءَها وتُمسي والدِّينُ فيها غريب، وقد عرَف أسلافُنا رحمهم الله هذه الحقيقةَ فحَبَسوا الأَحْباسَ الطَّائلَةَ على التَّدريس في المساجد، التَّدريس الدِّينيِّ الجامع بين العلم والتَّهذيب، ولو دام ما أسَّسوه لكانت حالةُ عامَّتِنا على غير ما نراها عليه اليوم»[18].

(17) وهو كذلك حالنا اليوم، فالله المستعان.

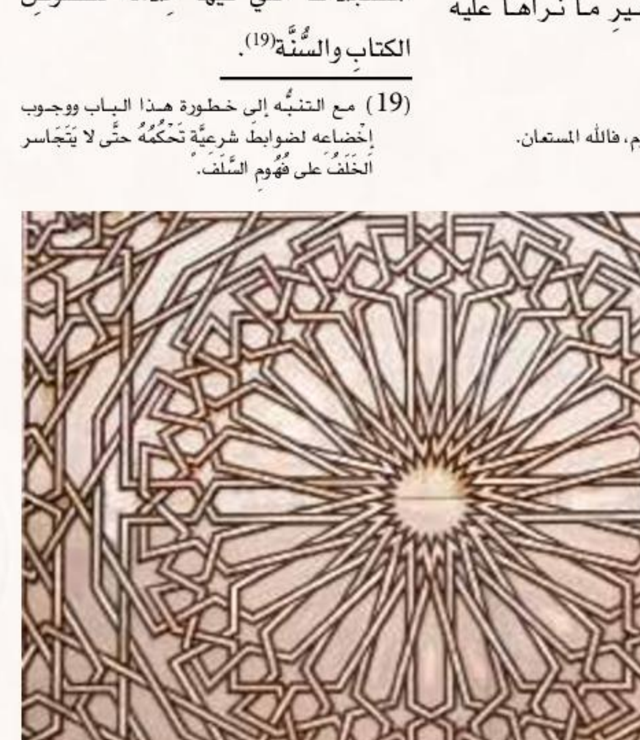
(18) «الآثار» (4/ 252).

◎ جعلُ التَّعليم مُواكبًا لمُستجدَّات الزَّمن:

إنَّ ممَّا يزيد يقينَ أهلِ الإيمان أَنْ يرَوا كثيرًا ممَّا استجدَّ من العلوم الكَوْنيَّة قد جاء مؤكِّدًا لما في الوحْيَيْن، الكتاب والسُّنَّة، وهذا ممَّا يَشْمَلُه وَعْدُ الله تعالى في قوله: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ [فُصِّلَت].

ومن هذه العلوم الكَوْنيَّة ما جاء كاشفًا عن معاني بعض النُّصوص الشَّرعيَّة وحكَمها وأسرارها، وعليه فمن إصلاح التَّعليم المستمرِّ المتجَدِّد: مُواكبتُه لهذه المستجدَّات الَّتي فيها خِدمةٌ لنُصوص الكتاب والسُّنَّة[19].

(19) مع التنبُّه إلى خطورة هذا الباب ووجوب إخضاعه لضوابط شرعيَّة تَحْكُمُهُ حتَّى لا يَتَجَاسر الخَلَفُ على فُهُوم السَّلَف.



قال ابن باديس: «إنَّ القرآنَ كتابُ الدَّهْر ومعجزتُه الخالدةُ، فلا يَسْتَقِلُّ بتفسيره إلاَّ الزَّمنُ، وكذلك كلامُ نبيِّنا ﷺ المبيِّنُ له، فكثيرٌ من مُتون الكتاب والسُّنَّة الواردة في مُعْضلات الكَوْن ومُشكلات الاجتماع لم تُفْهم أسرارُها ومَغازيها إلاَّ بتَعاقُب الأزمنة وظُهور ما يُصَدِّقُها من سُنَن الله في الكوْن، وكم فَسَّرَتْ لنا حوادثُ الزَّمَن واكتشافاتُ العلْم من غرائب آيات القُرآن ومُتون الحديث، وأَظْهَرَت منها للمُتَأَخِّرين ما لم يَظْهَر للمُتَقَدِّمين، وأَرَتْنَا مصداقَ قوله ﷺ في وَصْف القرآن: «لاَ تَنْقَضي عَجَائِبُهُ»[20].

والعلماءُ القوَّامون على كتاب الله وسنَّة رسوله لا يَتَلَقَّوْنَهُما بالفكْر الخامد والفَهْم الجامد، وإنَّما يَتَرَقَّبون من سُنَن الله في الكوْن وتدبيره في الاجتماع ما يَكْشفُ لهم عن حقائقهما، ويَكِلُون إلى الزَّمَن وأطواره تفسيرَ ما عَجَزَت عنه أفهامُهم، وقد أُثِر عن جماعة من فُقهاء الصَّحابة بالقُرآن قولُهم في بعض هذه الآيات: «لم يأت مصداقُها أو تأويلُها بعد»[21]، يَعْنون أنَّه آت وأنَّ الآتي به حوادثُ الزَّمان ووَقائعُ الأكْوان، وكلُّ عالم بعدَهم فإنَّما يُعطي صورةَ زَمَنه بعد أنْ يُكَيِّفَ بها نفسَه»[22].

◎◎◎

(20) خرجه الترمذي (2906) من حديث عَليٍّ رضي الله عنه، وقال: «هذا حَديثٌ غَريبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاَّ من هذا الوَجْه وإسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وفي الحَارث مَقَالٌ»، وانظر: «السِّلسلة الضَّعيفة» (6842).

(21) انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة (17/ 371).

(22) «تفسير ابن باديس» (2/ 359، 361).

لفظة «الحشويَّة» في الميزان

عبد الصمد سليمان
مغنية - تلمسان

من المعلوم أنَّ لأهل الباطل طُرقًا كثيرةً في حرب أهل الحقِّ، ووسائل متنوِّعة لصدِّ النَّاس عمَّا عندهم من الصِّدق، ومن هذه الوسائل الَّتي توارثوها وكأنَّهم تواصوا بها: نبزُهم لأهل الحقِّ بألقابِ السُّوء، وطعنهم فيهم بكلام مكرر ومبدوء، وهذه طريقة لهم قديمة لمْ يسلم منها واحد من الدُّعاة المصلحين، حتَّى أفضلهم وأعظمهم نبيّنا الأكرم ﷺ؛ فقد قالوا عنه مجنون وساحر، وكذَّاب وشاعر، وغير ذلك من الكلمات البواطل، فأتباعه الدَّاعون لسنَّته المتمسِّكون بهديه لهم نصيبٌ ممَّا عُومل به؛ فلذلك يُطعن فيهم ويُحذَّر منهم في كلِّ زمانٍ ومكان، بأشكال متنوِّعة، وبألفاظ مختلفة.

وسأقتصر هنا - بإذن الله تعالى - على كلمة واحدة يستعملها اليوم أهلُ الباطل ويردِّدونها، ويحلو لهم أن يصفوا أهل السُّنَّة والجماعة بها، وهي كلمة «حشوية» الكلمة الَّتي كان المبتدعة يلمزون بها أهل السُّنَّة ويطعنون فيهم، ويستخدمونها للتَّشهير بعلماءِ الحديث وانتقاصهم، وإليك بعض ما يتعلَّق بهذه الكلمة ممَّا يجعلك على علم بحقيقتها، وبحقيقة من يتكلَّم بها، وحقيقة من يُوصف بها، من كلام أئمَّة الدِّين حتَّى تكون من المميِّزين العارفين الَّذين يصعبُ خداعهم واللَّعب بعقولهم:

أوَّلاً: فليعلم أن أوَّل من تكلَّم بهذه الكلمة وقالها نابزًا بها غيره هو: عمرو بن عبيد المعتزلي، حيث نبز بهذه الكلمة وليًّا من أولياء الله الصَّالحين، وإمامًا من أئمَّة الملَّة والدِّين، وصحابيًّا من أفضل صحابة النَّبيِّ الأمين عليه أفضل الصَّلاة وأزكى التَّسليم، ألا وهو صاحب رسول الله عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وإليك البيان:

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله في «بيان تلبيس الجهميَّة» (2/124-127): «مسمَّى الحشويَّة في لغة النَّاطقين به ليس اسمًا لطائفة معيَّنة...» إلى أن قال: «... وإذا كان كذلك فأوَّل من عُرف أنَّه تكلَّم في الإسلام بهذا اللَّفظ عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة - فقيههم وعابدهم - فإنَّه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله، فقال: كان ابن عمر حشويًّا. نسبه إلى الحشو وهم العامَّة والجمهور».

وقد صرَّح بذلك في مواطن أخرى من كتبه رحمه الله.

ثانيًا: إنَّ هذه الكلمة الَّتي يُطلقها بعض المُنتسبين للدَّعوة ويردِّدونها، وينبزون أهلَ السُّنَّة والجماعة بها، لا يُعرف في الشَّرع مسمًّى لها، ولا في اللُّغة العربيَّة الَّتي يُرجع إليها، ولا في العُرف العام الَّذي يُعين على فهم مُراد المتكلِّم بها، وإنَّما هي كلمة مُحدثةٌ يأوي المبتدعة إليها، ليطعنوا بها فيمن خالفهم في بدعهم، ولم يوافقهم على أهوائهم وعقائدهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (12/97): «وأمَّا قول القائل حشويَّة فهذا اللَّفظ ليس له مسمًّى معروف لا في الشَّرع، ولا في اللُّغة، ولا في العُرف العام».

ثالثًا: يوضِّحه أنَّ كلمة حشويَّة لا يأوي إليها في نبز غيره ممَّن لا يوافقه على هواه بها، إلاَّ الطَّوائف الضَّالَّة عن الصِّراط المستقيم، والفِرقُ المخالفة للدِّين القويم، وإليك البيان:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله مجموعة من الطَّوائف المبتدعة الَّتي تستعمل هذا اللَّفظ وما في معناه وهي[1]:

1 - المعتزلة. 2 - الجهميَّة.
3 - الرَّافضة.
4 - القرامطة الباطنيَّة.
5 - الأشعريَّة. 6 - الفلاسفة.

وليعلم كلّ مَن لاك بلسانه هذه الكلمة أنَّه قد سلك سبيل كلِّ ضالٍّ منحرف، وجاهلٍ متخبِّط مخرف، وليس له سلفٌ في استعماله لهذه الكلمة أقصد ممَّن هو على سبيل المؤمنين، وطريق الصَّالحين المصلحين.

---

(1) انظر: «بيان تلبيس الجهميَّة» (2/ 128 - 131) و«مجموع الفتاوى» (12/ 97).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المناظرة في العقيدة الواسطيَّة» من ضمن مجموع الفتاوى (119/3): « هذا اللَّفظ أوَّل من ابتدعه المعتزلة فإنَّهم يسمُّون الجماعة والسَّواد الأعظم الحشو، كما تسمِّيهم الرَّافضة الجمهور، وحشو النَّاس هم عموم النَّاس وجمهورهم، وهم غير الأعيان المتميِّزين، يقولون هذا من حشو النَّاس كما يقال هذا من جمهورهم، وأوَّل من تكلَّم بهذا عمرو بن عبيد، وقال: كان عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حشويًّا، فالمعتزلة سمَّوْا الجماعة حشوًا، كما تسمِّيهم الرَّافضة الجمهور».

وقال في «مجموع الفتاوى» (146/4): «وأوَّل من ابتدعَ الذَّم بها المعتزلة الَّذين فارقوا جماعة المسلمين، فاتِّباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمَّة تركٌ للقول السَّديد الواجب في الدِّين واتِّباع لسبيل المبتدعة الضَّالِّين ...».

رابعًا: معلوم عند كلِّ من درس شيئًا من كتب الفرق والملل، والطَّوائف والنِّحل، أنَّ الفِرَقَ تُنسب دائمًا إمَّا إلى مؤسِّسها، أو إلى بدعتها الَّتي ابتدعتها، أو إلى فعلٍ قبيح من أفعالها[2]، فإذا كان الأمر كذلك فطائفة الحشويَّة الَّتي يزعم هؤلاء المبتدعة أنَّهم يحاربونها، وانبرى في زماننا كثير منهم للتَّحذير منها، ما هي مناسبة تسميتها بهذا الاسم؟ هل هي منسوبة لمن أسَّسها، أم هي منسوبة للبدعة نفسها، أم هي منسوبة لفعلٍ قبيح من أفعالها؟

والحقيقة أنَّ هذا الاسم كما تقدَّم وسيأتي إن شاء الله ـ لا حقيقة له، ولا وجود لمسمَّاه، وإنَّما هو اسمٌ مبتدع يقصد من خلاله نبزُ أهل الحقِّ للتَّنفير منهم وصرف النَّاس عن الحقِّ الَّذي عندهم:

قال ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهميَّة» (124/2): «مسمَّى الحشويَّة في لغة النَّاطقين به ليس هو اسمًا لطائفة معيَّنة لها رئيس قال مقالة فاتَّبعته، كالجهميَّة، والكلابيَّة، والأشعريَّة، ولا اسمًا لقول معيَّن من قاله كان كذلك، والطَّائفة إنَّما تتميَّز بذكر قولها أو بذكر رئيسها ...».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (518/2):

«إنَّ الطَّائفة إنَّما تتميَّز باسم رجالها، أو بنعت أحوالها، فالأوَّل كما يقال النجدات، والأزارقة، والجهميَّة، والنجاريَّة، والضراريَّة، ونحو ذلك، والثَّاني كما يقال الرَّافضة والشِّيعة، والقدريَّة، والمرجئة، والخوارج، ونحو ذلك، فأمَّا لفظ الحشويَّة فليس فيه ما يدلُّ على شخص معيَّن، ولا مقالة معيَّنة، فلا يدرى من هم هؤلاء....».

فأصبح لفظ الحشويَّة مثل العباءة الفضفاضة الَّتي يلبسها المستعملون لها من شاؤوا ممَّن خالفهم في معتقدهم ومنهجهم؛ بغرض ذمِّهم والتَّنفير منهم، وصرف النَّاس عنهم.

خامسًا: ثمَّ اعلم أنَّ مقصود الطَّوائف الضَّالَّة الَّتي سبقَ ذكرها من إطلاق هذه الكلمة على المخالفين لهم، وصف هؤلاء المخالفين بالجهل وانعدام العلم، وبالسَّذاجة وقلَّة الفهم، لأنَّ الحشو عندهم هم العامَّة وجمهور النَّاس الَّذين قَلَّ علمهم، وضعُف فهمهم، وعظُم جهلهم، وبخاصَّة علم الكلام الَّذي يظنُّ هؤلاء المبتدعة أنَّهم نبغوا فيه، وأنَّ الحقائق لا تُعلَم إلاَّ من خلاله، ولذلك فكلُّ من خالفهم في أقوالهم ومناهجهم، وتقريراتهم وعقائدهم، فهو حشويٌّ ولو كان من أحفظ النَّاس وأعلمهم، بل ولو كان من أصحاب النَّبيِّ ﷺ ورضيَ الله عنهم، فالحشويُّ هو كلُّ من خالفَ ما عليه القوم من وَهَم سمَّوهُ علمًا، ومن تخريفات زعموها حِكَمًا، وخلاصة القول: إنَّ المطلق لهذا اللَّفظ على غيره متعالٍ بفنِّه وعلمه، مُحسنٌ الظَّنَّ بنفسه، مزهوٌ بما عنده، مزدرٍ لغيره ممَّن خالفه؛ ولو كان أفضل منه فهمًا وعلمًا، وعملاً وحالاً، والدَّليل على هذا كلامُ عمرو بن عبيد المعتزلي في عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الصَّحابي المهاجري.

قال الشَّيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «معجم المناهي اللَّفظيَّة» (ص 232): «فانظر إلى هذه الجسارة الخبيثة في قولة المعتزلي عمرو بن عبيد في حقِّ إمام من أئمَّة الهُدى الصَّحابي عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وما تزال سلسلة الفساد، يجترها المرضى بفساد الاعتقاد، يطلقون عباراتهم الفجَّة في حقِّ أهل السُّنَّة والجماعة، فيلقِّبونهم بالحشويَّة وينبزونهم. والله الموعد».

وممَّا يدلُّ على ذلك أيضًا كلام النوبختي الشِّيعي الرَّافضي في أئمَّة أهل الحديث كمالك والشَّافعي وغيرهما ـ رحمهم الله ـ وطعنه فيهم وذمُّه لهم بهذه الكلمة المصنوعة واللَّفظة المبتدعة.

قال النوبختي في كتابه «فرق الشِّيعة» (ص 20):

«أصحاب الحديث منهم (سفيان ابن سعيد الثَّوري) و(شريك بن عبد الله) و(ابن أبي ليلي) و(محمَّد بن إدريس الشَّافعي) و(مالك بن أنس) ونظراؤهم من أهل الحشو والجمهور العظيم وقد سمُّوا (الحشويَّة)».

وفي معرض بيان من يطلق المبتدعةُ الضُّلالُ عليه اسمَ الحشويَّة:

(2) قال العلاَّمة صالح الفوزان حفظه الله في «شرح العقيدة الواسطيَّة» (ص 12): «بخلاف أهل البدع فإنَّهم ينسبون إلى بدعهم وضلالاتهم كالقدريَّة والمرجئة، وتارةً يُنسبون إلى إمامهم كالجهميَّة، وتارةً يُنسبون إلى أفعالهم القبيحة كالرَّافضة والخوارج».

قـال شيـخ الإســلام ابـن تيمية في «مجموع الفتاوى» (97/12): «وأصل ذلك: أنَّ كلَّ طائفة قالت قولاً تُخالف به الجمهور والعامَّة ينسب إلى أنَّه قول الحشويَّة أي الَّذين هم حشو في النَّاس، ليسوا من المتأهِّلين عندهم ...» إلى أن قال: «... فإن كان قائلُ ذلك يعتقد أنَّ الخاصَّة لا تقوله وإنَّما تقوله العامَّة والجمهور فأضافه إليهم وسمَّاهم حشويَّة ...».

فالحقيقة إذًا؛ أنَّ علومَ هؤلاءِ الَّتي يفخرون على غيرهم بها مجرَّد أوهام، لم تُورثهم سعادةً ولا انشراحَ صدرٍ بل كانت من أعظم أسباب اضطرابهم وقلقهم على الدَّوام، ولذلك صرَّح كثيرٌ من مُقَدَّميهم والمعظَّمين عندهم بعد طول عنائهم وتعبهم بما يدلُّ على ضَحالة ما كانوا عليه، وتفاهة ما خاضوا فيه وخاصموا لأجله، وأنَّ علمَ الكلام مجرَّد أوهام، اغترَّ به بعضُ الأعلام، وقد ذكر الإمام ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ اللهُ في «شرحه على الطَّحاويَّة» (ص 167) من كلام أساطين المتكلِّمين وفحولهم وأئمَّتهم بعض ما يدلُّ على ذلك فلينظره من شاء.

سادسًا: من المتقرَّر عند أهل الإسلام أنَّ الذمَّ والمدح إنَّما يكونان بالأسماء الشَّرعيَّة، والألفاظ المأثورة المرعيَّة، فمن ذمَّ غيره بلفظ من الألفاظ أو كلمة من الكلمات فعليه أن يُبرهنَ على أنَّ هذا اللَّفظَ مذمومٌ في شريعة الإسلام، إمَّا في كلام الملك العلَّام، أو كلام النَّبيِّ ﷺ، أو كلام السَّلف الأعلام، فإن لم يُوجد اللَّفظ في هذه المصادر وجب على من ذم غيره به أن يبيِّن - أوَّلاً - مرادَه به، ويبيِّن - ثانيًا - أنَّ هذا المراد مذمومٌ في شريعة الله، فإن تحقَّق هذا له، طولب بإقامة الدَّليل - بعد ذلك - على أنَّ المنسوبَ إليه هذا اللفظ والموصوفَ به ينطبق عليه - فعلاً - ويتحقَّق فيه، وإلَّا لم يجُز الذَّمُّ به أو نسبة النَّاس إليه:

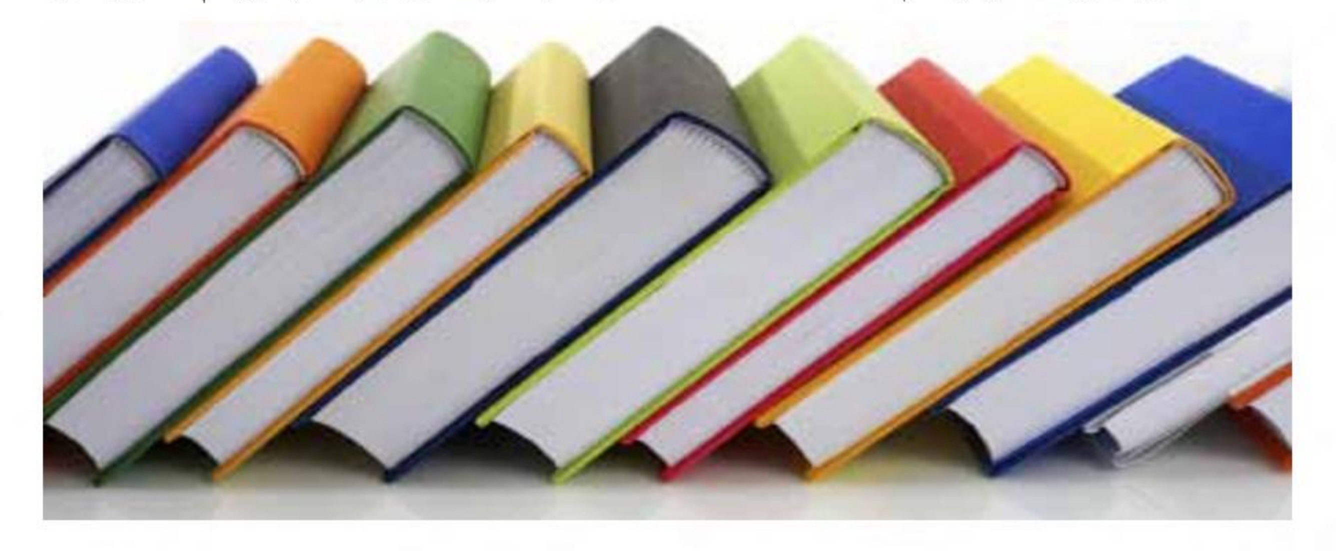
قـال شيخ الإسـلام ابن تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (4/ 146): «قوله: «لا يتحاشى من الحشو والتَّجسيم» ذمٌّ للنَّاس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، والَّذي مدحه زين وذمُّه شين هو الله، والأسماء الَّتي يتعلَّق بها المدح والذَّمّ من الدِّين لا تكون إلاَّ من الأسماء الَّتي أنزل الله بها سلطانه، ودلَّ عليها الكتاب والسُّنَّة أو الإجماع، كالمؤمن والكافر، والعالم والجاهل، والمقتصد والمُلحد، فأمَّا هذه الألفاظ الثَّلاثة فليست في كتاب الله، ولا في حديث عن رسول الله، ولا نطق بها أحدٌ من سلف الأمَّة وأئمَّتها، لا نفيًا ولا إثباتًا...، ليس فيها ما يوجد عن بعض السَّلف ذمّه إلاَّ لفظ التَّشبيه، فلو اقتصر عليه لكان له قدوة من السَّلف الصَّالح، ولو ذكر الأسماء الَّتي نفاها الله في القرآن مثل: لفظ الكُفؤ والنِّدّ والسمي، وقال: منهم من لا يتحاشى من التَّمثيل ونحوه، لكان قد ذمّ بقول نفاه الله في كتابه، ودلَّ القرآن على ذمِّ قائله، ثمَّ ينظر هل قائله موصوف بما وصفه به من الذَّمِّ أم لا؟ فأمَّا الأسماء الَّتي لم يدلّ الشَّرع على ذمِّ أهلها ولا مدحهم، فيحتاج فيها إلى مقامين،

أحدهما: بيانُ المراد بها،

والثَّاني: بيان أنَّ أولئك مذمومون في الشَّريعة.

والمعترض عليه له أن يمنعَ المقامين، فيقول: لا نسلم أنَّ الَّذين عنيتهم داخلون في هذه الأسماء الَّتي ذممتها، ولم يقم دليلٌ شرعيٌّ على ذمِّها، وإن دخلوا فيها فلا نسلم أن كلّ من دخل في هذه الأسماء فهو مذمومٌ في الشَّرع» اهـ.

وبناءً على ما قرره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يطالَبُ من ذمّ السَّلفيِّين نابزا



إيَّاهم بكلمة «الحشويَّة» أن يحقّق في كلمته هاته بالمقامات المذكورة وإلاَّ عُدَّ من المعتدين الظَّالمين ومن المفترين الكذَّابين.

سابعًا: أنَّ الطَّاعنين اليوم في السُّنيِّين بهذا الطَّعن المشين لا يصرحون ـ لجبنهم وتلبيسهم ـ بمعتقدهم في أئمَّة أهل السُّنَّة المتقدِّمين، وقدوة السَّلفيِّين المشهورين؛ كمالك والشَّافعي وغيرهما ـ رحمهم الله ـ؛ لعلمهم بعلوِّ مكانتهم، وعظيم منزلتهم عند أمَّة النَّبيِّ ﷺ، وإلاَّ فأسلافهم ومن هم على مثل طريقتهم حاربوا أئمَّتنا، وتكلَّموا فيهم، ونبزوهم بالألفاظ نفسها، وألقاب السُّوء ذاتها، فصرَّح أسلافهم ـ بذلك كما سبق بيانه.

والمطعون فيهم ـ اليوم ـ بمثل هذه الكلمة هم على طريق أئمَّة الحديث من أهل السُّنَّة والجماعة، والطَّاعنون فيهم بهذه اللَّفظة هم على طريق أهل الزَّيغ والفرقة والبدعة، فهنيئًا لمن كان أسلافه مالك والشَّافعي وأئمَّة الحديث، وتعسًا وخيبةً لمن كان أسلافه عمرو بن عبيد والنوبختي وكلّ مبتدع ضالٍّ.

ثامنًا: لقد ذكرَ الإمام ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ في نونيَّته كثيرًا من الأحكام الَّتي سبق ذكرها، وزاد عليها ما يمتّع أسماع أهل السُّنَّة ويشنفها، ولذلك أردت أن أسوق ما قاله رَحِمَهُ اللهُ إقامةً للحجَّة على المخالفين، وإمتاعًا وإيناسًا للسُّنيِّين السَّلفيِّين، فإليكم ما يتعلَّق بموضوعنا ممَّا جاء في النُّونيَّة من نظم رائق، وبيان نافع فائق:

قال رَحِمَهُ اللهُ في القصيدة النُّونيَّة المسماة بـ: «الكافية الشَّافية في الانتصار للفرقة النَّاجيَّة»[3]:

فصل: في تلقيبهم أهلَ السُّنَّة بالحشويَّة وبيان مَنْ أولى بالوصف المذموم مِنْ هذا اللَّقَب من الطَّائفتين وذكر أوَّل من لقَّبَ به أهلَ السُّنَّة من أهْل البدع:

وَمِنَ العَجَائِبِ قَوْلُهُمْ لِمَنْ اقْتَدَى ... بالوَحْي مِنْ أَثَرٍ وَمِنْ قُرْآنِ

حَشْوِيَّةٌ يَعْنُونَ حَشْوًا فِي الوُجُو ... دِ وَفَضْلَةً فِي أُمَّةِ الإِنْسَانِ

إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ:

كَمْ ذَا مُشَبِّهَةٌ وَكَمْ حَشْوِيَّةٌ ... فَالبَهْتُ لاَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ

يَا قَوْمُ إن كَانَ الكتَابُ وَسُنَّةُ الـ ... مُخْتَارِ حَشْوًا فَاشْهَدُوا بِبَيَانِ

أَنَّا بِحَمْدِ إلَهِنَا حَشْوِيَّةٌ ... صِرْفٌ بلاَ جَحْدٍ وَلاَ كِتْمَانِ

تَدْرُونَ مَنْ سَمَّتْ شُيُوخُكُمْ بِـ ... هَذَا الاسْمِ فِي المَاضِي مِنَ الأَزْمَانِ

سَمَّى بِهِ عَمْرٌو لِعَبْدِ الله ذَا ... كَ ابْنُ الخَلِيفَةِ طَارِدِ الشَّيْطَانِ

فَوَرِثْتُمُ عَمْرًا كَمَا وَرِثُوا لِعَبْـ ... ـدِ الله أَنَّى يَسْتَوِي الإِرْثَانِ

تَدْرُونَ مَنْ أَوْلَى بِهَذَا الاسْمِ وَهْـ ... ـوَ مُنَاسِبٌ أَحْوَالَهُ بِوِزَانِ؟

مَنْ قَدْ حشا الأَوْرَاقَ وَالأَذْهَانَ مِنْ ... بِدَعٍ تُخَالِفُ مُوجَبَ القُرْآنِ

هَذَا هُوَ الحَشْوِيُّ لاَ أَهْلُ الحَدِيـ ... ـثِ أَئِمَّةُ الإِسْلاَمِ وَالإِيْمَانِ

والخلاصة: أنَّ كلَّ مَن نبزَ أهل السُّنَّة السَّلفيِّين بهذه الكلمة يكون قد فَعلَ ما يفعلُه أهل البدع والأهواء، وأهل الضَّلال والانحراف، كالفلاسفة والمعتزلة والجهميَّة والرَّافضة والصوفيَّة وغيرهم، وإن لم يكن منتسبًا إليها ـ أو متَّبعًا لها ـ صراحةً.

وسبحانك اللَّهمَّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلاَّ أنت أستغفرك وأتوب إليك.

(3) (ص573)، طبعة «دار عالم الفوائد».